



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان :

ضبط معدلات التضخم عن طريق سياسة
الاستهداف كآلية حديثة للسياسة النقدية
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس ل.م.د. النوع : أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة : علوم إقتصادية
تخصص: مالية و بنوك

إشراف الأستاذ :

عبد الجليل شليق

إعداد الطالبات :

عائشة عوني

نجاه عطاالله

هناء بوحمد

السنة الجامعية : 2013/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله عز وجل:

«وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ

فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ» التوبة الآية 105

إهداء:

بسم الله وصلاة وسلام على رسول الله .

أبدء إهداء عملي هذا إلى من دعاء لي وسهر في التفكير بي إلى أغلى ما املك في هذه الدنيا أبي وأمي حفظهما الله لي

إلى من دفعني وأقوى عزيمتي خالتي العزيزة (سعيدة) ومزوجها بارك الله فيهما .

إلى كل من ساعدني ماديا ومعنويا

إلى من كان معي في جل مجلات دراساتي أختي عفاف ومزوجها

إلى إخوانتي *سفيان محمد*

*سليمة * لطيفة * هناء *

إلى أستاذي العزيز *عبد جليل شليق* الذي إكتسبنا منه كثيرا من المعرفة جزاه الله كل خير

وأخيرا إلى من أحبهم القلب . . . وهفت لهم النفس . . . وإشتقت إليهم العين

صديقاتي الغاليات نجوى، هناء، صبرين

وإلى صديقة عمري هاجر يوسف التومي . . .

الاهداء

الحمد لله الذي اكرمني وقدرني على اتمام عملي هذا

الى اعز ما املك في الوجود امي الغالية وابي العزيز اطل الله في عمرهم واسأل الله العلي القدير ان يرزقني مرضاهما

الى رفيقتي وسندي اختي العزيزة * صبرينة * والى اخي الصغير عادل

والى اخوتي * مرضا * سفيان * العروسي *

واخواتي وانرواجهم الافاضل خاصة ابنائهم * حمودي * معتز بالله * نريد * لوي *

الى من احن له ابن اختي * احمد *

الى كل من علمني ادبا وعلما في مسيرتي الدراسية والتربوية

الى جميع صديقاتي * صونيا * شيماء * هاجر * جهاد * بشرى * يمينه *

واخص بالذكر الى من ساعدني خلال دراستي

” عبد اللاوي وائل ” له الفضل والشكر على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات في سبيل اثراء هذا الانجنان

والى من مرافقتهم في الدراسة صديقاتي * هناء * وعائشة * وفقهم الله وحفظهم

وكذلك نشكر كل من ساعدني وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لاتمام هذا البحث

استاذي الفاضل وفقه الله في عمله والى ابنته المصونة حفظها الله ” مراتاج ”

الاهداء:

أولا وقبل كل شيء للحمد لله وأفضل الصلاة والسلام على رسول الله

اهدي ثمرة جهدي الي كل من ساعدني من قريب ومن بعيد والي كل من دعاء لي

اهدي فرحتي هذه الي اغلاما املك في الوجود "أمي وأبي" ويا رب احفظهما لي واخصص اغلى إهدا الي

اخي العزيز "عبد الرزاق" وزوجته وزهرة بيتنا ابنتهما "محمد الصالح" والي اخواتي "سميرة، سعيدة،

فوزية سهيلة ووسيلة" وابنتها الحبيبة "آية" وابنتها "أكرم" وأهدي تحياتي الي كل الأعمام والاخوال و

الحالات والي من دعمني بأقصى جهده خالتي الغالية "عائشة" والي بناتها "مسعودة، كريمة وامال" والي ابناء

وبنات اخوالي خاصة "عبودي وبدر الدين"

والي مرفيقة الدرب والأخت المخلصة صديقتي "هناء" والعقوبة لها واهدي اخلص التحيات الي استاذنا

الكرم "عبد المجليل شليق" وابنته الامورة "مرتاج" والي كل الاساتذة الذين مرفقوني في مسيرتي

الدراسية

والي حبيباتي "نجوى وعائشة" ويا رب تدوم صداقتنا

والي كل الصديقات ما ربا، ساهرة وسمية .

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء نشكر الله جل جلاله الذي وفقنا على إتمام هذا البحث

"ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد"

سورة لقمان الآية 12 .

نحمد الله تعالى الذي حمد نفسه قبل أن يحمده الحامدون ونرجوه الصفح والعفو عنا، شكرا لك يا رب على
المنن العظام والعطايا الجسام وصلي اللهم على نبينا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

تتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " شليق عبد الجليل "

الذي نشكره على نصحننا وتصويبه لأخطائنا، فكان نعم المؤيد ونعم الموجه . كما نشكر
كل من ساعدنا من قريب أو بعيد .

إلى كل هؤلاء نقول لو بقينا نشكركم طوال السنين ما وفينا حق الجميل بل أجركم عند الله
عظيم .

فما شاء الله، وما بقى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	بيان المحتوى
	الإهداء
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
	ملخص الدراسة
أ . د	المقدمة
01	الفصل الأول: تحليل ظاهرة التضخم
02	تمهيد
3	المبحث الأول: ظاهرة التضخم (التعريف، بيان الأسباب ومؤشرات القياس)
3	المطلب الأول: التعاريف المختلفة للتضخم
4	أولاً- التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم
5	ثانياً- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم
6	المطلب الثاني: الأسباب والعوامل وراء نشأة التضخم
6	أولاً- العوامل الدافعة نحو تمدد الطلب المستثير للتضخم (جذب الطلب)
7	ثانياً- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض
8	ثالثاً- ضغط التكلفة المستثير للتضخم (ارتفاع التكاليف)
9	رابعاً- استيراد السلع والخدمات النهائية من الخارج (التضخم المستورد)
10	خامساً- الأسباب الهيكلية للتضخم (التضخم الهيكلي)
12	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التضخم
12	أولاً- الأرقام القياسية للأسعار
16	ثانياً- معايير قياس القوى التضخمية
20	المبحث الثاني: تطور تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي
20	المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للتضخم
20	أولاً- التحليل الفكري للتضخم في المدرسة الكلاسيكية
23	ثانياً- التحليل الفكري للتضخم في المدرسة الكينزية
25	المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم

25	أولاً- التحليل الفكري للتضخم وفق رؤية المدرسة النيوكلاسيكية
27	ثانياً- التحليل الفكري للتضخم عند الكينزيين لمحدد ثين (الفكر النيوكينزي)
28	ثالثاً- تفسير التضخم وفق رؤية النظرية الهيكلية
30	المبحث الثالث: أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية
30	المطلب الأول: المعايير المحددة لأنواع وأشكال التضخم
30	أولاً- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار
32	ثانياً- معيار وحدة الضغط التضخمي
33	ثالثاً- معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية
35	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم
35	أولاً- الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم
38	ثانياً- الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم
42	خلاصة الفصل الأول
46	الفصل الثاني: مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الإطار الجديد لها
46	المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها
46	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأدواتها
46	أولاً- تعريف السياسة النقدية:
47	ثانياً- موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية:
49	ثالثاً- أدوات السياسة النقدية
50	المطلب الثاني: فعاليات السياسة النقدية
50	أولاً- حسب الكلاسيك والنيوكلاسيك
52	ثانياً- حسب الكينزيين
57	ثالثاً- حسب مدرسة التوقعات الرشيدة
60	المبحث الثاني: أهداف وقنوات إبلاغ السياسة النقدية
60	المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية
60	أولاً-الأهداف الأولية
60	ثانياً- الأهداف الوسيطة
62	ثالثاً- الأهداف النهائية
66	المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
66	أولاً- قناة سعر الفائدة

67	ثانيا- قناة سعر الصرف
68	ثالثا- قناة أسعار السندات المالية الأخرى
69	رابعا- قناة الائتمان
71	المبحث الثالث: ماهية سياسة استهداف التضخم ومتطلبات تطبيقها
71	المطلب الأول : ماهية سياسة استهداف التضخم
71	أولا:تعريف سياسة استهداف التضخم.
72	ثانيا- نظرة حول كيفية التعامل بها
72	ثالثا- مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم.
74	المطلب الثاني: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم.
74	أولا- شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم
77	ثانيا- إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم.
84	خلاصة الفصل الثاني
88	الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990. 2013
88	المبحث الأول: تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر
88	المطلب الأول: مؤشرات قياس معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري
88	أولا- مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر: Consumer Price Index CPI
90	ثانيا- الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام
93	المطلب الثاني- أسباب ومصادر التضخم في الجزائر
93	أولا- ارتفاع الطلب
97	ثانيا- ارتفاع تكاليف الإنتاج
98	ثالثا- الأسباب الهيكلية
98	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر
98	أولا - الآثار الاقتصادية
100	ثانيا- آثار التضخم على المجتمع الجزائري
103	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في الجزائر
103	المطلب الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر

103	أولا - معالم السياسة النقدية
104	ثانيا - توجهات السياسة النقدية خلال الفترة
108	المطلب الثاني : الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر
109	أولا - النمو الاقتصادي ، التشغيل و التوازن الخارجي كأهداف للسياسة النقدية
111	ثانيا - استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية في الجزائر
116	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر.
116	المطلب الأول: فعالية أدوات السياسة النقدية
116	أولا - سياسة معدل إعادة الخصم
117	ثانيا - سياسة الاحتياط الإجمالي
118	ثالثا - سياسة السوق المفتوحة
119	المطلب الثاني: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر
120	أولا - إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم
121	ثانيا: تحديات تطبيق سياسة استهداف التضخم
123	خلاصة الفصل الثالث
125	خاتمة
129	قائمة المراجع

فهرس الأشكال و الجداول

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
54	انتقال اثر السياسة النقدية في التصور الكينزي.	الشكل رقم 01
77	إستراتيجية البنك المركزي في استهداف التضخم .	الشكل رقم 02
83	مراحل السياسة النقدية للاستهداف المباشر للتضخم	الشكل رقم 03
90	تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر (1990-2013)	الشكل رقم 04
91	تطور المؤشر الضمني في الجزائر (1990-2000)	الشكل رقم 05
94	تطور معدل نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر في الفترة (1990-2011)	الشكل رقم 06
111	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1994-2003	الشكل رقم 07

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
الجدول رقم 01	التنسيق بين الأطر المؤسسية و التنظيمية وإجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم	81
الجدول رقم 02	التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2013	89
الجدول رقم 03	تطور مؤشر أسعار المستهلك CPI والمؤشر الضمني في الجزائر (1990-2000)	91
الجدول رقم 04	تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (1990-2000)	92
الجدول رقم 05	تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (2001-2009)	92
الجدول رقم 06	تطور معدل نمو الأجور الاسمية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2005)	96
الجدول رقم 07	تطور السكان في الجزائر (1990-2011)	97
الجدول رقم 08	تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر (1990-2009)	100
الجدول رقم 09	تطور مداخيل الأسر في الجزائر في الفترة (1990-2009)	102
الجدول رقم 10	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1994-2003	107
الجدول رقم 11	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000	108
الجدول رقم 12	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2003	108
الجدول رقم 13	تطور معدل إعادة الخصم ونسب معدل التضخم للفترة 1990-2009 الوحدة%	116

الملخص:

تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة لعلاج الاختلالات الاقتصادية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، والجزائر مثل بقية الدول النامية عانت من اختلالات في البنية الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم، مما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بظلالها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، والجزائر عانت من هاته المشكلة وغيرها من الاختلالات الاقتصادية، والتي انعكست سلبا على اقتصادها، وسعت الجزائر للتخفيف من هذه الظاهرة بتبني عدة إصلاحات اقتصادية شاملة استهدفت التضخم، وقامت بالاستعانة بأدوات السياسة النقدية المختلفة إلى جنب السياسات الاقتصادية الأخرى، بهدف الخروج من مأزق التضخم، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر ومساهمتها في ضبط معدلات التضخم في الفترة «1994 – 2012»، من خلال دراسة مقارنة بين تقليدية أدوات هاته السياسة وحدثة سياسة الاستهداف والتي تعتبر إطار جديد للسياسة النقدية.

مقابلة

كان التضخم، وما زال، يعد من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم إقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على سواء، نظرا لتأثيره الممتد إلى الأفراد وكذلك القطاع الحكومي وقطاع الأعمال.

وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم العالمية وصلت في بعض الدول إلى أرقام من خائنين، بل وصل بعضها إلى ثلاث خانات أثرت سلبا في معدلات النمو ورغم أن طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لا تزال محل جدل. خاصة في الدول المتقدمة بين الاقتصاديين، إلا أن معظم الدراسات التطبيقية توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة وثيقة بين المعدلات المرتفعة للتضخم ومعدلات النمو الاقتصادي.

فبالنسبة لتضخم في البلدان النامية يكون نتيجة عوامل داخلية التي تتضمن العجز في الميزانية الحكومية، وطرائق تمويل الدين العام، والسياسات النقدية. أما العوامل الخارجية فتتمثل في تدني معدلات التبادل التجاري وارتفاع معدلات الفائدة العالمية، خاصة إذا كانت الدول تلجأ إلى مصادر الأجنبية لتمويل ديونها.

ومن هنا ومن هذه المشكلة التي تعاني منها الدول النامية على حد سواء توجهنا لدراسة حالة في الجزائر، بحيث شهدت الجزائر أوضاعا اقتصادية حرجة تميزت بضعف معدلات النمو بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فضلا عن المعدلات العالية للتضخم. لذلك قامت الجزائر بعدة إصلاحات بداية من منتصف الثمانينات من القرن الماضي بهدف النهوض بالقطاع المصرفي. ولما كان هذا الأخير يوصف بقاطرة التنمية فقد شهد عدة إصلاحات ابتداءً من القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض ثم القانون 88-01 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد كانت الجهود الأولى لإصلاح القطاع المصرفي ذاتية وغير مدعومة.

الإشكالية الرئيسية:

مما سبق تبادر إلينا التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم في الجزائر؟

الإشكاليات الفرعية:

1. من خلال الإشكالية الرئيسية تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات الجزئية تمثلت فيما يلي:
2. ما هو مفهوم التضخم وما هي أسبابه؟
3. ما هو المقصود بالسياسة النقدية وأدواتها المختلفة وما مدى فعاليتها؟ وما معنى سياسة استهداف التضخم؟

مقدمة:

4. ما هو واقع التضخم في الجزائر؟ وما مدى قدرة الاقتصاد في مواجهة هاته المشكلة؟ وما مدى نجاح سياسة استهداف التضخم في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1. من أجل الوصول إلى نتائج في هاته الدراسة تم وضع الفرضيات الآتية:
2. التضخم هو ظاهرة اقتصادية تعبر عن الارتفاع المستمر في الأسعار.
3. تعتبر السياسة النقدية من اهدن الأدوات التي يتم اللجوء إليها للتحكم في الاختلالات الاقتصادية ومن بينها التضخم.
4. تعاني الجزائر من ظاهرة التضخم وارتفاعه واستمراره مما أثر على الاقتصاد والمجتمع على السواء.
5. لا تتوفر الشروط الكافية في الجزائر من أجل تطبيق سياسة استهداف التضخم.

أهمية الدراسة:

ومن هنا كانت بداية دراسة لهذا الموضوع الذي تمحور في كونه موضوع لدراسة دور السياسة النقدية في ضبط التضخم، وتكمن أهميتها في استقرار الأسعار والمحافظة على أسعار الصرف بتأثير على الكتلة النقدية أما سياسة استهداف التضخم من المحافظة على استقرار أسعار الصرف هدف الوسيط بإدارة السياسة النقدية بتخفيض هذا المعدل في مدى قصير وتحقيق الاستقرار على مدى طويل.

أهداف الدراسة:

فالهدف من هذه الدراسة تحليل مدى فعالية سياسة النقدية التقليدية وسياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وإسقاطه على حالة الاقتصاد في الجزائر

المنهج العلمي المتبع:

محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات وتحقيق الهدف المرجو من الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي لأجل التعريف بالظاهرة المدروسة، وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي، للوقوف على أسباب الظاهرة وتحليلها ومدى نجاح سياسة استهداف التضخم في الجزائر لضبط معدلات التضخم.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: سوف تركز هاته الدراسة على سياسة استهداف التضخم في الجزائر.
الإطار الزمني: ركزت الدراسة تحليلها على الفترة 1990-2013.

صعوبات الدراسة:

عند دراستنا للموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات والتحديات تمثلت أغلبها في:
صعوبة الحصول على الإحصائيات نظرا لاختلاف المصادر مما أوقع لدينا تناقضا في المعطيات والبيانات.

الدراسات السابقة:

1. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ل: سعيد هتهات، تحت عنوان: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، ضمن تخصص دراسات اقتصادية، بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2006، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل التضخم في الجزائر، ومحاولة استخلاص نموذج قياسي نظري لظاهرة التضخم وإمكانية تطبيقه بأسلوب علمي على الجزائر.

2. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ل: حمادي خديجة، تحت عنوان: علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، ضمن تخصص الاقتصاد الكمي، بجامعة الجزائر، 2009:

حيث هدفت الدراسة إلى استخدام أدوات القياس الاقتصادي لدعم التحليل النظري لحلقة أجر-سعر، وتحليل سياسات الحكومة الجزائرية المتبعة في توزيع الأجور ومدى ربطها بالأسعار خاصة مع التدهور المستمر في القدرة الشرائية، وتوصلت للعديد من النتائج من بينها أن العوامل التي ساعدت على تفاقم عجز الميزانية ارتفاع كتلة الأجور الموزعة وعدم ارتباطها بالإنتاج وإنما بمتغيرات خارجية محددة من قبل الدولة حيث التزمت البنوك بمنح قروض قصيرة المدى غير قابلة للاسترداد للمؤسسات العمومية، كذلك ساهم الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق في تقليص دور الدولة في تأطير علاقات العمل و إعطاء استقلالية أكبر للمؤسسات الاقتصادية ومسؤولية أكبر للشركاء الاجتماعيين في تحديد سياسة الأجور بالاعتماد على مبدأ التفاوض الجماعي، وتبين لديها بنتائج الاختبار الإحصائي وجود علاقة سببية بين التضخم والأجور في الاقتصاد الجزائري

حسب نتائج اختبار سيمس إلا أن أثر الأجور على التضخم أكبر من أثر التضخم على الأجور.

محتويات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول: تناولنا في الفصل الأول تحليل ظاهرة التضخم حيث حللنا الأسباب المنشأة لهذه الظاهرة ومؤشرات ومعايير قياس الفجوات التضخمية وكما فسرنا تطور التضخم في الفكر الاقتصادي، وبيننا في آخر هذا الفصل أنواع التضخم والآثار التي تنجم عنه، أما في الفصل الثاني ركزنا على مدخل نظري للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الإطار الجديد لها، حيث عرفنا السياسة النقدية وموقعها من السياسة الاقتصادية، ووضحنا الأدوات اللازمة من أجل تطبيق هاته السياسة، ولهذه السياسة فعاليات تختلف فيها مدارس الفكر الاقتصادي ومن هذه المدارس ركزت دراستنا على المدرسة الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، الكنزية و مدرسة التوقعات الرشيدة وكما تضم هذه السياسة عدة أهداف وكذا قنوات إبلاغ، والفصل الثالث دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم، ولذلك قمنا بتشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر، مؤشرات قياسها وأسبابها ومصادرها، وحددنا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتضخم في الجزائر، وفعالية هذه السياسة وكما وبيننا تطور مسارها وأهدافها النهائية وفي الأخير طرحنا أدوات السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر، ومدى فعالية هاته الأدوات، وعرضنا المتطلبات التي لبد من تطبيقها في سياسة استهداف التضخم في الجزائر والتحديات التي تعرقل تطبيق هذه السياسة في الجزائر.

الفصل الأول

تحليل ظاهرة التضخم

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

تمهيد:

تعتبر مشكلة التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية وهي تُعد الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر، حيث شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن، نظراً للانعكاسات السلبية التي تخلفها هاته الظاهرة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تعاني منها سواء دولة متقدمة كانت أو دولة نامية. ولا زال هدف مكافحة التضخم وضبطه واستهدافه والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، والبحث عن الطرق والسياسات الموصلة لكبحه وضبطه فقد أصبحت هذه الظاهرة تحظى بأهمية بالغة، ومن أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظراً لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولقد ثار جدل واسع حول دراسة التضخم وأسبابه وأشكاله وآثاره، وهذا ما يتم المحاولة للوصول إليه في هذا الفصل الموسوم بتحليل ظاهرة التضخم، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: ظاهرة التضخم (التعريف، بيان الأسباب ومؤشرات القياس)

المبحث الثاني: تطور تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول: ظاهرة التضخم (التعريف، بيان الأسباب ومؤشرات القياس)

حظي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث باعتباره مشكلة اقتصادية كلية تعاني منها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي من المشكلات التي تثير العديد من التساؤلات والاستفسارات لما يكتنفها من غموض وإبهام كونها ظاهرة اقتصادية مركبة ومتعددة الأبعاد ومتشعبة الأسباب والأشكال، وهذا ما يمكنه التعرض إليه في هذا المبحث للغوص في مفهوم التضخم وبيان أسبابه وطرق قياسه.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للتضخم

إن ظاهرة التضخم وما تثيره من القضايا النظرية والتطبيقية، نظراً لأبعادها المتعددة والجوانب المتشعبة، فهي تبدي لنا صعوبة تعريفها، من خلال التباين الفكري والمذهبي بين المدارس التي اهتمت بتفسيره. ولقد تعددت تعريفات التضخم، ومرجع ذلك لتباين المنظور الذي تنطلق من خلاله هذه التعريفات، فالتضخم كظاهرة اقتصادية هي نتاج الخلل بين فيض النقد وفيض الناتج، أي بين المدد النقدي والمدد الإنتاجي بحيث ينعكس ذلك الناتج في الخلل في صورة صدمة تضخمية يعبر عنها بارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار تنشأ إما عن المدد النقدي أو المدد العيني، فالظاهرة تعبر عن كل زيادة في التداول النقدي لا تقترن بزيادة في الإنتاج أو عن نقص في الإنتاج دون زيادة في المدد النقدي⁽¹⁾. وللاحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تعريف التضخم بناء على معيارين هما⁽²⁾:

- التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم

- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم

¹ - غازي عناية: تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991، ص ص 86، 87.

² - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 13.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

أولاً- التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم:

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار، وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومنها التعاريف المبنية على أساس النظرية الكمية النقدية، والتي سادت حقبة طويلة من الزمن، وأيضاً التعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب، وذلك المبني على أساس الدخل والإنفاق.

1- تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية للنقود:

ذهبت المدرسة النقدية إلى تعريف التضخم بشكل مخالف، تمحور حول الجانب النقدي للتضخم، فقامت بتعريفه من خلال أسبابه، فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان)⁽¹⁾.

وبالرغم من الحجج والمبررات التي استند إليها أصحاب النظرية الكمية للنقود في تحديدهم وتفسيرهم للتضخم لم يمنع من نقد هذا المعيار، وإثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبه، حيث أن هذا المعيار يعوزه الدقة والوضوح، فالظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير (1929-1933) حيث لم تشهد ارتفاعاً في الأسعار مع أنه أُلقي في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تنفش في تلك المجتمعات، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تعريف التضخم.

2- تعريف التضخم على أساس الدخل والإنفاق:

يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، وإيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة، وذلك باعتبار هذه النظرية صالحة كأساس لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من أسباب نشوئها، فتقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم: «بأنه الزيادة في معدل الدخل والإنفاق»⁽²⁾ فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها.

3- التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

ينبغي هذا التعريف على العلاقة ما بين العرض والطلب، بحيث يكون التضخم هو ثمرة هاته العلاقة المقصودة، وهي العلاقة السلبية وليس الإيجابية، أي التي تعبر عن الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن

¹ - مجدي محمود شهاب: اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 70.

² - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

الاقتصاديّين من بنى تعريفه وتحليله لمفهوم التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فوصف التضخم بأنه: «فائض الطلب الكلي على العرض الكلي»⁽¹⁾.

ولقد اشترط العديد من الاقتصاديّين شروطاً يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم، واعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن بين العرض والطلب ارتفاعاً تضخيمياً، ومن بين هؤلاء الاقتصاديّ "أباليرنر" Aba Lerner حيث يشترط أن يكون ارتفاع الأسعار فجائياً وغير متوقع حتى يكون تضخيمياً، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعريّ لأمكن تحاشيه أو الحد من آثاره، مما لا يمكن من تسميته والحكم عليه بأنه تضخميّ، كذلك منهم من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.

ثانياً- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم:

يضع أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وبيان المراد منه بناءً على الخصائص والآثار الناجمة عنه، فعرفوا التضخم كظاهرة سعريّة، فعندما يكون هناك اتجاه مستمرّ ومؤكّد نحو ارتفاع الأسعار، فيمكن التقرير بأننا أمام حالة توصف بأنها تضخميّة، وعلى العكس من ذلك عندما نواجه حالة انخفاض دائم ومستمرّ في الأسعار، فنحن بذلك أمام حالة توصف بأنها انكماشية⁽²⁾.

وهذا ما شاع في تعريف التضخم بأنه «الارتفاع العام والمستمرّ في المستوى العام للأسعار عبر الزمن»³، ولا يعنى ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار إذ أن بعضها قد ينخفض وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون تصاعدياً، وإن يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط من تعريف التضخم، والسبب في ذلك يتعلق بعملية صنع السياسات، فإذا زاد السعر لمرة واحدة فقط فلا ضرورة هنالك لصنع السياسة، فبعد فترة من التكيف ستتوقف الأسعار عن الزيادة وتصبح السياسات التي وضعت لوقفها غير مطلوبة، أما في ظروف التضخم فالأسعار تتزايد بشكل غير محدد، وستكون هناك ضرورة لصنع السياسة⁽⁴⁾.

¹ - مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 315.

² - مصطفى رشدي شحبة: اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 82.

³ - Bernard BERNIER et Yves SIMON: *Initiation à la macroéconomie*, 8^e édition, DUNOD, 2001, p301.

⁴ - فلاح خلف الربيعي: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية حول التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، تشرين الأول 2006، ص 25.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

والشرط الآخر لكي يكون هناك تضخم هو أن يتسم الارتفاع العام للأسعار بصفة الاستمرارية، ويكون على المدى الزمني الطويل، وبالتالي فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ظروف طارئة أو عارضة في أحد الفصول أو السنوات لا يعد تضخماً لأنه لا يتسم بالاستمرارية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الأسباب والعوامل وراء نشأة التضخم

عندما يصبح التضخم مهدداً لرخاء المجتمع ومحدثاً للعديد من الآثار السلبية، فإن البحث عن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار يعتبر أمراً حيويًا، وموضوعاً يثير كثيراً من الجدل والنقاش من قبل مسؤولي السياسة الاقتصادية، وعادةً يميز الاقتصاديون بين العديد من الأسباب المنشئة للتضخم نذكر منها:

أسباب متعلقة بجانب الطلب، أسباب متعلقة بجانب العرض، وأسباب متعلقة بجانب التكاليف

أولاً- العوامل الدافعة نحو تمدد الطلب المستشير للتضخم (جذب الطلب):

إن إحدى أهم الصدمات التي تواجه التضخم، هي التغير الذي يطرأ على الطلب الكلي، فيمكن للتغيرات في الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو صافي الصادرات تغيير الطلب الكلي، ويتمثل أحد أهم العوامل الرئيسية الكامنة وراء تضخم الطلب في النمو السريع للعرض النقدي، فكل زيادة في المعروض النقدي يقابلها ارتفاع في الطلب الكلي⁽²⁾.

ويمكن إيراد جملة من العوامل التي تدفع بالطلب الكلي نحو الارتفاع متمثلة فيما يلي:

1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

إن النظريات المتعلقة بالطلب والعرض وجهاز الأثمان ترى في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل سبباً لظهور بوادر تضخمية في مستويات الأسعار، مما يسمح المجال للنظريات الخاصة بالتوازن أن تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى الاستخدام الكامل، يتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من الاستخدام، حيث يحدث التضخم.

¹ - السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 223.

² - سامويلسون ونوردهاوس: علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006، ص 712.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

فالزيادة في الإنفاق الكلي لم تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، فأصبحت المشكلة في الهوة بين فائض في الطلب يطارد فيضا متناقصا من المنتجات، وبالتالي إذا ارتفع الإنفاق ارتفاعا يفوق ارتفاع المنتجات على فرض الوصول لحالة التشغيل التام، فإنه هذا سيتمخض عليه ضغط تضخمي لا محالة⁽¹⁾.

2- عجز الموازنة العامة للدولة (العجز المالي):

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه تجاوز النفقات الحكومية عن حجم الإيرادات في فترة زمنية محددة، عادة تكون سنة⁽²⁾، يوعد العجز المالي في الموازنات العامة لكثير من الدول النامية هو أحد أهم مصادر التضخم، إذ أن عجز الموازنة العامة المتزايد يسهم في تزايد معدلات التضخم من خلال تعميق الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي (فائض الطلب)، فتمويل العجز الموازني باستخدام موارد غير حقيقية كالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى زيادة المعروض منه، وهذا من شأنه أن يساعد على تفاقم الضغوط التضخمية⁽³⁾.

وهذا ما يسمى بنقدية الدين العام «نقدنة عجز الموازنة العامة»، ففي الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول إلى اقتصاد السوق وهي اقتصاديات ذات تدفقات رأسمالية محدودة، يوجد ميل إلى إصباغ الصفة النقدية على العجزات المالية إلى حد مما يحدث في البلدان الصناعية، وبالتالي يزداد في هذه الحالات التأكد أنه يؤدي التوسع المالي إلى ارتفاع الأسعار. وقد يصادف هذا ما يسمى بسياسة التمويل بالعجز فتلجأ بعض الدول النامية إلى هذه السياسة كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، أي للإسراع بعمليات تكوين رأس المال، والمقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت، وذلك على أساس أنه توجد في البلاد النامية موارد عاطلة كثيرة، مثل الأراضي الزراعية، الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة العاطلة...، ومن ثم فإن سياسة التمويل بالعجز ستؤدي إلى زيادة طلب الدولة على هذه الموارد، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال، وكان أنصار التمويل بالعجز يعتقدون أنه ما إن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها في الإنتاج، فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض، وقد كان لفشل سياسة التمويل بالعجز الأثر في زيادة عجز الموازنة العامة وارتفاع الضغوط التضخمية في البلاد النامية⁽⁴⁾.

¹ - غازي حسين عناية: المرجع السابق، ص 95.

² - William j.BAUMOL and Alan S.BLINDER : **Economics (principle and policy)**, South western, United American, 2004, p649.

³ - عاطف وليم أندراوس: السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 88.

⁴ - رمزي زكي: انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص 93.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

3- التوقعات والأوضاع النفسية:

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم، ولعل أفضل الحالات التي يكون في الظروف النفسية أثرها الفعال هي فترات عدم الاستقرار كالحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الإشاعات والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا، الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش⁽¹⁾.

ثانيا- العوامل المدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

إن نظرة الاقتصاديين التي أكدت على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلاً في نظرة الاقتصاديين لجانب العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين أهم العوامل المسببة لانخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الإنتاجي توفيرها، إضافة إلى مجموع من العناصر الأخرى ندرتها فيما يلي⁽²⁾:

1- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل:

قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام لجميع طاقاته، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:

عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعد المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

3- النقص في العناصر الإنتاجية:

كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخام... إلخ
فالتضخم إذن قد يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعلي المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعلي عن المردود الإنتاجي المعروض والمقابل له، أي يعود إلى عوامل انخفاض العرض الكلي كما يرجع إلى عوامل ارتفاع الطلب الكلي.

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 112.

² - نفس المرجع السابق، ص 116.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

ثالثا- ضغط التكلفة المستشير للتضخم (ارتفاع التكاليف):

مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يميل المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة، والعكس صحيح⁽¹⁾، وزيادة التكاليف قد تنشأ عن زيادة معدلات الأجور، وهو ما يسمى بتكلفة الأجور⁽²⁾، ويحدث هذا أساسا في الدول التي توجد بها نقابات عمال قوية تضغط باستمرار لزيادة أجور العمال، حيث أن الأجور تمثل العنصر الأكثر تأثيرا في ارتفاع النفقات الإنتاجية، أو بعبارة أخرى أن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور، أي رغبة العمال في زيادة أجورهم، وبالتالي نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار، وبذلك تحقق هدفا مركبا، الاستجابة لمطالب العمال، وامتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق ارتفاع الأسعار، أو قد ينتج بسبب التكلفة من انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب زيادة الفاقد والضياع للمواد الخام، أو نتيجة لعدم الآلات والمعدات⁽³⁾. أو قد يكون السبب هو ارتفاع في أسعار المواد الأولية مما يترك أثرا على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها⁽⁴⁾.

وهناك من جمع بين تضخم التكاليف وتضخم الطلب، مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

- السياسة المالية للحكومات وتأثيرها على جانب الطلب

- توقعات الأسعار وتأثيرها على ارتفاع الأجور ومنه على جانب العرض

فالتضخم في التكاليف يصعب فصله غالبا عن التضخم بالطلب، فزيادة الأجور والأرباح يرتفع الأعوان الاقتصاديين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، كما أن ارتفاع الطلب بللا يمكن أن يحدث دون تأثير على تكاليف الإنتاج⁽⁵⁾.

رابعا- استيراد السلع والخدمات النهائية من الخارج (التضخم المستورد):

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول التي تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار، وتضطر لبيعها في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة، وبالتالي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في الخارج.

¹ - صالح خصاونة: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 168.

² - Michael BURDA et Charles WYPLOSZ: *Macroéconomie*, 4^e édition, DE Boeck, 2005, p320.

³ - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 327.

⁴ - خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 259.

⁵ - Bernard BERNIER et Yves SIMON: *Op.cit*, pp 314,315.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

ويجب التمييز هنا بين التضخم في التكاليف والتضخم المستورد، حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة، مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد النهائية الناتجة عن استعمال هاته العناصر، وهو ما يدخل ضمن تضخم دفع التكاليف، وليس التضخم المستورد، ذلك الذي يطلق على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، ويتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها كالملابس الجاهزة والأحذية والأطعمة الجاهزة⁽¹⁾.

وتقاس نسبة التضخم المستورد في الدولة من خلال المعادلة التالية⁽²⁾:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

خامسا- الأسباب الهيكلية للتضخم (التضخم الهيكلي):

وهناك من يضيف سببا آخر للتضخم يتمثل في العوامل الهيكلية، حيث يرجع الاقتصاديون الذين اعتمدوا على تفسير التضخم تبعا لهاته الأسباب أن الضغوط التضخمية سببها الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، ويشير الهيكليون إلى أمثلة لهذه الاختلالات مثل الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية، واختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، والجمود النسبي للحصيلة الضريبية، وضالة مرونة عرض المنتجات الزراعية⁽³⁾، ويتم ذكر معالم هاته الأسباب فيما يلي⁽⁴⁾:

1- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:

تتميز هذه الاقتصاديات بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو أكثر من المواد الأولية التي تمثل المورد الأساسي في تكوين ناتجها الوطني وهيكل صادراتها للخارج التي تتحدد أسعارها وفقا لقوى الطلب والعرض في الأسواق العالمية، فإذا ما حدثت تقلبات شديدة في هذه الأسواق بزيادة الطلب عليها مقابل عرض غير مرن لإنتاج هذه المواد فترتفع أسعارها، وهذا من شأنه أن يحدث توسع في زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وفي دخول الأفراد من جهة أخرى، في مقابل ذلك فإن الإنتاج المحلي غير مرن لاستيعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية، لذا تبدأ الفجوة التضخمية بالظهور، ويرى الاقتصاديون الهيكليون أنه حتى في حالة تدهور أسعار الصادرات من المواد الأولية فإن الأسعار سوف ترتفع، وذلك عندما تنخفض أسعار الصادرات

¹- نفس المرجع السابق، ص 260.

²- السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 246

³- طارق فاروق الحصري: التحليل الاقتصادي الكلي "نظرة معاصرة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص 152، 153.

⁴- محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 309 - 312.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

بشدة تنخفض حصيلتها وتبدأ حركة انكماشية في الدخول وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة، وفي ضوء ذلك يترتب ما يلي:

(أ)- إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لضعف الإيرادات من الصادرات يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود الجديدة مما يعجل بظهور التضخم.

(ب)- انخفاض حجم السلع المستوردة مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا وخاصة الضرورية منها.

(ج)- الاستمرار في تناقص حصيلة الصادرات يدفع هذه الاقتصاديات إلى تخفيض قيمة عملتها لتشجيع الصادرات مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة، مما ينشر موجة شاملة لارتفاع الأسعار.

2- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية:

هذا ما يسمى بانخفاض الجهد الضريبي والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة، ويرتبط بهذا أيضا ضالة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل، الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو الحصيلة مقارنة مع حجم الإنفاق العام، وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أن تضطر هذه الحكومات لتمويل العجز في ميزانيتها العامة، بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي، أي تمويل هذا العجز تمويلا تضخميا.

3- الفجوة الغذائية في البلاد النامية:

تواجه معظم البلاد المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي تضطر إلى الاستيراد، كما أن هذه الفجوة تميل إلى الاتساع بسبب تزايد الطلب على الغذاء، ويرجع تزايد الطلب وبمعدل كبير إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي، وغني عن القول أن قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعار هذه السلع الضرورية نحو الارتفاع.

4- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن تغيير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولّد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في نشأة تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع، فالمرحلة الأولى تتميز بإنفاق استثماري كبير لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية وما يتولد عنها من دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالاً في بنية الطلب على السلع الاستهلاكية⁽¹⁾.

المطلب الثالث - مؤشرات قياس التضخم

بالرغم من الشعور بالآثار التضخمية إلا أنه لا بد من اللجوء إلى أسلوب لقياس مدى التضخم وحجمه لتقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة وليس مجرد الشعور بشبح التضخم، لذا يعد قياس التضخم تشخيصاً للوضع الاقتصادي السائد آنذاك، وعليه فبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً ودقيقاً يكون الحل صحيحاً أيضاً⁽²⁾.

أولاً - الأرقام القياسية للأسعار:

1- مضمونها وأنواعها:

حتى نستطيع التعبير عن التغيرات التي تحدث في قيمة النقود في شكل كمي وبدقة يتعين علينا قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار قياساً دقيقاً، فمن الصعوبة بمكان إدخال كل السلع في تقدير المستوى العام للأسعار، لذا يتم الاختصار على عينة من السلع والخدمات، إلى جانب ذلك فإن أسعار هذه السلع والخدمات لا تتغير تغيراً منتظماً لذا في أغلب الأحيان يكون لهذه الأسعار بصفة عامة ميلاً متوسطاً نحو الارتفاع أو الانخفاض، وعليه تكون قيمة النقود معبراً عنها بمتوسط الأسعار، يستخدم الاقتصاديون للتعبير عن هذا المتوسط بما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار.

فالرقم القياسي هو عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة معينة مقيماً، كمية، قيمة أو جرماً، بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكاناً جغرافياً معيناً، حيث تؤخذ قيمة هذه الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي، ويسمى الوقت أو المكان الذي تنسب إليه الظاهرة بفترة أو مكان الأساس، كما يسمى الوقت أو المكان الذي نسبته إلى فترة أو مكان، المقارنة⁽³⁾. وتوجد عدة أنواع للأرقام القياسية منها:

¹ - محمد عزت غزلان: الاقتصاد الكلي "الحسابات، النظرية، السياسة"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 187.

² - حسام داود وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 244.

³ - صالح العصفور: الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد التاسع عشر، السنة الثانية، يوليو 2003، ص 03.

1-1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):

يعتبر من أهم الأرقام القياسية للأسعار التي تستخدم في قياس التضخم، لأن في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس معدل ارتفاع الأسعار لوحده، وبذلك فهو يقيس التكلفة المتوسطة للسلع والخدمات التي تشتري من قبل المستهلك متوسط الدخل⁽¹⁾. وتكتنف عملية احتساب الرقم القياسي العديد من الصعوبات بدءا من كيفية وأسس اختيار سنة الأساس أو توفر المعلومات الإحصائية أو كيفية التعرف على نوعية السلع المراد اختيارها، فمن المعروف أن أسعار بعض السلع قد يرتفع وبعضها الآخر قد ينخفض في نفس الوقت وبنسب مختلفة، مما يخلق صعوبة تحديد السلع المراد احتساب التغير في أسعارها، وللتوصل إلى احتساب رقم قياسي صحيح والتخلص من الصعوبات السابقة يقترح الباحثون في هذا المجال ما يلي⁽²⁾:

اختيار عينة من السلع لها صفة الشيع والاسهلاك من فئة معينة من الأفراد، وتعكس في نفس الوقت الاتجاهات العامة للأسعار، وتمثل هذه العينة المجتمع المراد دراسة التغير في الأسعار لمجموعة منه وفق مسح ميزانية الأسرة، واختيار سنة لمقارنة التغير في الأسعار بين فترتين زمنيتين أي بين سنة الأساس والثانية السنة المراد احتساب الأسعار عندها، ويراعى في اختيارها أن تكون مستويات الأسعار فيها عادية مع الثبات النسبي للمتغيرات الاقتصادية.

ويندرج ضمن الرقم القياسي للأسعار نوعان من الأرقام هما⁽³⁾:

أ. **الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المدن:** يستخدم للدلالة على التغيرات الحاصلة في أسعار مجموعة سوقية من السلع والخدمات المشتراة بواسطة العائلات ذات الدخل المتوسط، والتي تعيش في المدن والمناطق الحضرية، والتي تكون معدة للإتفاق على البنود المختلفة الضرورية للمعيشة.

ب. **الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف:** لا يقل أهمية عن الرقم القياسي للأسعار في المدن، خاصة في البلاد النامية كون أن معظم سكانها يشتغلون في مجال الزراعة، وأثبتت الدراسات ظاهرة ارتفاع الأسعار بالريف بمعدلات أعلى من نظيرتها بالمدن إلى عدة أسباب متمثلة في ضعف الرقابة السعرية بالريف إذا ما قورنت بالرقابة

¹ - كامل بكري وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 253.

² - أكرم حداد ومشهور هذلول: **النقود والمصارف** "مدخل تحليلي ونظري"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 203.

³ - مجدي عبد الفتاح سليمان: **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 55، 56.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

السعرية في المدن، وقلة عدد المجمعات الاستهلاكية مقارنة مع عددها بالمدن، وتمتع المدن بالدعم السلعي أكثر مما يتمتع به الريف.

1-2- الرقم القياسي لأسعار الجملة (PPT):

ويعتمد على قياس التغير في المستوى العام للأسعار على أساس أسعار بيع السلع والخدمات بواسطة منشآت تجارة الجملة على المستوى الوطني⁽¹⁾، وذلك بالاعتماد على الأسعار الرسمية للجملة في جميع أنحاء البلاد، دون تمييز بين مناطق حضر أو ريف.

1-3- الرقم القياسي الضمني (GDP Déflator):

ويطلق عليه المحفّض الضمني للناتج المحلي أو المكّش الضمني للناتج الداخلي الخام⁽²⁾، ويقصد به ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (الأسعار الثابتة) لنفس السنة مضروباً في مائة.

ويمكن القول هنا أنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي موجباً أو سالباً وأقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على وجود الاستقرار الاقتصادي، أما إذا ابتعدت القيمة عن الصفر (الموجبة) فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والعكس بالنسبة للقيمة السالبة، ويمتاز هذا المعيار بأنه يعكس بدرجة أكبر فكرة التضخم المحلي⁽³⁾.

ويختلف مؤشر CPI عن مؤشر GDP Déflator في ثلاث طرق رئيسية وهي⁽⁴⁾:

أ. يقيس مؤشر GDP Déflator أسعار مجموعة واسعة من السلع تفوق تلك المقاسة بواسطة مؤشر CPI.

ب. يقيس مؤشر CPI تكلفة مجموع (سلة) من السلع المعطاة وهي نفسها من سنة لأخرى معتمدة على ما أنتج في الاقتصاد في كل سنة.

ج. يحتوي مؤشر CPI على أسعار السلع المستوردة، بينما يحتوي مؤشر GDP Déflator فقط على أسعار السلع المنتجة داخل البلد.

¹ - السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 251.

² - سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الكتاب الأول، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994، ص 68.

³ - أكرم حداد ومشهور هذلول: مرجع سابق، ص 202.

⁴ - تومي صالح: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 64.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

2- حساب معدل التضخم:

هناك ثلاثة أساليب لقياس معدل التضخم هي:

3-1- معدل التضخم بالنسبة لسنة الأساس:

وهو يوضح معدل التضخم في سنة المقارنة مقارنة بما كان عليه في سنة الأساس في صورة إجمالية، وبالتالي لا يوضح التغير السنوي في الأسعار من سنة إلى أخرى⁽¹⁾.

$$INF_n = CPI_n - CPI_0$$

حيث تشير كل من :

INF_n : معدل التضخم في سنة المقارنة n ؛

CPI_n : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سنة المقارنة n ؛

CPI_0 : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سنة الأساس 0.

3-2- معدل التضخم البسيط:

وهو يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة، غير انه يؤخذ عليه أنه قد تكون الأسعار في إحدى السنوات السابقة غير مستقرة، مما يترتب عليه نتائج مضللة⁽²⁾. ويكون وفقا للعلاقة التالية:

$$INF_t = [(CPI_t - CPI_{t-1}) / CPI_{t-1}] \times 100$$

حيث تشير كلا من:

INF_t : معدل التضخم البسيط في السنة t ؛

CPI_t : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة t ؛

CPI_{t-1} : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة $t-1$.

3-3- معدل التضخم المركب (معدل التغير المركب للأسعار):

يستخدم هذا المعدل عادة لقياس متوسط معدل التضخم خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وكذا تقييم الجهود المبذولة من قبل الدولة خلال خطط التنمية المتعاقبة للقضاء على التضخم، حيث يتم حساب معدل التضخم خلال فترة

¹ - السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 249.

² - نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

الخطوة الأولى ثم خلال فترة الخطوة الثانية وهكذا، ثم تتم مقارنة معدلات التضخم خلال هذه الفترات، وتحديد إن كانت متزايدة أم متناقصة⁽¹⁾.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$P_{n+a} = P_n \cdot (1+I)^a$$

حيث أن:

P_{n+a} : الرقم القياسي في نهاية الفترة المراد قياس معدل التضخم فيها؛

P_n : الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس؛

I : معدل التضخم المركب؛

a : هي الفرق في عدد السنوات بين أول سنة وآخر سنة للفترة محل الاعتبار.

ومن المعادلة السابقة نجد أن:

$$(1+I)^a = \frac{P_{n+a}}{P_n}$$

$$\Rightarrow (1+I) = \sqrt[a]{\frac{P_{n+a}}{P_n}}$$

فإذا كانت $\sqrt[a]{\frac{P_{n+a}}{P_n}}$ تساوي قيمة ثابتة وهي (α) ، فيكون معدل التضخم هو:

$$I_n = \alpha - 1$$

ثانيا- معايير قياس القوى التضخمية:

إذا كان استقراء ظاهرة التضخم يتم من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فينبغي التأكيد على أن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاسا برقم قياسي معين ليس سببا في وجود هذه الظاهرة بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تنبع من حالات الاختلال في الاقتصاد القومي⁽²⁾.

وهو ما يعبر بوجود فجوات تضخمية، التي تعتبر من الاصطلاحات التي جاء بها كينز، وكان الهدف من استخدامها هو قياس الضغط في المستوى العام للأسعار، حيث اعتبر كينز الفجوات التضخمية بمثابة القوة الدافعة للتضخم وتنشأ في فترة معينة من الزمن إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو إفراط في عرض النقود.

¹ - لامية بكوش: استخدام طرق القياس الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2009، ص 16، 17.

² - محمد عزت محمد إبراهيم غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 284.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

ويمكن الاعتماد على ثلاثة أنواع من المعايير هي: معيار الإفراط النقدي، معيار الاستقرار النقدي، و معيار فائض الطلب.

1- معيار الإفراط النقدي (فائض المعروض النقدي):

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصادي " ميلتون فريدمان " التي ترجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار⁽¹⁾.

والفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض المعروض النقدي الذي يستخدم من طرف صندوق النقد الدولي، هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في العرض النقدي وبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد أن يحتفظوا به من دخل حقيقي في شكل نقود (عند أسعار ثابتة) وذلك خلال فترة زمنية معينة⁽²⁾.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي⁽³⁾:

$$M' = \lambda Y_t - M_t$$

حيث أن:

M' : حجم الإفراط النقدي

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار؛

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي في السنة t ؛

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة t .

من الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا، يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يرجع إلى استمرار الارتفاع في الأسعار.

¹ - محمود يونس وعبد النعيم مبارك: مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 383.

² - مصطفى رشدي شيحة: مرجع سابق، ص 850، 851.

³ - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 49.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

2- معيار الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي):

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقد، التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة لاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود $\Delta M / M$ مع معدل التغير في الناتج القومي $\Delta Y / Y$ ، أما إذا زاد معدل التغير في النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي يكون المعامل موجبا، فهذا يكشف عن وجود اتجاهات تضخمية.

يقيس هذا المعدل مدى وجود القوى التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي، ويعبر عن هذا المعامل كما يلي⁽¹⁾:

$$B = \Delta M / M - \Delta Y / Y$$

حيث أن :

B: معامل الاستقرار النقدي؛

$\Delta M / M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية؛

$\Delta Y / Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

وتتفاوت تأثيرات الضغوط التضخمية في الاقتصاد كلما زادت قيمة معامل الاستقرار النقدي أو اقتربت من الصفر، فإذا كان معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر (موجبة) فإن ذلك يشير إلى وجود اتجاهات تضخمية.

وهناك من يأخذ المعيار بالشكل التالي: $B = \Delta M / M \Delta Y / Y$

فكلما زادت قيمة معامل الاستقرار النقدي أو اقتربت من الواحد الصحيح تفاوتت تأثيرات التضخم، فإذا كان معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد الصحيح أشار إلى وجود اتجاهات تضخمية⁽²⁾.

4- معيار فائض الطلب:

إن قياس الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار هي صيغة متأثرة بالتحليل الكينزي، أو بمعنى آخر تقدير الفرق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، ويمكن معالجة هذه الفرق من خلال علاقات الطلب الكلي أو الإنفاق، حيث هي عبارة عن الفرق بين فائض الطلب الكلي مقدرا بالأسعار الجارية وبين حجم الناتج القومي الحقيقي مقدرا بالأسعار الثابتة⁽³⁾.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 49.

² - السيد متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 223.

³ - نبيل الروبي: نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 243.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

ويمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y$$

حيث أن:

D_x : إجمالي فائض الطلب؛ C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

C_g : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛ I : الاستثمار بالأسعار الجارية؛

Y : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ومن الواضح أنه إذا زاد مجموع الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي بالأسعار الجارية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن الفرق يعبر عن فائض الطلب الذي ينشئ فجوة تضخمية تتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

وبالتأمل في الصيغة السابقة لإجمالي فائض الطلب نرى أنها تحمل أثر المعاملات الخارجية من صادرات وواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات، فمن المعروف أن الصادرات من السلع والخدمات تمثل طلبا أجنبيا على الإنتاج المحلي ينبغي أن يضاف إلى الطلب المحلي الفعال، كما أن الواردات من السلع والخدمات تزيد من المتاح محليا من هذه الأخيرة، وعليه يمكن أن نتصور ثلاث حالات أولها حالة افتراضية لا يتوقع حدوثها في الواقع، وهي حالة التعادل التام بين الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أي أن رصيد ميزان المعاملات الجارية يعادل الصفر، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب المقاس بالصيغة سالفة الذكر، والحالة الثانية وفيها تفوق قيمة الصادرات بنوعيتها قيمة الواردات بنوعيتها، أي يحقق ميزان المعاملات الجارية فائضا ولنرمز له بالحرف (S).

وهنا لابد وأن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب لنحصل على صافي فائض الطلب ويصبح كما يلي: $D_{xn} = D_x + S$ ، والحالة الثالثة والتي تصف مراكز موازين المدفوعات معظم البلاد النامية، وهي حدوث عجز في موازين معاملاتها الجارية ولنرمز له بالحرف (F)، والذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب وهنا يصبح صافي فائض الطلب كما يلي: $D_{xn} = D_x - F$.

¹ - محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 316-318

المبحث الثاني: تطور تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي

تحتوي الأدبيات الاقتصادية على عدد من النظريات لتفسير ظاهرة التضخم التي تعاني منها بلدان العالم في فترات دورية أو متواصلة، وهذا دليل على عدم استقرار هذه النظريات وعدم كفايتها لتفسير هذه الظاهرة في جميع الأحوال والفترات.

حيث اختلفت كل مدرسة من المدارس الاقتصادية عن الأخرى في تفسيرها للظاهرة لاختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، واختلاف الأسباب المنشئة للتضخم، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم يخلق تشابكا وتداخلا في نواحي عديدة، ولمكانة مشكلة التضخم في مجال الدراسات الاقتصادية، فإن ذلك يستلزم الوقوف عند بعض هاته المدارس الاقتصادية والنظريات الفكرية التي فسرت حدوث التضخم، ويمكن تناول أهم تلك الأفكار كالفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي وبعض الاتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للتضخم

كانت النظرية الكمية للنقود هي المعتمدة من طرف الاقتصاديين الكلاسيك في تفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، حيث ركز الكلاسيك اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية والمستوى العام للأسعار من ناحية أخرى، وانشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني (لافتراضهم حالة التشغيل التام)، ولكن في خضم أزمة الكساد العالمي ظهرت النظرية العامة لكينز لنتقد قوانين وتحاليل الكلاسيك.

ولتحليل النظريات التقليدية في الفكر الاقتصادي فهناك ضرورة لمعالجة هذا المطلب في نقطتين، الأولى حول الكلاسيكيين وتفسيرهم للتضخم، والثانية حول وجهة نظر الكينزيين للتضخم.

أولاً- التحليل الفكري للتضخم عند الكلاسيكيين:

تعد نظرية كمية النقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتھا الدول الأوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

ومن الدعائم والفروض التي ارتكزت عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي⁽¹⁾:

- ① كمية النقود هي العامل الهام، والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
- ② تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع المستوى العام للأسعار، عكسياً مع القوة الشرائية للنقود.
- ③ تتناسب الكمية النقدية طردياً مع الطلب على السلع والخدمات وعكسياً مع العرض منها.
- ④ تفترض النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.
- ⑤ تفترض هذه النظرية أن هناك عوامل ثلاث رئيسية تؤثر في الأسعار هي: كمية النقد، سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات.

ولقد استعان الكلاسيكيون في شرحهم للنظرية الكمية النقدية وتبيان دورها في التأثير على حركات الأسعار، وتحليل الظواهر التضخمية على صيغة المبادلات (معادلة فيشر) ومعادلة "كامبريدج" للأرصدة النقدية، ومحاولةً لشرح مضمون النظرية الكمية النقدية، يمكن الاعتماد على بيان الصيغتين كما يلي:

1- صيغة المبادلات (معادلة فيشر):

يتخذ الكمِّيُّون من معادلة التبادل أداة لشرح نظريتهم وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها، وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث ترى بأن التغيرات في كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وأن قيمة النقود تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب عليها. وتأخذ معادلة التبادل الصيغة التالية:

$$M \times V = P \times T \dots\dots\dots(01)$$

حيث أن:

P: المستوى العام للأسعار؛

M: كمية النقود وهي عامل خارجي يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي؛

T: كمية المبادلات (المعاملات) المحققة خلال فترة زمنية معينة؛

V: سرعة تداول (دوران) النقود^(*).

ويمكن تحويل المعادلة رقم (01) إلى الشكل التالي:

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، ص 29.

* - سرعة تداول (دوران) النقود: هي عدد المرات التي تدورها وحدة النقد في المتوسط خلال فترة زمنية معينة.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

$$P = \frac{M \times V}{T} \dots\dots (02)$$

يتضح من المعادلة رقم (02) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود مع ثبات كل من V و T .

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها من خلال المعادلة الأخيرة هي أن الزيادة في كمية النقود المتداولة لا يقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج، وذلك باعتبار أن كل زيادة في النقود تنفق بالكامل (أي زيادة الطلب) في ظل وجود الاقتصاد في وضعية التشغيل الكامل، وعليه فإن معدل التضخم سوف يتناسب طردياً بنفس مقدار الزيادة في الطلب الكلي⁽¹⁾.

ورغم القبول الذي عرفته معادلة التبادل كونها تقوم على أن النقود تستخدم للقيام بوظيفة التبادل، إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات، خاصة الفروض والدعائم التي تعتبر من دعائم المذهب الكلاسيكي في تفسيره للظواهر التضخمية، فلقد أثبتت الحوادث والطوارئ الاقتصادية عدم دقتها في تفسير الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وذلك لأسباب كعدم سلامة الفروض نفسها، وافترضت ثبات كمية المبادلات وكذا سرعة دوران النقود، لكن في الحقيقة أن هذه العوامل ليست ثابتة وذلك لتدخل الأحوال النفسية للأفراد، كربة الأفراد في الاكتناز أو الإنفاق، وكذلك بالنسبة للحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة والمعروضة، فقد تتعرض للارتفاع والانخفاض تبعاً لحالة العرض والطلب في الأسواق⁽²⁾.

2- صورة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج):

تواصل تطوير معادلة " فيشر " على يد " بيجو " و " مارشال " وأصبحت تعرف بمعادلة كامبردج، وتعتبر هذه المعادلة الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود، وارتكز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، أي تلك النسبة من الدخل الوطني المحتفظ به في شكل سيولة نقدية، بعض هذه العوامل من مثل: سعر الفائدة، مقدار ثورة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، وقد صيغت المعادلة على شكل دالة للطلب على النقود كما يلي⁽³⁾:

$$M = K (Y.P) \dots\dots 01$$

حيث أن:

M : كمية النقود (تشمل النقود بكافة أنواعها)؛

¹ - تومي صالح: مرجع سابق، ص 140.

² - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 33.

³ - ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 86-89.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

P: المستوى العام للأسعار (في معادلة "فيشر" يعد بمثابة متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليه T أما في معادلة كامبردج يمثل متوسطا لأسعار المنتجات النهائية فقط)؛

K: نسبة الدخل الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به على شكل أرصدة نقدية سائلة (التفضيل النقدي)؛

Y: الناتج الوطني الحقيقي (الدخل الوطني الحقيقي^(*)).

ولدينا أن التفضيل النقدي (K) يعبر عنه بـ: $K = 1/V$

وبما أن (Y.P): القيمة النقدية للإنتاج الوطني = الدخل الوطني النقدي (Y)، فيمكن وضع المعادلة 01 كما يلي:

$M = K.Y$ ونستنتج أن: $K = M/Y$

ووفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود — أي على الأرصدة النقدية — تبعا للدخل، نظرا لأن هناك نسبة معينة (K) من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة، وبالتالي عندما يرغب الأفراد بإنقاص ما يحتفظ به من أرصدة نقدية، فهذا سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب على السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار.

ويمكن من خلال معادلة الأرصدة النقدية استخلاص ما يلي:

✓ العلاقة بين التفضيل النقدي (K) ومستوى الأسعار هي علاقة عكسية؛

✓ العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

✓ بالنسبة لمعادلة التبادل فإنها اعتبرت أن النقود تقوم بوظيفتي وسيط في المبادلة ووسيلة للدفع، أما بالنسبة

لمعادلة كامبردج فإنها أضافت وظيفة أخرى للنقود، وهي وظيفة الادخار.

وصفوة القول، رغم أن صيغة كامبردج تعتبر أكثر تطورا وقبولا من صيغة فيشر للمعاملات، إلا أنها تعتبر غير متكاملة، طالما لا تأخذ بأثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الطلب على الأرصدة النقدية، بل تفترض ثباتها في الأمد القصير⁽¹⁾.

ثانيا- التحليل الفكري للتضخم عند الكينزيين:

إن ظهور كتاب «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود» "لكينز"، قد أدى إلى إحداث تغييرات عميقة في الفكر الاقتصادي، كان لها أثر بعيد على النظرية الاقتصادية وتشكل إسهامات كينز إحدى أهم لبّينات تطور المفاهيم

* - الناتج الوطني الحقيقي يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وفي معادلة كامبردج يتم التركيز على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي أو الإنتاج الوطني، مقدرا في شكل معاملات عينية، بدلا من أخذ كافة المعاملات الوسيطة والنهائية في الاعتبار.

¹ - ضياء مجيد (2002): مرجع سابق، ص 94.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

الاقتصادية في عصرنا هذا، للجدل الذي أحدثته سواء من خلال أدوات التحليل الجديد، أو من خلال نقدها لأهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية.

فبعدما رفض "كينز" الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود، وسعر الفائدة، والادخار والاستثمار وقانون ساي، اعتقد "كينز" أن تغير كمية النقود له أثر محايد على المستوى العام للأسعار في الأجل القصير، وهذا على عكس ما اعتقده التقليديون تماما، ومع التسليم بوجود عدة اختلافات بين النظرية الكينزية والتقليدية إلا أن هذه النتيجة بخصوص العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ترجع أساسا إلى فرض "كينز" الخاص بوجود طاقات عاطلة في الأجل القصير، بما يعني أن الاقتصاد لا يتمتع بالتوظيف الكامل في الأجل القصير⁽¹⁾، وبأتي "كينز" بفكرة أولى هي «أن التوازن الاقتصادي لا يحقق حتما تشغيلًا كاملاً، مما يؤدي إلى احتمال ظهور توازن يصاحبه نقصان في التشغيل⁽²⁾».

وطبقا للتحليل الكينزي فإن المستوى التوازني للدخل الوطني يتحدد يتفاعل الطلب الكلي والعرض الكلي للوصول إلى مرحلة الطلب الكلي الفعال، وحسب "كينز" فإن الزيادة في الطلب الكلي، إما أن تنعكس في صورة زيادة في الإنتاج دون أن تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، أو تنعكس مباشرة في شكل ارتفاع للأسعار، وهذا حسب مرونة العرض الكلي وحالة التشغيل الكامل، ومن خلال هذا ميّز "كينز" بين حالتين⁽³⁾:

1- مرحلة التشغيل غير الكامل:

يرى "كينز" أنه في هذه الحالة، غالبا ما يوجد الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، وأن هناك موارد اقتصادية عاطلة لم تستغل بعد، وبالتالي زيادة في الطلب نتيجة لزيادة أحد مكوناته أو زيادة كمية النقود لن يترتب عليه مباشرة حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن هذه الزيادة سوف يصاحبها زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، أي سوف يؤدي في البداية إلى زيادة أكبر في الإنتاج الحقيقي مع حدوث ارتفاع ضئيل في الأسعار، أي فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق ومع اقتراب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور دافعة بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

¹ - عبد الرحمن يسرى أحمد: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 233.

² - جون ماينرد كينز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص 05.

³ - احمد رمضان نعمة الله وآخرون: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 276.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

ويعزى هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عن قصور عرض عناصر ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها، وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية، إضافة إلى وجود بعض الميول الاحتكاري في بعض فروع الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

2- مرحلة التشغيل الكامل:

في هذه الحالة يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل الكامل لجميع الموارد، حيث أن زيادة في الطلب الكلي، قد لا تنجح في إحداث زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، وبالتالي فإن فائض الطلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما وصفه "كينز" بالتضخم الحقيقي أو البحث. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية ترى بأنه ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل زيادة في المستوى العام للأسعار وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود، زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم

أولاً- التحليل الفكري للتضخم وفق رؤية المدرسة النيوكلاسيكية:

في بداية السبعينات دخلت الكينزية في محنة شديدة تتمثل في أن جهازها الإنتاجي النظري لم يعد قادرا على تقديم تفسير علمي مقنع لظاهرة جديدة عرفتها الدول الصناعية الرأسمالية في تلك الفترة وهي ظاهرة الركود التضخمي التي يقصد بها تزامن البطالة مع التضخم في إطار الركود الاقتصادي⁽²⁾.

ولو نظرنا في ذلك قيام الدول العربية من رفع أسعار النفط الذي أدى إلى وجود عجوزات في موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط فقامت الدول الصناعية برفع أسعار صادراتها من المواد الغذائية والسلع الوسيطة والسلع الصناعية وغيرها والتي تستوردها الدول النامية من خلال البنوك التجارية الدولية لتسوية العجز المتنامي الذي بدأ يظهر في موازين مدفوعات البلاد المستوردة للنفط، وأدى ذلك إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية فاتجه معدل الربح في القطاعات الإنتاجية إلى التدهور، وبالتالي معدل الاستثمار وانخفضت معدلات نمو الإنتاجية وارتفعت

¹ - كمال بن يخلف: مرجع سابق، ص 49.

² - رمزي ركي: انفجار العجز...، مرجع سابق، ص 78.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

معدلات البطالة وظهر الكساد بالإضافة إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وظهر ما يسمى بالركود التضخمي⁽¹⁾.

وهكذا بدأ مؤيدو الفكر الكلاسيكي يعودون على ساحة الفكر الاقتصادي بشكل قوي على إثر ما لحق بالتحليل الكينزي من ضمور نتيجة ظاهرة التضخم الركودي والتي عجز الفكر الكينزي عن تفسير وتقديم تحليل واضح وحلول لتلك الظاهرة، وبذلك كان ظهور حاملي لواء الكلاسيكية بما أطلق عليه النيوكلاسيك، وظهرت العديد من المدارس تلك الفترة منها المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو والتي كان رائدها ومؤسسها "ميلتون فريدمان" Milton Friedman حيث يركز هو وأنصاره على النقود والسياسة النقدية، وقد قاد هؤلاء حملة على الكينزية عرفت بالثورة المضادة على الكينزية، وكذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

لقد عارض الفكر النقدي وعلى النقيض من الفكر الكينزي سياسة إدارة الطلب مؤيدا في ذلك النظرة القائلة بأن الاقتصاد الحر مستقر نوعا ما حول مستوى العمالة الكاملة وأن تقلبات النشاط الاقتصادي إنما تعود إلى سوء إدارة وتدخل الحكومة خاصة في المجال النقدي، وأن القطاع الخاص يتسم أساسا بالاستقرار لو ترك دون تدخل الدولة، فتقلبات الطلب الخاص والتي تنعكس في عدم استقرار منحنى IS سيكون لها تأثير ضئيل على الإنتاج-في حالة ثبات الرصيد النقدي- نظرا لانخفاض مرونة منحنى LM بالنسبة لسعر الفائدة، لكن النقيدين يرون أن آلية عمل الاقتصاد لا تتيح الفرصة للتنبؤ بمثل هذه التقلبات، ولهذا يرى فريدمان أن تدخل الدولة لمعالجة هذا الانحراف عن طريق سياسة الاستقرار لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار⁽²⁾.

ويمكن ذكر أهم آراء وأفكار المدرسة النيوكلاسيكية في النقاط التالية⁽³⁾:

أ. اعتبرت المدرسة النيوكلاسيكية أن عجز الموازنة العامة للدولة هو أحد أهم عوامل زيادة العرض النقدي الذي يلعب في نظرها الدور الرئيس في حدوث ظاهرة التضخم، وتطورها خاصة إذا لجأت الدولة إلى تمويل هذا العجز من خلال إتباعها لسياسة التمويل التضخمي واعتمادها على مصادر وهمية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي ومن ثم زيادة مستويات الطلب الكلي بمعدلات تفوق زيادة العرض الكلي بما يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستويات الأسعار.

¹ - رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992. ص ص 24-29.

² - لبنى محمد عبد اللطيف أحمد: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، مصر، 1990، ص 36.

³ - هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي: عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهةها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 55، 56.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

ب. ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتدخل نقابات العمال في تحديد الأجور من العوامل المؤثرة في تفاقم ظاهري التضخم والبطالة، وتزامنها في وقت واحد وهو ما يعرف بالركود التضخمي.

ج. ترى المدرسة النيوكلاسيكية أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ولا علاقة لها بالأداء الحقيقي للاقتصاد، وقد أعطت المدرسة النقدية أهمية بالغة لعلاج التضخم.

ثانياً- التحليل الفكري للتضخم عند الكينزيين المحدّ ثين (الفكر الكينزي):

ما إن خفَّ حِدَّةُ النقد الكبير من رواد الفكر الكلاسيكي وروافدها من أصحاب المدرسة النقدية ومدرسة جانب العرض على الفكر الكينزي في عقد السبعينات، إلا وظهر فكر كينزي جديد عرف بالفكر النيوكينزيوالمحدث.

إن الكينزيين الجدد يترددون في استعمال نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي نظراً لفروض التأكد وتحقيق التوازن في جميع الأسواق، لكن ما يمكن ملاحظته أن الكينزيين الجدد يشعرون أن التوظيف والتضخم إنما هما خطوات منفصلة، فالتوظيف يتحدد بواسطة مبيعات المنشآت المتوقعة، بينما التضخم إنما يتحدد بواسطة المساومة على الأجور بين رجال الأعمال والعمال، وهذا يعني أننا يجب أن نتوقع عدم تناسق بين تغيرات السعر والنتائج في نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي⁽¹⁾.

فالفكر النيو كينزي يرجع الأزمة الاقتصادية في العقد السابع من القرن العشرين ومشكلة التضخم والبطالة إلى التدخل السيئ من قبل الدولة وإلى نوعية السياسات التقديرية للحكومة غير السليمة كما فسر حدوث التضخم كظاهرة خلال هذه الفترة إلى⁽²⁾:

① ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة النمو الصناعي في الدول الرأسمالية الأمر الذي خلق مضاربة على المواد الأولية فارتفعت بذلك الأسعار، كما أدى إلى زيادة مطالبة العمال برفع الأجور، كما عمل أصحاب رؤوس الأموال على زيادة أرباحهم وهكذا تغيرت تكاليف الإنتاج وارتفعت بصورة كبيرة.

② لتغيرات التي طرأت على قوى العرض الكلي والطلب الكلي، ويشير الاقتصاديون الكينزيون لما حدث في الاقتصاد الأمريكي من السياسات التوسعية التي اتبعتها في مجال الاقتصاد بهدف زيادة قوى الطلب الكلي.

وهكذا فإن النيوكينزيين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة حقيقية وليس نقدية كما قدمه الاقتصاديون النقديون في تفسيرهم لها، وأيضاً أرجع الاقتصاديون النيوكينزيون أسباب ارتفاع معدلات البطالة وتزامنها في وقت واحد مع

¹ - سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة)، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994، ص 757.

² - سيد البواب: عجز الموازنة العامة للدولة "النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"، دار البيان، القاهرة، مصر، 2000، ص ص 128-131.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

التضخم في ظاهرة عرفت باسم ظاهرة الركود التضخمي إلى تدهور تراكم رأس المال (انخفاض الطلب الكلي) وتدهور نمو العرض الكلي نتيجة لتدهور الإنتاج وانخفاض معدل الادخار .

ويقدم الكينزيون الجدد وصفة العلاج لهذه الظاهرة من خلال تفسيرهم لها على أنها ظاهرة حقيقية كما يلي:

✓ استخدام السياستين المالية والنقدية معا وأن تكون هاتان السياستان أقل توسعية.

✓ عمل برامج ترشيد الأجور والأسعار والرقابة عليهما.

✓ رفع معدلات الادخار والاستثمار والعمل على رفع معدلات الإنتاج للتخلص من البطالة مع العمل على

إعادة تأهيل البطالة الهيكلية بما يتوافق مع التكنولوجيا الحديثة المستخدمة.

أي أن هذا الفكر يطالب بالخلط بين السياستين الاقتصادية والاجتماعية بما يسمى بالسياسة المختلطة المثلى.

ثالثا - تفسير التضخم وفق رؤية النظرية الهيكلية:

يعتقد الهيكليون أن التضخم كان حتميا في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على نحو سريع مع وجود عوائق هيكلية، بوصفها أوجهأساسية من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة أو بأخرى تمنع التوسع.

لقد كان التحليل الهيكلية يهتم بالتعرف على هذه العوائق وتحليلها (الضغوط التضخمية الهيكلية) وكانت القيود التي ينظر إليها الهيكليون بشكل عام هي⁽¹⁾:

✓ العرض غير المرن للغذاء؛

✓ قيد الصرف الأجنبي؛

✓ قيد الميزانية.

فهذا النوع من التضخم قد يظهر نظرا للنمو السريع للسكان وما يقابله من قصور في عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها، وأن معظم الدول النامية تعاني من فجوة غذائية بسبب زيادة الطلب على الموارد الغذائية بمعدل أكبر من نمو إنتاجها محليا خصوصا وأن هذا الأخير يتميز عموما بانخفاض مرونته، كما يظهر أثناء حدوث تطورات التجارة الخارجية، كأن يتعرض الطلب على المواد الأولية مثلا لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية في مواجهة عرض غير مرن لإنتاج هذه المواد، الشيء الذي يجعل أسعارها تتقلب بشدة خصوصا وان هذه المواد تسيطر على صادرات الدول النامية، ففي حال انخفاض صادرات هذه الدول تنخفض دخولها مما يؤدي بها إلى تمويل عجزها بالاقتراض من الجهاز المصرفي بطبع نقود جديدة وبالتالي ظهور التضخم، أو لجوء الحكومة إلى

¹ - محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 307، 308.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

تخفيض عملتها ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ولذا تتضمن الضغوط التي تجعل التغيير الهيكلي مطلوباً أسباباً عديدة منها النمو السريع في السكان والاحتياجات السياسية للتطور الاجتماعي السريع والنمو البطيء في إنتاج الغذاء والاعتماد المتزايد على استيرادات المنتجات المتقدمة صناعياً⁽¹⁾.

ولالإشارة فقد سبق التفصيل في التضخم الهيكلي من خلال الأسباب الهيكلية للتضخم وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 308.

المبحث الثالث: أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، نظرا لما يخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ومن آفات اجتماعية، وأدى تعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم إلى وجود أنواع متعددة له، و تتفاوت الآثار المترتبة عنه باختلاف أنواعه وحدته.

المطلب الأول: المعايير المحددة لأنواع وأشكال التضخم

بالرغم من الاهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبيرا حول إعطائها مفهوما شاملا لها، وهذا ما ولّد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف الأنواع والأشكال حسب المعايير التالية⁽¹⁾:

-تحكم الدولة في جهاز الأسعار؛

- مدى حدة الضغط التضخمي؛

- طبيعة القطاعات الاقتصادية؛

أولا- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

على الرغم من وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلا أنه يلاحظ أحيانا عدم ارتفاع الأسعار نتيجة لقيام الدولة بفرض رقابتها على الأسعار، وخاصة أسعار السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك أو المنتج، بمعنى آخر أن مدى تحكم الدولة ورقابتها على جهاز الأسعار والتأثير فيه يحدد لنا الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، وفي هذا الإطار يصنف التضخم إلى ثلاثة أشكال:

التضخم المكشوف، التضخم المكبوت، والتضخم الكامن

1- التضخم المكشوف (الظاهر):

ويطلق عليه كذلك بالتضخم المفتوح أو الصريح أو الطليق، ويتجسد في الارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة أو أية عوائق تعترض ذلك، نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 56.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

والخدمات، أي بفعل تأثير فائض الطلب وينسحب هذا الارتفاع في الأسعار لاحقا على ارتفاع الأجور أو النفقات الإنتاجية المرنة⁽¹⁾.

2- التضخم المكبوت (المقيد):

وهنا يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي منها، ولكن تتدخل الدولة وتثبت الأسعار بصورة قانونية، وبالتالي لا يعبر عن نفسه في صورة ارتفاع في الأسعار بسبب التدخل الحكومي وتقييد الأسعار⁽²⁾، بمعنى أن تدخل الدولة لتحديد مستوى السلع جبريا قد يخفي وراءه ضغوطا تضخمية يمكن الكشف عنها لو رفعت الحكومة يدها عن الاقتصاد الوطني، عندئذ سيبدأ سباق الأسعار⁽³⁾.

ومن بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم، وضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي، وأيضا الرقابة على الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية، لكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار، كما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار، وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق، لذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائضا للطلب، ولكنها تعطل آثاره لفترة من الوقت، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية⁽⁴⁾.

فالسجلات الاقتصادية تتخذ هذه الإجراءات نتيجة لقصور عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير، وهذا معناه وجود فائض في الطلب لا يجد مجالا في الحصول على السلع والخدمات وفق أنظمة التوزيع المحددة والمراقبة، وعليه يعبر هذا الفائض في الطلب عن نفسه في السوق السوداء أي يحاول الأفراد الذين لديهم فائض نقدي في الحصول على السلع والخدمات الإضافية من السوق السوداء.. ولذلك جاءت تسميته بالمكبوت أو المقيد أو الحبس نتيجة إلى رقابة الدولة وتشديدها في توزيع السلع وتحديد الأسعار⁽⁵⁾.

¹ - عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص188.

² - السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 244.

³ - أسامة بن محمد باحنشل: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 12.

⁴ - إسماعيل عبد الرحمن و حربي محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 154.

⁵ - عقيل جاسم عبد الله: مرجع سابق، ص 189.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

3- التضخم الكامن:

يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً، لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الإجراءات المكافحة للتضخم، والإبقاء عليه كامناً حيث يشجع السوق السوداء، إلا أنه قد يجنب المجتمع هزات اقتصادية واجتماعية ولو مؤقتاً⁽¹⁾.

ثانياً- معيار وحدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته إلى تضخم جامح وتضخم زاحف

1- التضخم الزاحف (المتدرج):

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من الزيادة في عرض كل السلع وعوامل الإنتاج وخاصة خدمات العمل⁽²⁾، ويطلق على التضخم أنه تضخم زاحف إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئاً وبحدود 2% سنوياً⁽³⁾، ويتميز هذا النوع بـ⁽⁴⁾:

أ- تكون الزيادة في الأسعار دائمة ومتتالية، ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدة القصيرة، لكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستتر على المدى الطويل، أي أن الارتفاع يتحقق بمعدلات صغيرة ولكن على مدى فترة طويلة نسبياً.

ب. لا يمكن لهذا النوع بسبب طبيعة أسبابه ومكوناته أن يولد عناصر مثبتة أو موقفة لهذه الموجات من التضخم.

ج. تتمثل خطورته في الأثر النسبي الذي يحدثه حيث يتقبله الأفراد لان الارتفاع يكون بنسب صغيرة ومتتالية.

د. يتميز هذا التضخم بتنوعه واختلافه النسبي سواء بين اقتصاديات البلدان، بل وحتى داخل الاقتصاد الواحد

تختلف معدلاته بين قطاعاته، كما تختلف معدلاته باختلاف الفترات الزمنية.

هـ. هذا التضخم ليس ناتجاً عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي، وإنما ارتفاع الأسعار هي

التي تزيد من التداول النقدي.

¹ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 59.

² - حربي محمد موسى عريقات: مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 162.

³ - ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي "المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 215.

⁴ - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 252، 253.

2- التضخم الجامح (المفرط):

وهذا ما حدث في ألمانيا، حيث لم تتمكن من تحصيل ضرائب عالية في مطلع العشرينيات، لذا عملت على طباعة المزيد من البنكنوت المحلي لسداد الفواتير الحكومية، وقد ارتفع مخزون العملة بصورة فلكية في الفترة من أوائل عام 1922 إلى ديسمبر 1923، وتضاعفت الأسعار بشكل حاد، عندما الناس بصورة كبيرة لإنفاق نقودهم قبل أن تفقد قيمتها كلية⁽¹⁾.

وهذا النوع من التضخم هو أشدها آثارا وضررا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار بمعدل يتعدى 50% شهريا و 1000% سنويا⁽²⁾، والمشكلة الكبيرة التي تواجه الحكومة والسلطات النقدية تتركز في نقطتين هما⁽³⁾:

أ. أن السلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي الأمر الذي يساعد في تفاقم المشكلة.
ب. عدم قدرة السلطات النقدية إيقاف التيار التضخمي، لعدم تمكن الحكومة من زيادة المعروض السلعي وخاصة في أوقات الحروب وتدهور الأوضاع السياسية في البلاد.
ويعتبر أخطر الأنواع الأخرى حيث يقود إلى ارتفاعات مهولة ومذهلة للأسعار وبشكل سريع وتدهور الثقة بالنقد حيث يحاول الأفراد التخلص بشق الطرق من أرصدهم النقدية.

ثالثا- معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية:

تنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج، ويمكن تقسيمها كما يلي⁽⁴⁾:

1-التضخم في أسواق السلع:

يصنف " كينز" التضخم في أسواق السلع إلى صنفين:

1-1- التضخم السلعي:

هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك، حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

¹ - سامويلسون ونوردهاوس: مرجع سابق، ص 708.

² - هيل عجمي جميل الجنائي ورمزي ياسين يسع أرسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 279.

³ - عقيل حاسم عبد الله: مرجع سابق، ص 193، 194.

⁴ - غازي حسين عناية: التضخم المالي، مرجع سابق، ص 60، 61.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

1-2- التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

2- التضخم في سوق عوامل الإنتاج:

أما في أسواق عوامل الإنتاج فيُفَرِّق "كينز" أيضا بين نوعين من التضخم:

1-2-1 التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة.

2-2-2 التضخم الدخلي:

ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال. وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل، وهي تتصف باستقرار الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث. إضافة إلى المعايير السابقة في تصنيف التضخم هناك من يضيف نوع آخر من أشكال التضخم والمتمثل بما يسمى:

التضخم الركودي Stagflation وهناك من يسميها بالركود التضخمي⁽¹⁾، إن هذه الظاهرة هي حالة تزامن معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة، يتم رصدها في اقتصاد ما باستخدام معدل الركود التضخمي، وهو عبارة عن مجموع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ولا يشترط لوجود الركود التضخمي أن تكون معدلات التضخم والبطالة في زيادة مستمرة، وإنما يمكن القول بوجود الركود التضخمي في اقتصاد ما وفقا -وفقا لمعدل الركود التضخمي- حتى في حالة ثبات أو تناقص كل من معدل التضخم ومعدل البطالة أو ثبات أحدهما مع تزايد أو

¹ - ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف: مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008، ص378.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

تناقص الآخر، المهم في ذلك أن يتجاوز كل من معدل التضخم ومعدل البطالة النسبة 4% وبالتالي يكون معدل الركود التضخمي أكبر من 8%⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وهذا ما يجعل التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية على المجتمع.

أولاً- الآثار الاقتصادية لظاهرة التضخم:

إن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار إنما تخلق آثارا على الوضع الاقتصادي وهيكله، وتختلف هذه التأثيرات تبعا بنوعية التضخم السائد ومدى رد الفعل من قبل الأعوان الاقتصاديين، ويمكن إبراز أهم هذه جوانب هذه التأثيرات فيما يلي:

1-الأثر على الإنتاج وهيكله:

إن الزيادة المناسبة في الأسعار وفي ظل وجود موارد متاحة قابلة للاستثمار تساهم في زيادة الإنتاج باعتبار أن هذه الزيادة المعقولة في الأسعار ستشجع المنتجين على التوسع في استثماراتهم وعلى زيادة إنتاجهم، باعتبار أن أرباحهم ستزداد، في حالة زيادة حدة التضخم وبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارده سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج سواء بزيادة أسعار المواد الأولية أو الأجور أو الإيجارات وغيرها من مستلزمات الإنتاج، مما يدفع بالمنتجين إلى تخزين منتجاتهم وخزن المواد الأولية وبقدر يوفق احتياجاتهم الفعلية لأن توقعاتهم المستقبلية مرتبطة بمزيد من الزيادات في الأسعار، كما أن المستهلكين سيزيد طلبهم على السلع والخدمات بحكم توقعاتهم باستمرار ارتفاع الأسعار، لذلك فإن الزيادة في الأسعار المتواصلة ستؤدي في بداية الأمر إلى زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح ومن ثم الاستمرار في ارتفاع الأسعار الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، ومثل هذه الحالة يصعب استمرارها لفترة طويلة إذ يمكن أن يجعل المنتجين يواجهون صعوبة كبيرة في تصريف إنتاجهم بحكم التزايد المستمر في الأسعار⁽²⁾.

¹ - إبراهيم لطفي عوض: ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري "دراسة اقتصادية تحليلية"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2002، ص29.

² - ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف: مرجع سابق، ص375.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

أضف إلى ذلك فالتضخم وما يترتب عليه من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب الأنشطة الإنتاجية الاستثمارية، والتي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي⁽¹⁾، مما يعني التأثير على اتجاهات الاستثمار الوطني، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الاستهلاكية والهامشية والأسرع ربحاً، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾.

2- الأثر على ميزان المدفوعات:

التضخم يعني ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية، وهذا يؤدي إلى إضعاف قدرتها على التنافس مع المنتجات الأجنبية ويقلل التصدير، هذا من ناحية، كما يؤدي إلى زيادة الواردات مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وقد لا يحدث ذلك بالضرورة إذا خفضت قيمة العملة تخفيضاً كبيراً وهذا الإجراء له محاذيره ويتوقف على مرونة كل من الصادرات والواردات⁽³⁾.

3- أثر التضخم على العملة والادخار:

يترب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة⁽⁴⁾، وبالتالي يزداد التفضيل السلعي لدى الأفراد عن التفضيل النقدي ويقومون بتحويل ما لديهم من أرصدة نقدية إلى ذهب و عملات أخرى أكثر استقراراً أو إلى أصول حقيقية⁽⁵⁾.

أضف إلى ذلك ما يحصل للعملة الوطنية من تدهور الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، مقومة بالنقد المحلي، فتزيد الضغوط التضخمية حدة، حيث ترتفع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة، وكذلك أسعار السلع الوسيطة اللازمة لدوران عجلات الإنتاج في مختلف القطاعات، وأيضاً أسعار السلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار، ويترب عليه كذلك ارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية محسوبة بالعملة المحلية⁽⁶⁾.

¹ - مصطفى رشدي شيحة: مرجع سابق، ص 855.

² - محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيسوي: الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 161.

³ - عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود البنوك، مرجع سابق، ص 331.

⁴ - محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 320.

⁵ - السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص 256.

⁶ - رمزي ركي: انفجار العجز...، مرجع سابق، ص 117.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

4- الأثر على أسعار الفائدة⁽¹⁾:

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم أموالهم أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية، فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي عني بالضرورة إضافة ما يسمى بعلاوة التضخم إلى العائد على أموال المقرضين، ومن هنا يتطلب التمييز بين كل من أسعار الفائدة الاسمية وأسعار الفائدة الحقيقية.

ويمكن أن يحسب هذا الأخير وفقاً لمعادلة "فيشر" كما يلي: $r = i - f$ حيث أن:

r : معدل الفائدة الحقيقي؛ i : معدل الفائدة الاسمي؛ f : معدل التضخم.

5- عدم القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:

إن البلد المصاب بالتضخم وبعدم استقرار سعر صرف عملته، تقل قدرته على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار فيه، ذلك أن تلك الأمور تجعل هناك صعوبات شديدة في حساب معدل الربح المتوقع لتلك الاستثمارات ومتاعب شديدة في تحويل أرباحها للخارج، وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن أكثر البلاد النامية اجتذاباً لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة كالصين الشعبية مثلاً، هي البلاد التي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار النقدي والمالي⁽²⁾.

6- تشويه مسار التنمية الاقتصادية:

يؤدي التضخم إلى مضاعفة أعباء التنمية الاقتصادية وتشويه مسارها، فالفجوة التضخمية التي تعبر عن فائض الطلب داخل الاقتصاد القُطري تجعل العرض النقدي يمارس مفعوله على الأسعار من خلال تأثيره على مجموع الإنفاق العام والخاص على السلع والخدمات، فارتفاع الأسعار يعني عندئذ ارتفاع كل من التكلفة والربح في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، مع أن هناك رأي يقول بأن التضخم يحقق معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي يتفق مع الزيادة في الطلب على النقود، لكن ما ذهب إليه الكثير من الاقتصاديين أن التضخم يعوق عملية التنمية ومضاعفة تكلفتها وتبديد عوائدها، فارتفاع الأسعار تخفيض للقوة الشرائية للدخل وإضعاف للثقة في العملة، وقيد على التصدير، وزيادة أعباء الديون الخارجية، ومن ثم تشويه لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾.

¹ - خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي: مرجع سابق، ص ص 261، 262.

² - نفس المرجع السابق، ص 119.

³ - فؤاد مرسي: التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص ص 87، 88.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

والنتيجة الرئيسية التي يتم التوصل إليها هي أن التضخم تتولد نتيجة له، وبالذات في الدول النامية آثار سلبية، قد تفوق كثيرا آثاره الإيجابية، خاصة ما يتصل منه بإعاقة النمو في الاقتصاد، ارتفاع كلفة الاستثمارات، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف المعيشة، والإضرار بالمستهلكين، وخاصة الفئات محدودة الدخل وحصول تفاوت في توزيع الدخل.

ثانيا- الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم:

إن ظاهرة التضخم التي تنعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في الأسعار تحمل المجتمع تكلفة اجتماعية⁽¹⁾، حيث تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة فئات المجتمع المختلفة، لذا نلتمس الآثار الاجتماعية للتضخم في النقاط التالية:

1- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني:

حيث أن التضخم يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإنه سينعكس في انخفاض القوة الشرائية للنقود ولذوي الدخل المحدودة، وهكذا فإن التضخم يتضمن الكثير من المعاناة وأحيانا الحرمان لطائفة كبيرة من الناس في المجتمع، فهو بمثابة ضريبة متحيزة وغير عادلة تعمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية⁽²⁾. وعليه فإن التضخم يؤثر على تلك المجموعات الأضعف والأقل مقاومة للتضخم من ذوي الدخل المحدودة والمتمثلة في أصحاب الدخل الثابتة مثل الموظفين وأصحاب المعاشات والأسر التي تعيش على الإعانات والمدخرين الذين يعتمدون في دخولهم على أسعار الفائدة، وبالمقابل فالتضخم يفيد أصحاب الدخل المرنة، حيث يمكنهم من تغيير دخولهم لتتوافق مع التغيرات السعرية، فكلما ارتفعت الأسعار أمكن لهذه الفئات رفع دخولهم لتنمية دخولهم الحقيقية كأصحاب الأعمال⁽³⁾.

وصفوة القول أن التضخم يعتبر ضريبة غير مباشرة يتحملها أصحاب الدخل الثابتة دون حاجة لإصدار قانون بذلك وإعانة يحصل عليها أصحاب الدخل المرنة.

¹ -Gregory N.MANKIW: **Macroéconomie**, 3^e édition, DE Boeck,Paris, 2003, p117.

² - صالح خصاصونة: مرجع سابق، ص 169.

³ - عبد المطلب عبد الحميد: **اقتصاديات النقود البنوك**، مرجع سابق، ص 329.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

2- أثر التضخم على توزيع الثروة:

يعاد توزيع ثروة المجتمع خلال عملية التضخم بصورة عشوائية لا تمت بصلة للكفاءة في النشاط الاجتماعي أو للعدالة الاجتماعية حيث يظهر الأثر الرئيس للتضخم لعملية إعادة التوزيع، من خلال التأثير على القيمة الحقيقية لثروة الأفراد⁽¹⁾.

وأي عامل يتسبب في إعادة توزيع الثروة ينبثق من التغيرات في الدخل الحقيقية، فالتغيرات في الملكية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في الدخل الحقيقية، بمعنى أن الأفراد الذين ازدادت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم الحقيقية، بينما الأفراد الذين انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون أحياناً بالتصرف في جانب من ثروتهم الحقيقية بالبيع، وذلك من أجل المحافظة على نمط معين من الاستهلاك اعتادوا عليه من قبل، مثلاً يشاهد أن بعض ملاك الأراضي أو العقارات السكنية الذين انخفضت قيمة دخولهم كثيراً خلال عملية ارتفاع الأسعار المستمر يقومون ببيع جانب من الأصول التي يملكونها ويشجعهم على هذا ارتفاع قيمته النقدية بمعدلات تفوق ارتفاع الأسعار، وهكذا تتحول ملكية الأصول الحقيقية للمجتمع من أيدي بعض الفئات التي تناقصت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم إلى أيدي فئات أخرى تمكنت من زيادة دخولهم الحقيقية في نفس الوقت⁽²⁾.

3- تكلفة الرفاهية:

هناك تكلفة رفاية يتحملها المجتمع من جراء التضخم، فعندما يكون التضخم عليا، فإن القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد تنخفض قيمتها بسرعة، وحتى يحافظ الأفراد على قيمة ثروتهم فهم يقومون بنشاط فيما يتعلق بإدارة أرصدتهم النقدية، والتضخم يجبر أيضاً المنشآت على إنفاق المزيد من الوقت والجهد في تغيير الأسعار على المعروضات وقوائم الأسعار، وتعتبر تكلفة قوائم الأسعار وتكلفة تغييرها بين الحين والآخر هي تكلفة رفاية للمجتمع، نظراً لأن هذا يعتبر مصدر إزعاج للمستهلكين⁽³⁾.

وينشئ التضخم حالة من عدم التأكد وعدم الأمان، ولا يمكن للعائلات التخطيط بثقة للمستقبل البعيد لأنهم لا يعلمون ماذا ستكون قيمة أصولهم وخصومهم، وهذا قد يسبب هذا فقدان الناس ثقتهم في الحكومة وفي العدالة ومعقولة الظروف الاجتماعية⁽⁴⁾.

¹ -Samuelson PAUL and Nordhaus WILLIAM D: **Economics**, 14thed, McGraw-Hill- Inc, Singapore, 1992, p603.

² - عبد الرحمن يسري: مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 389، 390.

³ - سامي خليل: اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 891.

⁴ - توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 489.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

4-احتدام التمايز بين فئات المجتمع:

إن من أسوأ الآثار الاجتماعية التي يتركها التضخم هي زيادة تعميقه لحدة التمايز الاجتماعي لتركيبية المجتمع، وذلك من خلال تأثيراته السلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيراته الإيجابية على فئات أخرى في آن واحد، فظاهرة التضخم تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من المجتمع خاصة أصحاب الدخل الثابتة كالموظفين والمتقاعدين.

والنتيجة أن التضخم يعمق التفاوت ويؤدي في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي لإنقاصه من معدل الرفاهية للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع وهذا ما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية⁽¹⁾، والتضخم يكمن خطره في طبيعته التراكمية، فمتى تمكنت القوى التضخمية من النظام الاقتصادي تستفحل وتستشري بصورة تراكمية فيغدو التضخم لصيقا بالاقتصاد الوطني، وسمة من سماته الأساسية فيؤثر على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم⁽²⁾.

وبالتالي فانحراف المتغيرات الاقتصادية عن مستوياتها التوازنية تشكل أهم القنوات التي تمرر من خلالها آثار التضخم غير المرغوب فيها في مكونات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتميز الفقر بكونه أحدها، فالتضخم يشكل عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يساهم في رفع معدلات الفقر وزيادة شدته في البلدان التي تعاني امتلاكها قوى تضخمية فعالة تدفع المستوى العام للأسعار إلى الاتجاه نحو مستويات متقدمة باتجاه الأعلى⁽³⁾.

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع، وإجماع الاقتصاديين على خطورته كمشكلة اقتصادية لها آثارها على الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من ذلك فبعض الاقتصاديين حاول إبراز بعض الآثار الإيجابية للتضخم التي تنعكس على فروع النشاط الاقتصادي للبلاد، وبعض فئات المجتمع، ولعله يمكن حصر هذه الآثار فيما يلي⁽⁴⁾:

❶ إن التضخم الناتج على زيادة الطلب يعمل على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، وبافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية عاطلة، أو بمعنى آخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

¹ - البكري أنس وصافي وليد: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 207 .

² - محمد عزت غزلان: مرجع سابق، ص 322.

³ - أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي: التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، السنة 15، العدد 42، ربيع 2008، ص 73.

⁴ - جمال خريس وآخرون: النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 133.

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

② يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ومما يساعد على ذلك أيضا الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة العامة من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصاحبها ارتفاع جديد للأسعار، مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك.

③ التضخم يقوم بالتشجيع على الاستثمار في مجالات الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها، وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية.

④ يستفيد من التضخم أصحاب الدخول المتغيرة كالمنتجين والتجار، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم، ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

⑤ وقد يكون من بين أبرز الآثار الإيجابية هو إمكانية حصول توسع في النشاطات الاقتصادية يرافق التضخم، ذلك أن الزيادة في الأسعار قد ترتبط بأرباح أعلى، وحافز أكبر للمنتجين على توسيع نشاطاتهم الإنتاجية، وبالشكل الذي يحقق إسهاما في نمو الاقتصاد وتطوره، وبالذات عندما تتوفر في الاقتصاد طاقات إنتاجية متاحة، وعندما تنحصر للاقتصاد القدرة على إقامة مثل هذه الطاقات الإنتاجية في حالة عدم توفرها، وهو الأمر الذي يكون متحققا في الدول المتقدمة، ولا يكون محققا في الدول النامية في الغالب لضعف درجة توفر الطاقات الإنتاجية المتاحة لديها⁽¹⁾.

¹ - فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007، ص 321.

خلاصة الفصل الأول

من خلال الدراسة النظرية الاقتصادية لظاهرة التضخم، وبيان أسبابها ومؤشرات قياسها، ثم التحليل الفكرية لتفسيرها، والاهتمام بدراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ثم البحث في أهم السياسات والسبل لضبطها، فكانت الخلاصة أن تم تعريف ظاهرة التضخم على أساس التعريف المبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم ومن خلال خصائص ومظاهر التضخم، فهي «كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في المستوى للأسعار».

أما عن أسباب التضخم فتم تقسيمها إلى:

✓ عوامل دافعة نحو زيادة الطلب (جذب الطلب) وتتمثل في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، عجز الموازنة العامة للدولة (العجز المالي)، والتوقعات والأوضاع النفسية.

✓ وعوامل دافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض المتمثلة في تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل، عدم كفاية الجهاز الإنتاجي، النقص في العناصر الإنتاجية، و ضغط التكلفة المستثير للتضخم (ارتفاع التكاليف)

✓ الأسباب الهيكلية للتضخم (التضخم الهيكلي): الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية، الفجوة الغذائية في البلاد النامية، طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تناولت ظاهرة التضخم بالتحليل العديد من المدارس الاقتصادية، قسمت في هذا الفصل إلى نظريات تقليدية مفسرة للتضخم متمثلة في النظرية الكمية للنقود والنظرية الكينزية، ونظريات حديثة مفسرة للتضخم متمثلة في المدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة النيوكينزية والنظرية الهيكلية.

وتم تصنيف التضخم إلى عدة أنواع وفق معايير عدة منها: تحكم الدولة في جهاز الأسعار، مدى حدة الضغط التضخمي، طبيعة القطاعات الاقتصادية.

وتكتسب دراسة التضخم أهمية كبيرة نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها على الاقتصاد، فكانت الآثار الاقتصادية تتلخص فيما يلي:

الفصل الأول — تحليل ظاهرة التضخم

الأثر على الإنتاج وهيكله، الأثر على ميزان المدفوعات،، الأثر هيكل التسويق والتوزيع، الأثر على العملة والادخار، الأثر على أسعار الفائدة، عدم القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، تشويه مسار التنمية الاقتصادية.

أما الآثار الاجتماعية فتمثلت في أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني، الأثر على توزيع الثروة، تكلفة الرفاهية واحتدام التمايز بين فئات المجتمع.

الفصل الثاني

**مدخل للسياسة النقدية
وسياسة الأهداف الإطار الجديد لها**

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

تمهيد:

إن فعالية السياسة النقدية تبني بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها:

شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية.

ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل، والمتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة.

ضعف التعامل مع البنوك مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي.

ضعف التعامل بالنقد الالكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.

ويهدف هذا الفصل إلى توضيح مفهوم السياسة النقدية وسياسة الاستهداف الإطار الجديد لها، من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وفعاليتها

المبحث الثاني: أهداف وقنوات إبلاغ السياسة النقدية

المبحث الثالث: مفهوم سياسة استهداف التضخم ومزاياها

المبحث الرابع: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. ويتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها.

تعددت التعاريف حول مفهوم السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى و كيفية تحديد موقعها من السياسة الاقتصادية ذلك لأن لها دور فاعل ومحرك للدورة المالية و تنظيم الكتلة النقدية، و لعل من أهم الرواد الذين تناولوا هذا الفكر الاقتصادي الأمريكي كينز.

أولاً- تعريف السياسة النقدية:

تعريف فيري كينت kent: السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل وبنفس الاتجاه يرى براتر (prather): أن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة¹.

كما عرفها الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد المجيد: أن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب و الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية لتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ،خلال فترة زمنية معينة².

وهنا تتمثل السلطة النقدية في البنوك المركزية في أي دولة ،وتبنى وتحدد السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تعرف بأدوات السياسة النقدية .

-وفي نفس السياق يعرف الدكتور عبد المجيد قدي: السياسة النقدية بأنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين ،وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، وعلى معدلات الفائدة وشروط القرض³.

-السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية.

¹ -زكريا الدوري و يسرى السامرائي:البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2006،ص185.

² -عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة،2003،ص90

³ - عبد المجيد قدي: مرجع سابق ،ص53.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

— تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية

ثانيا- موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية:

لا يخف أن كثيرا من السياسات النقدية وخاصة في الدول المتخلفة تكون أحد أهم أسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وإذا كانت أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعا ما في ظل النمو المتوازن، فيعني هذا أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية من بينها البطالة، التضخم وانخفاض العملة الوطنية بالحلول النقدية¹.

كما يجب علينا أن لا نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدواتها لامتصاص فائض قوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية، وأيضا تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، وتستخدم أيضا لحماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي على أساس تحويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى يقضى على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي.

ثالثا-أدوات السياسة النقدية

وتعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

1- الأدوات الكمية:

أ. سياسة معدل إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق. واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين².

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان. ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

¹ — أحمد مصطفى و سمير محمد السيد حسن: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 156.

² — ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 33.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل وهذا لوجود التمويل الذاتي.

ب. عمليات السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات¹ وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية.

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها، وتخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية. وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي².

ج. الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي³.

أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

1- الأدوات النوعية (الكيفية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية. وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما من أهمها⁴:

أ. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع

¹ - بلعوز بن علي: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.

² عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 91.

³ مصطفى سليمان و حسام داود: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الأردن، سنة 2000، ص 224.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 80 و 81.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتمدة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

ب. **النسبة الدنيا للسيولة:** حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

ج. **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة.

د. **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

هـ. **التأثير والإقناع الأدبي:** هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

المطلب الثاني: فعاليات السياسة النقدية

تعد فكرة أن النقود ليس لها أي أثر على المتغيرات الحقيقية إلى عهد قدير، ويعد أول من أسسها الاقتصادي الإسباني azbilcueta navarro سنة 1556 والفرنسي jean bodin سنة 1568 والإيطالي "b.davanzati" سنة 1588¹.

وتحدد النظرية الكمية لنقود بأن المستوى العام للأسعار يرتبط بشدة وبتناسب طردي تام مع كمية النقود، وأتى ميلتون فريدمان في خمسينات القرن الماضي وأعاد طرح هذه النظرية في صورة جديدة مع الحفاظ على أهم مبادئها ونتائجها.

أولاً- حسب الكلاسيك والنيوكلاسيك

ويعد من أهم رواد هذا الفكر "جون باب تيست ساي، دافيد ريكاردو، ايرفيج فيشر، ألفريد مارشال" وفيما يلي نشير إلى آراء هؤلاء المفكرين

1- النقود حجاب لغطاء الحقيقة "باب تيست ساي":

تتضح أفكار جون جون باب تيست ساي في كتابه الاقتصاد السياسي (1803)، والذي استلهم أفكاره من أفكار آدم سميث الذل عارض فيها التجاريين حول أن ثروة الأمم تقاس بما لديهم من معادن نفيسة وان النقود المعدنية هي الثروة الحقيقية، وقال بأنها مجرد وسيط في التبادل².

فأخذ ساي بهذه الأفكار وشكل ما يعرف "قانون المنافذ" والذي يقضي بأن العرض الكلي من الإنتاج يخلق دائما مقدار مساويا له من الطلب الكلي، وبأن من شأن المنافسة الحرة و غير المقيدة أن تعمل على تحقيق العمالة الكاملة لكافة موارد الإنتاج ومن بينها العمل³.

وبهذا تعد النقود حجاب لغطاء حقيقة أن السلع والمنتجات تتبادل مع السلع والمنتجات⁴

ومن الملاحظ صحة قانون ساي في اقتصاد تقوم فيه المعاملة على أساس المقايضة، ولا تستخدم فيه النقود، إذ أن من شأن مثل هذا الاقتصاد أن يحقق على الدوام تطابقا وتماثلا بين ما يعرض من سلع وخدمات وبين الطلب عليها، إذ أنه من المستبعد أن نرى في أسواق المقايضة فوائض من عرض وطلب، بل حالة مستمرة من التوازن بين الطرفين، غير أنه يصعب تحقق قانون ساي في اقتصاد قائم على استخدام النقود، إذ أن صحة قانون ساي في اقتصاد يستخدم النقود تشترط شروطا صعبة التحقيق في الاقتصاد النقدي، ومثال ذلك ضرورة دوام التساوي بين التسريبات الجارية من مجرى الدخل، وبين أشكال الإنفاق التعويضي لهذه التسريبات⁵

وعموما حسب ساي النقود لا تلعب أي دور في الاقتصاد فو في التأثير على المتغيرات الحقيقية بل لا تعدو كونها وسيط يسهل أجراء المعاملات.

¹ - بن الدين محمد الأمين: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: مذكرة ماجستير: جامعة دالي ابراهيم، 2009-2010، ص50.

² - بن الدين محمد الأمين: مرجع سابق، ص50.

³ - أسامه بشير الدياغ: البطالة والتضخم، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2007، ص28، 29.

⁴ - بن الدين محمد الأمين: مرجع سابق، ص50، 51.

⁵ - أسامه بشير الدياغ: مرجع سابق، ص30، 31.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

2- تشكيل وتطور النظرية الكمية التقليدية:

لقد شكلت الآراء والأفكار التي ظهرت منذ القرن السادس عشر حول موضوع النقود والتغيرات في المستوى العام للأسعار مجالا خصبا للدراسة، ولقد عرفت النظرية الكمية للنقود أول تشكيل لها كمعادلة في سنة 1911 على يد الاقتصادي (irving-fisher) والذي أتى بفكرة دوران النقود¹

ثم تطورت علي يد النيو كلاسيك والذي من أبرزهم ألفريد مارشال

أ. التحليل بالمبادلات: معادلة التبادل لـ fisher:

لقد لخص "اليرفنج فيشر" كل الأفكار والآراء التي سبقته ابتداء من بودان في القرن السادس عشر، وآراء "دافيد هيوم" و"كانتيون" في معادلة تعريفية بسيطة تقضى بأن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعا أو انخفاضاً، إذ يكون مجموع قيم المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها وذلك على أساس فرضيات ثابت كل من حجم المبادلة عند مستوى التشغيل الكامل الذي أصبح فيما بعد ثبات حجم الإنتاج، وثبات معدل التداول النقدي، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$MV=PT$$

M: كمية النقود.

V: سرعة دوران النقود.

p: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلة وهي دالة في مستوى الدخل، وطالما يفترض الكلاسيكي أن الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل فإن حجم المبادلات ثابت في الأمد القصير.

وتشير هذه المعادلة إلى العلاقة التناسبية بين التغير في المستوى العام للأسعار، والتغير في كمية المعروضة للنقود، في ظل توفر الفرضيات السابقة الذكر، وهذا ما يقضي بضرورة التحكم في كمية النقود إذا ما أريد التحكم في المستوى العام للأسعار

ومن جملة الانتقادات الموجهة لهذه المعادلة هو عدم استقرار سرعة دوران النقد خاصة في الأجل القصير، كما أن الاقتصاد لا يعمل دائما عند مستوى التشغيل الكامل².

ب. التحليل بالأرصدة:

معادلة كامبريدج في الوقت الذي كانت فيه النظرية الكمية للنقود تأخذ لها صيغة معتمد في معادلة "فيشر" في الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك محاولة لتطوير صيغة أخرى لتلك النظرية في بريطانيا وبالتحديد في جامعة كامبريدج وذلك من خلال أعمال كل من "A.MARSHAL" و "A.BIGOU"، وقد استند هذا المنهج إلى اعتبار النقود ليس فقط أداة لتسهيل المعاملات، وهو الفرض الذي تستند إليه معادلة فيشر السابقة وإنما باعتبارها "وعاء للاحتفاظ بالقوة الشرائية للنقود"³

¹ بن الدين محمد الأمين: مرجع سابق، ص 51.

² -مسعود بكوش و العمارة حموده: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2010-2011، ص 44-45.

³ - أسامة بشير الداغ: مرجع سابق، ص 62.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

حيث ركز الاقتصاديون النيوكلاسيك من خلال صيغة كاميريدج علي العوامل التي تحدد الطلب علي النقود حيث تهتم هذه النظرية بخطط المجتمع بالنسبة للإنفاق الكلي، وبالكيفية التي يمكن للنقود أن تخدم بها تلك الخطط، وبهذا وعلي صعيد الاقتصاد الاقتصاد الكلي يمكن ترجمة هذا التوجه إلي نظرية في الطلب علي الأرصدة النقدية تجعل المحدد الرئيسي لها المستوى الكلي للإنفاق، وحيث أن القيمة النقدية للإنفاق الكلي في اقتصاد مغلق تساوي القيمة النقدية للدخل الوطني. ويقود هذا الي اعتبار (py) أي القيمة النقدية للدخل الوطني أهم المحددات التي اعتمدها النيوكلاسيك في دالة الطلب علي النقود¹:

$$M_d = k(py)$$

M_d :الطلب علي الأرصدة النقدية بالقيمة الجارية.

K :نسبة ما يرغب المجتمع الاحتفاظ به من دخله علي شكل أرصدة نقدية وتساوي (m_d/py) ومن تحليل كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك نستنتج أن دور النقود في الاقتصاد حيادي، وأن الزيادة في كمية النقود تنعكس مباشرة علي مستوى الأسعار إيجابا سواء حسب معادلة التبادل لفيشر، أو معادلة الأرصدة الحاضرة لمارشال، ولقد قوبلت هذه النظرية بانتقادات شديدة خاصة مع ظهور النظرية الكينزية.

ومن تحليل كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك نستنتج أن دور النقود في الاقتصاد حيادي، وأن الزيادة في كمية النقود تنعكس مباشرة علي مستوى الأسعار إيجابا، سواء حسب معادلة التبادل لفيشر، أو معادلة الأرصدة الحاضرة لمارشال، ولقد قوبلت هذه النظرية بانتقادات شديدة خاصة مع ظهور النظرية الكينزية.

ثانيا- حسب الكينزيين

بالنسبة للكينزيين فإن السياسة النقدية هي من السياسات الظرفية، حيث تثبت كهدف نهائي التحكم بين البطالة والتضخم وتأخذ بسعر الفائدة، كهدف وسيط، فعندما يكون الاقتصاد في حالة الرواج والتضخم فإن السياسة النقدية الانكماشية لرفع من سعر الفائدة فتسمح بمواجهة الاتجاهات التضخمية، والعكس تماما في حالة ارتفاع أرقام البطالة.

ولكن يرون أن السياسة النقدية ثانوية بالنسبة لسياسة المالية، حيث أن فعاليتها تتحقق بتوفر شرطين:²

①-ارتفاع في عرض النقد يؤدي إلى خفض في أسعار الفائدة، وهذا لا يتحقق دائما خاصة في حالات مصيدة السيولة.

②-وفي المقام الثاني انخفاض أسعار الفائدة يجب أن يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستثماري ولأن فعالية السياسة النقدية تخضع لهذه الشروط فإن الكينزيين قالو بأن السياسة النقدية يجب أن تكون مصاحبة لسياسة المالية (وهذا ما نعني به السياسة المختلطة)

¹ -بن الدين محمد الأمين، مرجع سابق، ص52.

² -نفس المرجع، ص58، ص59.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

وحسب وجهة النظر الكنزية، فإن السياسة النقدية تأخذ بقرارات اعتباطية وتقديرية، أي تكون بتدخلات ترفع أو تخفض من أسعار الفائدة حسب الدورة الاقتصادية.

1- دور النقود في النظرية العامة:

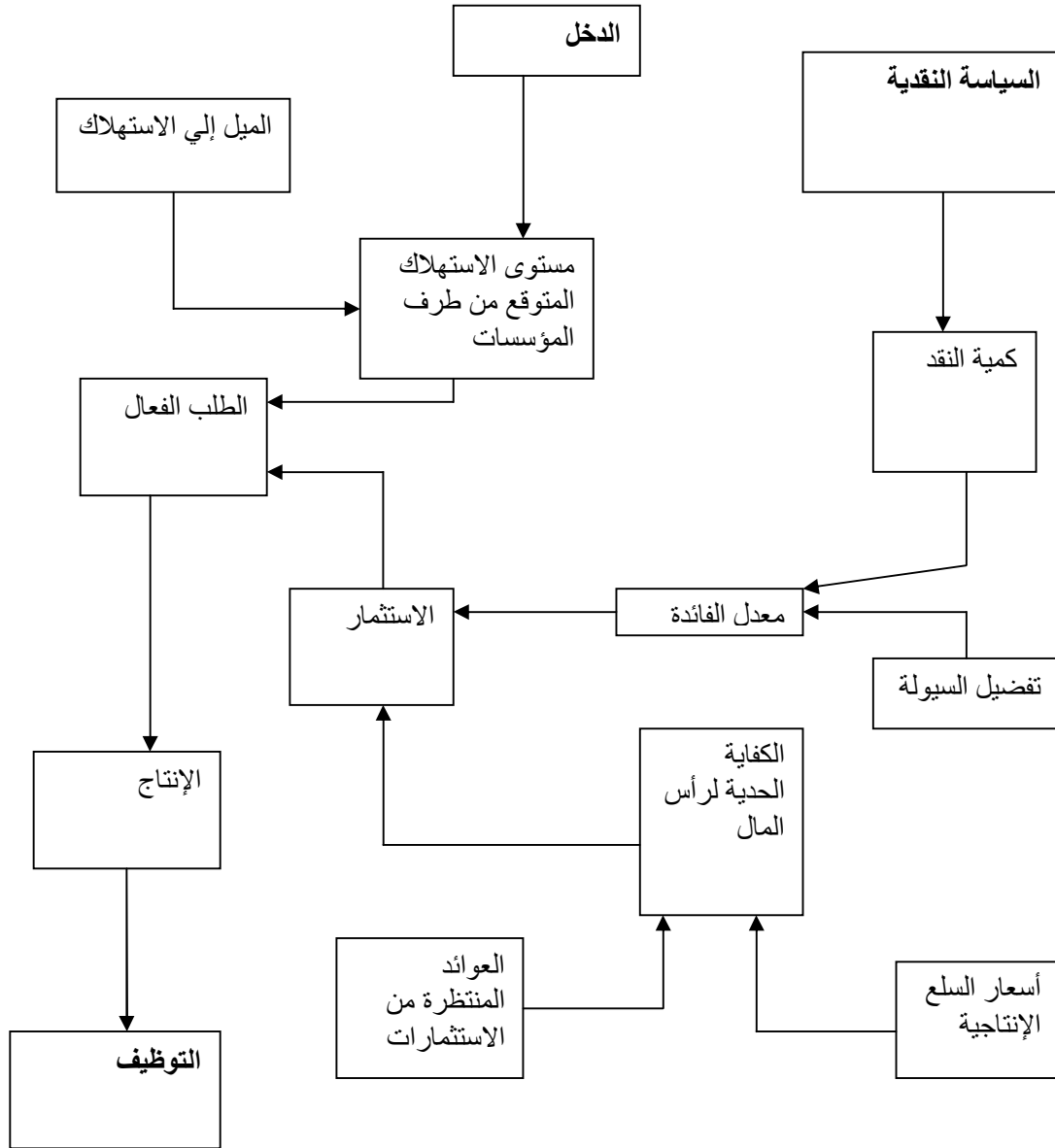
لتوضيح التحليل الكينزي حول هذه النتائج لا بأس أن نبدأ من دور النقود في النظرية العامة حيث انطلق كينز من البداية في تحليله بقلب تحليل الكلاسيك تماما وخاصة (قانون المنافذ) وقال بأن الطلب الكلي المتوقع هو الذي يحدد الإنتاج وعليه مستوى التشغيل الكامل قد يكون حالة استثنائية، والنقود تلعب دورا استراتيجيا في تحديد الطلب الكلي فسواء انخفاض أو فائض في السيولة هما السبب الأساسي في حدوث البطالة أو التضخم، وبين كينز أن سعر الفائدة يتحدد بعرض و الطلب النقد وأصحاب المؤسسات يستثمرون حتى نقطة الكفاية الحدية لرأس المال والزيادة في الدخل الكلي هي نتيجة مضاعف الاستثمار¹

فمثلا ولظروف ما انخفض الطلب الفعال، وبطبيعة الحال لا أخذ أصحاب المؤسسات هذا الانخفاض بعين الاعتبار لأن توقعاتهم مبنية علي الماضي القريب، وهنا تكون نظرتهم خاطئة فتتخفيض المبيعات ويزداد المخزون، فينخفض الإنتاج وتنخفض اليد العاملة كذلك، ويخفضون فيما بعد من أسعار البيع لتحفيز الطلب، ونظرا للبطالة تنخفض الأجور النقدية وينخفض بذلك توزيع المداخيل ويؤدي كل هذا إلى انخفاض الطلب الكلي، ومع هذا فإن الانخفاض في الدخل الكلي يؤدي علي تخفيض في الطلب علي الأرصدة وخاصة المعاملات والاحتياط، مما يخفض من سعر الفائدة، وهنا تستطيع السلطات النقدية القيام بسياسة نقدية توسعية، وإذا قام الانخفاض في سعر الفائدة بتحفيز المستثمرين علي زيادة الاستثمار فإن الطلب الكلي سوف يزداد، ولكن قد أثار كينز شكوك حول قدرة إمكانية البنوك المركزية (بنك إنكلترا) في تغيير وبسرعة سعر الفائدة من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون أصحاب المؤسسات في وضعيات تتميز بعدم المرونة (الحساسية) لتغيرات سعر الفائدة، وعليه فإن من خلف كينز من أتباعه بينوا عوامل عدم فعالية السياسة النقدية وهذا علي مستويين: إما أن السلطات النقدية لا تملك وتتحكم في المتغيرات النقدية (سعر الفائدة أو كمية النقود)، وإما أن الطلب الكلي لا يستجيب بكفاءة للتغيرات في المتغيرات النقدية. ويمكن توضيح التصور الكينزي في انتقال السياسة النقدية حسب المخطط التالي:

¹ بلعوز بن علي: مرجع سابق، ص38، ص39.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

الشكل رقم (01): انتقال اثر السياسة النقدية في التصور الكينزي.



المصدر: بن الدين محمد الامين: مرجع سابق، ص 60.

يتحدد سعر الفائدة حسب الكينزيين بتلاقي الطلب علي النقود مع عرض النقود، وتكمن عدم فعالية السياسة النقدية نظريا بمحددات الأول أو الثاني، فمثلا من جانب الطلب علي النقود، أخذ كينز بمفهوم واسع للنقود، حيث جمع ودائع الادخار في البنوك وهذا ما أدى به إلى القول عن الطلب علي النقود أو الأرصدة النقدية وأبدله (بتفضيل السيولة) وحصرها في ثلاثة صور ألا وهي داعي المعاملات، وداعي الاحتياط والذي هما في علاقة موجبة مع الدخل الوطني، وكذلك داعي المضاربة (Spéculation) حيث يوضح العلاقة السالبة بين الطلب علي النقد وسعر الفائدة.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

وعموما يمكن أن نقول ان الطلب علي النقد حسب التحليل الكينزي هو دالة في 3 متغيرات ¹:

الدخل الجاري (Y)، وسعر الفائدة (i)، ومتغير كلي (C) يمثل كل التكاليف المشتركة في عدم حيازة النقود (تكلفة الفرصة البديلة). أي $M_d = (I.Y.C)$.

وطبعا يكون هذا علي مستوى الاقتصاد الجزئي، لكن علي مستوى الاقتصاد الكلي التقليدي خاصة في نموذج LM،IS، فان المتغير "C" عموما يهمل، ويصبح M_d يتحدد بالدخل وسعر الفائدة. والنقطة المهمة في التحليل الكينزي هو أن سعر الفائدة ظاهرة نفسية، والتي منها أن الحساسية لتغيرات كمية النقود متعلقة بمختلف الرؤى أو (وجهات النظر) حول السعر الاسمي لسعر الفائدة. وهذا ينجم عنه نتيجتين أساسيتين حسب كينز وهما:

من جهة، العلاقة بين الطلب علي النقود وسعر الفائدة غير مستقرة لأن معرفة سعر الفائدة الطبيعي يتغير حسب الأفراد وعبر الزمن، ونتيجة لعدم الاستقرار هذا فإن السلطات النقدية لا تعلم كم تغير الكتلة النقدية لإحداث التأثير المطلوب علي سعر الفائدة، ويضيف أن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب الكلي تكون غامضة وعليه علي الحكومة أن تستعمل الميزانية كأولوية علي النقود وذلك للتأثير علي حالة الاقتصاد، حيث أن تغيرات الإنفاق الحكومي لها فعل مباشر علي الإنفاق الكلي.

ومن جهة ثانية: سعر الفائدة خطير، في بعض الظروف، أين يكون غير مرن، وعليه السلطة النقدية ممكن أن تلاقي بعض الصعوبات خاصة إذا أرادت تخفيض سعر الفائدة، حيث كما قال كينز في النظرية العامة (هناك حالات ممكن أن تحدث، أين تحدث زيادة معتبرة في كمية النقود إلى زيادة داعي الاحتياط والمضاربة ويمكن أيضا عند رؤية أسعار الفائدة على هذا الحال من الانخفاض أن يتوقع مستقبلا تغير كبير في الطلب على النقد).

ويضيف أنه انخفاض مرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة يحدث اختلاف كبير حول الحكم على السعر الطبيعي لمعدل الفائدة، وبالطبع على التطور المتوقع على أسعار الفائدة في السوق، وعلى العكس إذا كان الحكم أو رؤية الأفراد والمستثمرين متطابقة ومجتمعة حول سعر فائدة طبيعي، هذا يؤدي حتما إلى جمود أو ثبات سعر الفائدة السوقي، إلا إذا قامت السلطات النقدية بعمليات شراء واسعة في السوق المفتوحة في كل جهات السوق، ويضيف كينز كذلك: ²

(عندما يكون سعر الفائدة ضعيف عند مستوى معين فإن تفضيل السيولة يكون حتما مطلق، وبهذا المعنى فإن كل الأفراد سوف يقدمون على الاحتفاظ بنقد سائل وهذا نتيجة الانخفاض في الثقة حول أسعار الفائدة المنخفضة. ومنه فإن السلطات النقدية تفقد الإدارة الفعالة لسعر الفائدة. ونشير إلى أن الكينزيين الجدد زادوا من انتقاداتهم للسياسة النقدية بإضافة على وصفها بأنها غير فعالة، تواجهوا إلى مضاعف الميزانية وقالوا بأن السياسة المالية فعالة أيا كانت السياسة النقدية المصاحبة لها.

¹ -مسعود بكوش و العمامره حموده:مرجع سابق، ص63، ص64.

² -بن الدين محمد الأمين:مرجع سابق، ص61-62.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

2-علاقة الطلب الفعال بالسياسة النقدية:

يرى الكينزيون عدم فعالية الطلب الفعال للسياسة النقدية، فإنه حسب الكينزيين الجدد بالإضافة إلى عدم قدرة البنك المركزي تغيير سعر الفائدة حسب الفائدة حسب إرادته، ولكن أيضا تأثيراتها على الاقتصاد تبقى بدون فعالية وبدون أثر، ونعني هنا مركبي الطلب الكلي للاستثمار والاستهلاك حيث لا يتعلقان بالسياسة النقدية.

أ.الطلب الكلي للاستثمار:

يرتبط سعر الفائدة حسب الكينزيين بعلاقة مضادة مع الاستثمار¹

ولكن حتى كينز قال بأن الاستثمار قد لا يكون حساسا لتغيرات سعر الفائدة لأن الكفاية الحدية لرأس المال تكون مساوية لأسعار الفائدة. إذ أن السلطات النقدية تخفض أسعار الفائدة في فترات الانكماش (الكساد) وهو الوضع أين تكون الكفاية الحدية لرأس المال منخفضة. ويزداد تشاؤم الأعوان حول مستقبل الاقتصاد. وكذلك تحركات أسعار الأسهم لا تصبح تتحدد بالتنبؤات المستقبلية لأصحاب المؤسسات ولكن بتوقعات المضاربة القصيرة الأجل في السوق المالية. وهذا الانخفاض في أسعار الأسهم يخفض أيضا من الكفاية لرأس المال ويخفض من الاستثمار وهي نفس الآثار التي تنجم عن ارتفاع أسعار الفائدة، والخطر يكمن في أنه حتى ولو أقدمت السلطة النقدية على تخفيض أسعار الفائدة فإن الانخفاض الكبير في الكفاية الحدية في رأس المال لن يحفز المستثمرين على الاستثمار وحتى في الحالة المعاكسة أي حالة التضخم، أين تشهد البورصة ارتفاعات كبيرة في أسعار الأسهم، فإن السلطة النقدية تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة، ولكن الاستثمار يبقى كبير نتيجة الارتفاع في الكفاية الحدية للاستثمار (مقيمة بوحدة نقدية جارية)

ب.الطلب الكلي للاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك ثاني مركب للطلب الفعال، وهو حسب كينز دالة في الدخل وليس لسعر الفائدة، ولكنه ذكر بأن هناك إمكانية ارتفاع الاستهلاك متأثرا بارتفاع قيمة محفظة السندات نتيجة انخفاض سعر الفائدة، والعكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ولكن قال بأنه في نهاية المطاف هذا الأثر غير المباشر لسعر الفائدة على الاستهلاك مهم. ومع ذلك فإن "PIGOU ARTHUR" عندما أخذ بفكرة الكلاسيك حول أن السوق يصحح نفسه ويرجع إلى التوازن وأن حالة التشغيل الناقص هي حالة مؤقتة، قد أثار هذه النقطة، وقال بأن الاستهلاك يتأثر بالدخل ويتغير كذلك بتغيرات الممتلكات أو الثروة، حيث أن ارتفاع في ثروة الأفراد يخفض من المنفعة الحدية للدخار، مما يزيد من إقبالهم على الاستهلاك والعكس في حالة انخفاضها، ففي حالات الكساد، انخفاض الأسعار يؤدي إلى رفع القيمة الحقيقية للأرصدة وبالتالي الثروة للعائلات، فيزيد استهلاكهم، وأثر الثروة هذا يعني باسم "أثر بيجو".

ولم يعتمد كما عند كينز على سعر الفائدة بل على المستوى العام لأسعار. وكتعليق على هذا الأثر لبيجو سنة 1944م بين (M.Kalecki) قال أن الارتفاع الحقيقي للأرصدة (سواء ارتبط بانخفاض في الأسعار أو

¹ - بلعوز بن علي: مرجع سابق، ص 38.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

زيادة في كمية النقود بدون زيادة الأسعار) لا يرتبط أو لا يتطابق مع زيادة في ثروة الأفراد والمؤسسات، خاصة إذا كان النقد قد اصدر مقابل فقط الخلق من قبل النظام البنكي للاقتصاد، لان الزيادة في الأرصدة عوضت اقتراض المؤسسات أو الخواص من النظام البنكي . وقد قبلت وجهة النظر هذه بسهولة من طرف الاقتصاديين كما انتقدت من طرف (Jonh gurley et Edward Shaw) مع التفريق بين النقد الداخلي المصدر للقطاع الخاص، والنقد الخارجي المصدر المقابل للخارج أو للحكومة .

وكذلك عند قيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة بيعا وشراء لا يغير من الثروة الصافية للقطاع الخاص، لكن يغير فقط التركيب بين النقود والسندات، وعند حدوث خلق للنقود مقابل تسيقات بنكية للحكومة أو ديون للخارج ممكن أن ترفع من حجم الثروة الصافية، لكن هذا الخلق لا يتطابق مع الفعل التقليدي للسلطات النقدية، بل هو نتيجة إما بفائض من ميزان المدفوعات أو عجز في الميزانية الحكومية، ولهذا يمكن دفع الاقتصاد عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي (الإصدار النقدي)، أو العكس عن طريق كبح الإنفاق بإحداث فائض في الميزانية لتعويض التسيقات التي منحها البنك المركزي للخرينة العمومية ولهذا تتفوق السياسة الميزانية على السياسة النقدية.¹

إذن فما تقدم عبارة عن الملخص الذي حمل الكينزيين إلى الاعتماد على السياسة المالية على حساب السياسة النقدية لدفع الاقتصاد من حالة الانكماش، أو وقف التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، فالسياسة النقدية غير فعالة إما لأن السلطات النقدية لا تستطيع تغيير كمية النقود أو أسعار الفائدة في الوقت الضروري وبالحجم اللازم، أو إما لأن الطلب على الاستهلاك أو الاستثمار غير حساس لتحركات المتغيرات النقدية .

ثالثا- حسب مدرسة التوقعات الرشيدة

ظهرت هذه المدرسة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وهي اليوم من أبرز المدارس والنظريات التي تواجه النظرية الكينزية بعدما انحصرت النظرية النقدية التي جاء بها فريدمان، حيث يستند منهج هذه المدرسة الكلاسيكية الحديثة والذي ينسب إلى مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "robert lucas" وآخرون مثل (E.prescott et R.Barro et N.Wallace et T.Sergent)²

يستند إلى التسليم بثلاثة فروض رئيسية :

1-فرضية التوقعات الرشيدة (rationale expectations hypothesis):

والتي تعزي إلى (J.Muth) وفي أعمالها في سياق التحليل الاقتصادي الجزئي، وتقضي بتطابق التوقعات المعيارية للأفراد بشأن المتغيرات الاقتصادية مع التوقعات الرياضية المشروطة لتلك المتغيرات، ومعنى هذا استحالة تكرار التوقعات التي ثبت خطؤها مع الزمن³

¹ بن الدين محمد الأمين: مرجع سابق، ص63، ص64.

² -أسامة بشير الدباغ: مرجع سابق، ص302.

³ -Sylvie Diatkine. Théories et politique Monétaires. Armand Colin Paris.1995.p143.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

2-فرضية التوازن العام:

إذا تمتد أفكار هذه المدرسة مع أفكار التوازن العام لـ "Walras" وتقتضي بان نتائج التفاعل في مختلف الأسواق تؤول إلى من التوازن ،حيث تحصل في العوائد وتعظم فيه المنافع بالكامل .

3-فرضية Lucas بشأن دالة العرض الكلي (a greater supply hypothesis):

تقوم على أساس الرشيد للقرارات المتخذة في سوق العمل "ناحية طالبي العمل و عارضي العمل"،وقوامها البحث عن سبل تعظيم المنافع ،والعوائد المادية من خلال مراقبة المؤشرات السعريّة النسبية (relative prices) وليس التغيرات المطلقة في الأسعار.

ويقول Lucas انه مع توفر المعلومات بصورة شاملة وكاملة ،سيزيل هذا من الوجود العلاقة التبادلية المفترضة بين التضخم والبطالة وسيلغي بالتالي تأثير المتغيرات النقدية ،والجارية على أوضاع الإنتاج ،أو إمكانيات التوظيف والاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج ، وعليه فإن إضافة Lucas لدالة العرض الكلي وما تقوم عليه من فروض تقدم تفسير بشأن الدور غير المحايد والوقت الذي تلعب الصدمات الفجائية للسياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الحقيقية¹

أي أن التغير المفاجئ وغير المتوقع سوف يزيل صفة الحياد عن النقود وإن على المدى القصير ، ومن هنا قدم Lucas تفسيره ذو خلفية نقدية للدورات التجارية إذ ذهبت المدرسة الكلاسيكية الحديثة مذهب المدرسة النقدية في أن العرض النقدي يجب أن يحتل مركز الصدارة في رسم و إدارة السياسة الاقتصادية الكلية ، وتقول أن أي إستراتيجية تأخذها السلطات النقدية للتحكم في سعر الفائدة أو سعر الصرف عن طريق التحكم في عرض النقد مصيرها الفشل ، إذ في الوقت الذي تتخلى فيه السلطات النقدية عن هذه السياسات حتى يعود كل من معدل الفائدة وسعر الصرف تلقائيا وبشكل طبيعي إلي الوضع التوازني (أي عدم استخدامهما كإستهدافات وسيطة)، وأن تعمل بالمقابل على تبني قاعدة ثابتة تحكم عرض النقد وتلتزم بها ،ويمكن توضيح هذا في المعادلة التالية:²

$$M_t = m_{t-1} = n$$

m:القيمة اللوغاريتمية للمقدار M / n:معدل التغير التناسلي .

هنا سوف يستفيد القطاع الخاص من هذه المعلومات (التوجه الثابت للسياسة النقدية)وذلك عند بنائه لمصفوفة معلوماته الخاصة ،وحسب المثال ،فان التقدير الرشيد للقطاع الخاص هو أن:

$$1-t.m_t^a = (1+n) m_{t-1}$$

إذ أن (n) و (m_{t-1}) معلوماتان للقطاع الخاص، يستطيع إذا التنبؤ بالمتغير السعري (1-t.p^a_t)، وإذا استمرت السلطات النقدية على هذا النحو دون تغيير فان معدل الفرق بين مستوى العرض الفعلي للنقود ومستوى العرض المتوقع منها سيساوي في المتوسط صفرا أي :

¹ -بن الدين محمد الأمين:مرجع سابق،ص64ص65.

² -أسامة بشير الدياغ:مرجع سابق،ص329.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

$$M_{t-1}m_t^a = z_t$$

$$E(z_t) = 0$$

و z_t : تمثل مقدار الخطأ العشوائي الذي لا ترتبط قيمته بأي رباط ذاتي منتظم .
نستنتج من كل هذا أن السبيل الوحيد الذي تستطيع السلطات النقدية بموجبه إحداث تغييرات على المستوى التوازني للإنتاج والتوظيف ،هو إجراء سياسة نقدية يتغير فيها العرض من النقود باستمرار، وبصورة فجائية وغير متوقعة بالنسبة للقطاع الخاص، حيث يصعب عليه التنبؤ بالمتغير السعري للتشويش في استخدام مصفوفة معلوماته .

ورغم ذلك مهم كانت درجة العشوائية التي تتبعها السلطات النقدية في رسم السياسة النقدية ،إلا أن القطاع الخاص عاجلا أو آجلا سوف يتضح له حقيقة ما يجري في الساحة الاقتصادية، ويستطرد Lucas ويقول بأنه كلما زادت درجة العشوائية في السياسة الهادفة إلى إدارة الطلب الكلي ،كلما ازداد قدرة القطاع الخاص على فك خبايا هذه السياسة ، فتقل بذلك درجة التقلب في مستويات الإنتاج، وهنا تصل المدرسة الكلاسيكية الحديثة إلى أهم نتائجها وهي : "أقصى ما يمكن أن تحققه السياسات المفاجئة للسلطات النقدية، هو زيادة درجة الانحراف بين مستوى الإنتاج الفعلي (Y_t) وبين مستواه الطبيعي (Y_e)" أي ما يسمى بعقم السياسة النقدية (inefficacy proposition)¹، إذ تستمد هذه النتيجة حول ضعف قدرة السياسة النقدية على المتغيرات الحقيقية من الجمع بين فرضيتي: الرشد في بناء التوقعات والتوازن المستمر للاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة .
وفي الأخير يجب أن نوضح أنه إذا ما استخدمت فرضية الرشد في بناء التوقعات لا نفترض بالضرورة التوازن التلقائي عند مستوى العمالة الكاملة ، فان السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية عموما سيكون لديها نتائج مؤثرة وإيجابية على الإنتاج والاستخدام ، وتبقى فرضية الرشد في النماذج الاقتصادية الأخرى تلعب دور تقصير المدة اللازمة للقطاع الخاص حتى يتكيف مع المتغيرات المفاجئة في السياسة النقدية والاقتصادية .

¹ -أسامة بشير الدباغ: مرجع سابق، ص330، ص331

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

المبحث الثاني: أهداف و قنوات إبلاغ السياسة النقدية

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

قبل التطرق للأهداف الرئيسية للسياسة النقدية والتي سيتم التطرق لها بعد أن نلقي إطلالة عن الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة ثم النهائية للسياسة النقدية.

أولا - الأهداف الأولية :

نظراً لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة.¹

وتتكون من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.²

ثانيا- الأهداف الوسيطة:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية³، و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:⁴

- وجود علاقة بينها و بين الأهداف النهائية.
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات. وأيضا:⁵
- أن تكون سهلة التقييم والقياس
- أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف فيها في المستقبل

¹ رشيد إدريس، بوكري مصطفى: تقييم فاعلية أدوات السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، يومي 09،10 نوفمبر 2010. ص 09.

² عبد الله ولد محمد ولد المختار: دور السياسة النقدية في محاربة التضخم دراسة حالة موريتانيا رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 28.

³ وسام الملاك: النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 193.

⁴ بخراز يعدل فريدة: تقنيات وسياسات التسيير المصرفي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 363.

⁵ صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 132، 133.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

أ — المجموعات النقدية:

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق. وتمثل في:¹

• مجمع المتاحات النقدية: M_1

يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدحجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.

• مجمع الكتلة النقدية: M_2

يشمل M_1 و التوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الادخار المصرفية العادية) وهي سائر دفاتر الادخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، حسابات التنمية الصناعية حسب النظام الفرنسي وحسابات الادخار السكني... الخ.

• مجمع سيولات الاقتصاد: M_3

يشمل بالإضافة إلى المجمع M_2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية والتوظيفات لأجل غير القابلة للتداول.

• المجمع: M_4

يتضمن بالإضافة إلى M_3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.

نشير إلى أن تصنيف المجموعات النقدية يختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقا لدرجة تقدم الصناعة المصرفية بهذه الدول. تعطي هذه المجموعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات. كما تسمح لها بتثبيت تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي. وفي ظل سياسة الاستهداف النقدي أو استهداف التضخم يتحكم البنك المركزي في نمو القاعدة النقدية أو المجاميع النقدية ذات العلاقة أو التي تعتبر محددات قويا لمعدلات التضخم على المدى الطويل.

تفترض هذه السياسة أن التحكم أو القدرة على التحكم في القاعدة النقدية تؤدي إلى تحكم مماثل في معدلات التضخم. أي إحداث ربط مباشر بين درجة التحكم في القاعدة النقدية ومدى الاستقرار المحقق في معدل التضخم.

¹ فاطمة الزهراء حبازي، فطيمة بكدي: دور السياسة النقدية في احتواء المخاطر النظامية، الملتقى الدولي حول السياسة النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 09، 10 نوفمبر 2010، ص 07.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

ب. سعر الفائدة:

تتخذ السلطة النقدية من معدل الفائدة الحقيقي هدفا وسيطا لها، إلا أنها تطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة المدى والنقود، والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكل الوقوع في التضخم مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق.¹

ج. سعر الصرف:

يستخدم كهدف للسلطة النقدية، وذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير (سعر الصرف) يشكل ضمانا باستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج. ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.²

ثالثا - الأهداف النهائية:

وفقا للتشريعات السائدة في مختلف الدول فإنه في الدول المتقدمة و بعكس الدول النامية. هناك اتجاه نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية والمتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي أي استهداف التضخم. وذلك من خلال حشد كل الوسائل والإمكانات للوصول إلى معدل التضخم المنشود.³

إن الهدف العام للسياسة النقدية يمثل السياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في ميزان المدفوعات الخارجية ومع توزيع أمثل لموارد المجتمع. ونجد هذه الأهداف في البلاد العربية نتيجة استقرار التشريعات تدور حول العناصر التالية:⁴

— تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم.

— ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية.

— تشجيع النمو الاقتصادي.

¹ عزيزة بن سمينة، دلال بن سمينة: توجهات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، يومي 10، 09 نوفمبر 2010، ص 7.

² حسين كشيتي: إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 34.

³ ياسر بوحسون: إدارة المصارف، منشورات جامعة دمشق، 2008، ص 244، 245.

⁴ عبد الله الصعيدي: النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 186.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

— المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة.

— دعم السياسة الاقتصادية للدولة

— تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تتركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتبعية الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني.¹ يتضح مما سبق أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية:

1- استقرار المستوى العام للأسعار

و تعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، إن لم يكن الهدف الوحيد لسياسة النقدية، فصناع السياسة الاقتصادية متفقون على الآثار السلبية للمعدلات المرتفعة للتضخم على النمو و التشغيل و الإنتاجية في المدى الطويل، و يتفقون كذلك (في الاقتصاديات المتقدمة على الأقل) على أن التضخم ظاهرة نقدية يمكن تفاديها فقط من خلال التحكم الصارم في نمو النقد و الائتمان.²

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

ويمكن فيما يلي حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

¹ مسعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 237.

² أسامة محمد القولي، مجدي محمود شهاب: مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1997، ص 211.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

أ. الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة .

ب. الأثر على الدين: إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقد والمستهلك هنا هو المدين على حساب الدائن.

ج. الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المتوجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

د. الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقد، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية و السياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية¹

2- التوازن في ميزان المدفوعات :

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعات في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة.

أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

هذا بالإضافة إلى تحقيق موازنة بين التدفقات المالية من نفقات وإيرادات على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا موازنة بين الاستثمار والاستهلاك من جهة مع تحقيق نوع من الاستقرار في العملة.²

3 - تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية، بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم

¹ - ناظم محمد النوري الشمري: النقود والمصارف (النظرية النقدية)، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 429.

² - عمار بن عيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، يومي 09، 10 نوفمبر 2010، ص 8.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى لتحقيقها.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق هدف تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، ويقصد بالمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطية هي مؤسسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة (قصر ، متوسطة وطويلة الأجل)، في كل من سوقي النقد والمال، وأنها تؤدي مهمة الوساطة بين المقترضين والمقرضين بهدف تحقيق الربح¹.

وتطوير هذه المؤسسات والأسواق التي تتعامل فيها (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطور الاقتصاد الوطني، نظرا للأهمية الكبيرة وتأثير هذه المؤسسات على النشاط الاقتصادي، فهي تعمل على جمع المدخرات ومن ثم الإقراض والاقتراض من وإلى عدة أطراف، فهي تمارس تأثيرات على كمية ووسائل الدفع والسيولة المحلية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ككل.

4 - تحقيق التنمية الاقتصادية :

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه. وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار.

فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار إذا المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية² والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا.

والحقيقة هي أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار وإنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل استثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فإن الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقلد التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني.³

مما سبق يمكن القول أن أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينها، وكل واحد منها يكمل الآخر، من خلال هذه الأهداف يتضح أن للسياسة النقدية اتجاهين، جانب للاستثمار والآخر للادخار⁴

● الادخار: - جمع وتعبئة الادخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في الدولة.

¹ - عمرو محي الدين: التخلّف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1975، ص 449.

² - عمرو محي الدين . مرجع سابق، ص 450.

³ نور الدين بوعنان، صبري مقيح: أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، يومي 09، 10 نوفمبر 2010، ص 07.

⁴ - ناظم محمد النوري المشتري، مرجع سابق، ص 297، 298.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

- رفع مستوى الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.

- الاستثمار:- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الوطني.

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها، مع زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في التكوين الدخل الوطني وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي.

من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية ودورها في معالجة القضايا السابقة، ولاشك أن كفاءة السياسة النقدية أمر بالغ الأهمية فكلما كانت هذه السياسة كفئة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال المساهمة في تدعيم خطط الدولة، في تعبئة المدخرات المحلية ودعم الجهاز الإنتاجي وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات، ورفع الاستثمار الكلي مع المحافظة على استقرار الأسعار ورفع مستوى العمالة مساهمة بذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

تعرف قناة السياسة النقدية على أنها الآليات التي من خلالها يحدث قرار معين للسياسة النقدية أثر على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين، و منه على هدف النمو و استقرار الأسعار ، و يمكن أن نقسمها إلى أربعة وهي: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات، و أخيراً قناة الائتمان المصرفي وأيضاً هي تلك الأهداف التي تسمح بانتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير فيه وتوجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول إليه . في هذا المطلب سنبحث في أهم هذه القنوات التي تتمثل في قناة سعر الفائدة وقناة سعر الصرف وقناة أسعار السندات المالية الأخرى وقناة الائتمان . و فيما يأتي نتطرق إلى عمل كل منها:

أولاً- قناة سعر الفائدة:

تعتبر سعر الفائدة، القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي، حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي فترتفع تكلفة رأس المال، و يحد هذا من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور، أنه نظرًا للارتفاع النسبي لمرونة إنفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي، فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من طلب القطاع العائلي على كل من السلع المعمرة و الاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي و منه الحد من النمو.¹

تؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل القومي أهمها:²

¹ - أحمد شعبان محمد علي: انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية ، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية، 2006 ، ص 120.

² محمد محمد صالح جمعة: السياسة النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2000، ص ص 196،195.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

- تشجيع الجمهور على الادخار وإيداع أموالهم في البنوك
- تشجيع الاستثمار وزيادة الطلب عليه
- المحافظة على رؤوس الأموال المحلية ومنع هروبها نحو الخارج وجذب رؤوس الأموال الخارجية
- المحافظة على استقرار سعر صرف العملة
- التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع أو تقليص الائتمان المحلي.

ثانيا- قناة سعر الصرف¹:

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسة النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة تلك التي تبحث عن استقرار و انخفاض وارداتها، و تستخدم قناة سعر الصرف من طرف عدد كبير من الدول النامية كوسيلة ضمن برامجها الإصلاحية لتنشيط صادراتها. كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة و بعض الدول النامية.

تعود هذه الأهمية، إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يؤثر في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري و في ميزان المدفوعات، و كذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي، و تدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي و الخارجي.

و تعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي، مما يجذب رأس المال الأجنبي و يرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمته الأخيرة مما ينعكس سلباً على الصادرات، و منه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و إلى ركود الاقتصاد المحلي وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و كذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال.

ثالثا- قناة أسعار السندات المالية الأخرى:

تعتبر هذه القناة حسب وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة توبن للاستثمار التي تعتمد على ما يسمى "مؤشر توبن للاستثمار (Q)"، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.²

بالنسبة للقناة الأولى، يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و تقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع بالمعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبن للاستثمار (Q) و ينخفض بذلك الاستثمار و منه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي.

¹ سليم موساوي: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 39.

² عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 77.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

أما بالنسبة للقناة الثانية، و التي تعمل هي الأخرى من خلال أسعار الأوراق المالية، و نتيجة لنقص عرض النقود تنخفض أسعار الأوراق المالية و يؤدي هذا إلى انخفاض الثروة التي بحوزة الجمهور، و بما أن الاستهلاك الخاص مرتبط مباشرة بحجم الثروة، فإن انخفاض الثروة يؤدي إلى الحد من الاستهلاك، و بالتالي يؤدي هذا الأخير إلى انخفاض النمو في الناتج.

• الفرع الأول: نظرية المعامل q

و هي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل إلى تكلفة استبدال رأس المال.¹

و هي النسبة التي تسمى نسبة أو معامل q ، فإذا ركزنا إلى القيمة السوقية للأصل M و تكلفة استبدال رأس المال R فإن: $q = M/R$ و عليه عندما يكون المعامل q مرتفعاً فإن القيمة السوقية للمؤسسات تكون مرتفعة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال، و أن الاستثمارات الإنتاجية الجديدة هي أقل تكلفة مقارنة بالقيمة السوقية للمؤسسة، أما في الحالة العكسية التي يكون فيها المعامل q منخفضاً فإن ذلك يعني أن المؤسسات لا تبحث عن امتلاك آلات جديدة لأن قيمتها السوقية منخفضة أو ضعيفة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال، أما إذا أرادت المؤسسات الحصول على رأس المال طالما المعامل q متدني، فإنها تستطيع شراء مؤسسة أخرى بسعر تفضلي حيث في هذه الحالة تكون نفقات الاستثمار ضعيفة نوعاً ما.

يمكننا توضيح تأثير السياسة النقدية على أسعار السندات من خلال زيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب خفضها عن طريق الإنفاق في السوق المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، حيث نربط هذا الأثر مع أثر ارتفاع أسعار السندات (P_0) فيؤدي إلى ارتفاع المعامل (q) فيرتفع حجم الاستثمار (Y)، و بالتالي الناتج المحلي الإجمالي (y) في الحالة العكسية فإن انخفاض عرض النقود يقلل من الإنفاق لأن السيولة قليلة، و هو ما يؤدي إلى سعي المتعاملين إلى بيع الأوراق المالية (السندات) للحصول على السيولة و لذلك أثر على انخفاض قيمة المعامل q فيقل الاستثمار و من ثمة الناتج الوطني.²

• الفرع الثاني: أثر الثروة على الاستهلاك

يعتبر الاقتصادي فرانكو موديلياني Modigliani Franco أول من ناقش هذا الأثر من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعيتهم و تأثيراتها، و مضمون هذا الأثر هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم و المتكونة من رأس المال البشري و رأس المال المادي و الثروات المالية، حيث تعتبر الأسهم العادية في الكثير من البلدان المكون الرئيسي من حجم الثروة المالية للأفراد، فعندما ترتفع قيمة أسعار هذه الأسهم فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع طيلة حياتهم و في

¹ - صالح مفتاح: النقود و السياسة النقدية (المفهوم و الأهداف و الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص ص 176، 177.

² إكن لويس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 64.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

نفس الوقت يرتفع الاستهلاك، و عليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأسهم (PA) و من ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد، و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجاباً على نمو الناتج الوطني

ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض و بالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور و هو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك، هذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلباً.

رابعاً- قناة الائتمان:

تنقسم هذه القناة إلى قناتين أيضاً هما قناة الاقتراض و قناة ميزانيات مؤسسات الأعمال، ففي القناة الأولى يؤدي الانخفاض في عرض النقود إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف، و بالتالي ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و يحد من النمو.

أما القناة الثانية، فتعمل من خلال الزيادة في "المخاطرة الأدبية أو المعنوية" والتي تسمى أيضاً "مخاطرة الانتقاء السلبي" و هي مخاطرة التفريط و سوء اختيار المقترضين عند انكماش السياسة النقدية (أو تقييدها). بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى التخفيض من صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، كما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الذي يحدث إلى تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر اقتراضها، فيقلل من رغبة المصارف في تقديم القروض لها خاصة الصغيرة منها و هو ما يحد من استثمار القطاع الخاص و من نمو الإنتاج.¹

و يتم اختيار قناة تأثير السياسة النقدية و الغرض الوسيط، وفقاً لما يتماشى مع الأداة المختارة و المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية

و في هذا المجال، لا بد من التأكيد أن فاعلية انتقال إجراءات السياسة النقدية إلى الأهداف من خلال واحدة أو أكثر من القنوات المذكورة سابقاً تتفاوت من وقت لآخر داخل اقتصاد كل دولة، مع طبيعتها و قوانين العمل فيها، و كذلك بين اقتصاديات الدول. وبدورها تنقسم هذه القناة إلى قناتين هما:²

- المصارف ومنه ينخفض الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و يحد من النمو.
- قناة ميزانية المؤسسات: إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الإقراض. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، وبالتالي تزداد مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص.

¹ سليم موساوي: مرجع سابق، ص 40، 41.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 79.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

المبحث الثالث: ماهية سياسة استهداف التضخم ومتطلبات تطبيقها

تبني سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لسياسة النقدية يتطلب توفر العديد من العناصر الرئيسية حتى تكون هذه السياسة ناجحة وتحقق أهداف منشودة وقد سعت العديد من الدول إلى جعل استهداف التضخم الإطار الرئيسي لسياساتها النقدية من خلال ترويض التضخم وتحجيم مخاطره على الاقتصاد يلزم به البنك المركزي والحكومي بهدف كمي واضح لتضخم الذي يتم تحقيقه خلال فترة زمنية محدد،

المطلب الأول : ماهية سياسة استهداف التضخم

أولاً- تعريف سياسة استهداف التضخم.

يعرف استهداف التضخم بأنه يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الآجال القصيرة وتحقيق استقرار في آجال طويلة، بحيث يمثل الهدف الأساسي لسياسة النقدية¹

يعرفه (ESER TUAR 2002) بأنه نظام لسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي كمجالات أو الهدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع اعتراف الظاهر بان تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي لسياسة النقدية ويستمر الجدل في كيفية تعريف مصطلح (استهداف التضخم). وتعتبر أي بلد مستهدفة له حتى بعد سنة من وجوده بحيث توجد طريقتين للتفكير في تعريف استهداف التضخم حسب مدلول (cutter Kenneth N) وهما:²

-**الطريقة الأولى:** تتعلق بالخصائص الملاحظة أو الظاهرة لإطار سياسة استهداف فهي طريقة تعتبر أسهل في التمييز استهداف التضخم يكون بالطابع إعلان الذاتي.

-**الطريقة الثانية:** تتعلق بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية.

ويعتبر STONE AS CAREER استهداف التضخم بأنه يبدأ بالتسليم بان أي بنك مركزي يفتقر لسياسة سعر الصرف واضحة (استهداف سعر الصرف) أو قاعدة نقدية معينة (استهداف نقدي) يعد تلقائياً انه يطبق سياسة استهداف التضخم بان هذا الصنف ملتزم بوضوح بسياسة استهداف تضخم الخطي.³

¹ إسماعيل احمد الشناوي: استهداف التضخم في الدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (جامعة عين شمس) 2004، ص 01

² بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز: سياسة النقدية واستهداف التضخم كأسلوب جديد لسياسة النقدية، 1990-2006، بحوث اقتصادية عربية، 2008- ص 41-42

³ رجاء عبد العزيز/استهداف التضخم، دراسة لتجار ب بلدان نامية في السياسة النقدية، العراق، ص 02

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

ثانيا- نظرة حول كيفية التعامل بها:

وتتبنى العديد من دول العالم في أوائل التسعينات سياسة نقدية جديدة تستخدم فيها الأدوات النقدية وتستهدف تحقيق معدلات تضخم منخفضة في المستقبل وهي السياسة النقدية التي تسمى حاليا سياسة استهداف التضخم، ويتم في هذه السياسة تحديد معدل التضخم معين ينبغي الوصول إليه، ثم تستخدم معدلات الفائدة أو تكاليف الإقراض الأخرى للوصول إلى هذا المعدل، وقد بينت هذه السياسة على فرضية أن تكاليف الإقراض تتناسب عكسا مع معدلات التضخم وعلى هذا الأساس يتم رفع تكاليف الإقراض قصيرة الأجل في حال تجاوز معدلات التضخم الهدف المنشود، وإذا تراجعت معدلات التضخم يتم خفض معدلات تكاليف الإقراض للحد من إمكانيته تباطؤ الاقتصاد.

ويرى مؤيد وسياسة استهداف التضخم أنها تساعد المستثمرين وحتى المستهلكين على معرفة معدلات التضخم وتكاليف الإقراض بصورة أفضل ما يسهل اتخاذ قرارات الاستثمار والاستهلاك ويقلل من مخاطر تقلبات الأسعار وتكاليف الإقراض ويوفر استقرارا اقتصاديا منشودا.

وتستخدم الدول مؤشرات الأسعار المحلية المتعلقة بأسعار المستهلك لتحديد معدلات التضخم المستهدفة، ما يلزم الدول الرغبة في تبني استهداف تضخم بمراجعة هذه المؤشرات وإدخال التعديلات اللازمة عليها للرفع واقعيته ودقتها وتحديد إمكانية صلاحية هذه المؤشرات التي تبني عليها التوقعات.¹

ثالثا- مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم.

ويجدر الإشارة إلى أن كل سياسة منتهجة سواء كانت جديدة أو قديمة ستكون لديها ميزات كما لديها عيوب ولكن باستطاعة كل دولة استغلال ميزات بشكل صحيح لتفادي القليل من العيوب لاستغلال هذه السياسة المنتهجة بشكل صحيح وفعال داخل الاقتصاد المحلي.

1-المزايا:²

أ. أن الفائدة الهامة من تطبيق بعض الدول لسياسة استهداف التضخم أنها تمكنهم من الوصول وإبقاء على نسب منخفضة ومستقرة من التضخم في مدى طويل مما اثر إيجابا على النمو الاقتصادي، ووجد كل من (pason 1999. bernanke. laubach. mishkin) أن التضخم قد انخفض بعد تطبيق سياسة استهداف التضخم مقارنة بالفترة التي سبقت وتزامنت مع بداية تطبيق هذا الإطار من السياسة النقدية.

ب. كما بينت بعض الدراسات التي درسها كل (debbele and, hebbel2001, chmid mishkin and) (lim1998, mishkin2000, JONSON1999, TUTAR2002, ESER) وإسماعيل الشناوي2004، ناجي التوني2004). أن معظم الدول التي خفضت معدلات التضخم قصيرة الأجل وحافظت على استقرار الأسعار في المدى الطويل، ساعدها ذلك على النمو الاقتصادي والعمالة بشكل ملحوظ عن ما كان عليه من قبل سياسة

¹ -سعدون بن هاشم جليدان، سياسة استهداف التضخم، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد5364، جوان 2006

² بن الدين محمد الأمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي حالة الجزائر 1990-2009، رسالة الماجستير 2009-2010 ص 104

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

الاستهداف ، كما يسمح استخدام مدى التضخم من إمكانية زيادة الدخل الوطني وتخفيض معدلات البطالة أكثر من استهداف معدل محدد .

ج. كما تساعد سياسة استهداف التضخم على تفادي التقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة زياد ثقة الجمهور والعملاء السوق لمعدل تضخم في المستقبل ، لذا يمكن اعتبار استهداف التضخم ذا منفعة للاقتصاد الحقيقي بحيث يحفز علي النمو ويقلل من التقلبات ، في الدخل ، بإضافة إلى انه يزيد من درجة التأكد من العلاقة بين مستوى الأسعار والأجور في المستقبل في ضل استقرار الاقتصادي على مدى الطويل أكثر منه في حالة استهداف المجمعات النقدية ، أو سعر الصرف ، مما يؤدي إلى جعل التوقعات التضخمية منسقة وأكثر دقة ويجنب الاقتصاد صدمات الطلب والعرض الكلي .

2-عيوبها:

نذكر بعض العيوب سياسة استهداف التضخم وهي عبارة عن انتقادات منها:

أ. منح قليلا من المرونة للبنوك المركزية في حالة الهزات الاقتصادية العنيفة التي تحد بشكل كبير من النشاط الاقتصادي

ب. يرى القائلون على مجلس لاحتياط الفدرالي الأمريكي إن تحديد معدل معين للتضخم يقلل من مرونة السياسة النقدية. وتنسجم هذه الرؤية مع انتقادات المعارضين الآخرين لسياسة استهداف التضخم التي ترى انه يحول البنوك المركزية من هدفها الأساسي في دعم حالة النمو المستدام إلى تركيز بشكل جنوني على التضخم و التو ضيف ومعدلات صرف العملة. ويمثل أسعار النفط والمواد الغذائية في الآونة الأخيرة تحديا لسياسة استهداف التضخم حيث أسعار هذه المواد بصورة كبيرة خلال الفترة الماضية ، ما يولد ضغوطات البنوك المركزية المستهدفة للتضخم إلى مبالغة في التشدد النقدي، التي قد تعود إلى تباطؤ اقتصادي غير مرغوب فيه. وحتى مع استبعاد تأثير أسعار المواد الغذائية والطاقة من معدلات التضخم و التركيز على استهداف معدلات التضخم الأخذ في ارتفاع في الفترة الأخيرة بسبب ما يراه اغلب المراقبين أن أسعار الطاقة والمواد الغذائية سمر لفترة طويلة.¹

ج. نجد في بعض البنوك المركزية عدم وجود ضمانات كافية بان تكون البنوك المركزية ناجحة في استعمال تقدير بوضع سياسات نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات المحتملة نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية في عملية التنبؤ بمعدل التضخم.²

¹ --سعدون بن هاشم جليدان :مرجع سبق ذكره.

² - رجاء عبد العزيز بندر : إستهداف التضخم ، ص20

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم.

أولاً- شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم

لتطبيق وتبني سياسة استهداف يتوجب تحديد معدل محدد من التضخم يتم إعلانه بشفافية والتزام الوطني، لتحقيقه فضلاً عن وضع آليات للمحاسبة في حالة عدم تحديد الهدف ولا بد من توفر عدة متطلبات لتمهيد الطريق نحو استهداف التضخم منها:¹

- انضباط المالية العامة وبناء قطاع مصرفي فعال ذات ملائمة مالية وسيولة متزايدة فضلاً عن إرساء بنية تحتية تقنية قادرة علي التحليل الاقتصادي وصياغة نماذج متطورة لتنبأ بالتضخم لتنفيذ سياسة نقدية "إستباقية"

- يجب على القائمين علي إدارة الاقتصاد الكلي وتعظيم التنسيق الجهات الحكومية المعنية، فضلاً عن ضرورة أن تلتفت السياسات المالية، النقدية و التجارية، حول الهدف الأساسي وهو استهداف التضخم بحيث يكون انخفاض عجز الموازنة من أهم الأولويات

- يجب أن يكون ضمن سياسات اقتصادية تتسم بالشفافية وتخضع لقواعد تقنية صارمة، وليست انتقائية تعمل على الحفاظ على الأسعار كهدف رئيسي لسياسة النقدية، إلى جانب ضرورة إعلان الهدف الرقمي لتضخم المستهدف، يعمل القائمون على استهداف إدارة الاقتصاد الكلي

- أن تكون قرارات السياسة النقدية مبنية على قاعدة عرضة من المعلومات والمتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية وان يكون التواصل والشفافية مع الجمهور تكون أهم دعائم استهداف التضخم

- وان استقلالية البنك المركزي، أنه ليس من الضروري أن يكون له استقلالية في تحديد الهدف لكن لبد من استقلاله من حيث التشغيل لتطبيق إطار استهداف التضخم

وفي مراجع آخر ذكر أن من متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم لا بد من تطبيق شروط لضمان فعالية هذه السياسة منها شروط عامه وهي دلالة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه وشروط الأولوية دلالة على فعالية السياسة النقدية.

1- الشروط العامة لاستهداف التضخم:²

هي تلك المعايير التي تتميز به كل دولة تهدف إلى سياسة التضخم، فإذا نقصى شرط في أي بلب لا يمكن الحكم على انه يستهدف التضخم يحدد FS.Mishkin خمسة شروط عامة لقيام سياسة استهداف التضخم وهي:³

أ. الإعلان العام عن الأهداف الرقمية بمعدل التضخم في الأجل المتوسط، تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم أو مدى يستهدف محدد في إطار زمني محدد، تستخدم هذه البلدان عدت وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو مدى المستهدف والفترة الزمنية التي يتعين التوصل فيها إلى

¹ - رانيا عيد العزيز منعم المشاط: السياسة النقدية ومجال لتبني إطار استهداف التضخم، مجلة تصدر عن المعهد المصري المصري، العدد 1، أكتوبر -ديسمبر 2012، ص 14، 13.

² -رجاء عبد العزيز: مرجع سبق ذكره، ص 06.

³ -بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز : سياسة النقدية واستهداف التضخم ،مرجع سبق ذكره ، ص 43، 44.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

هذه المعدلات، تتمثل أساسا في شكل دوريات وتقارير رسمية عن التضخم وبيانات صحفية ومطبوعات والخطابات الرسمية

ب. التزام المؤسسات بان استقرار الأسعار هو الهدف الأولي لسياسة النقدية علي مدى طويل مع الالتزام بتحقيق الهدف

ج. إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي علي العديد من المتغيرات التي تتعلق بالفترة المستقبلية لتحكم في معدل التضخم ليس فقط المجمعات النقدية .

د. زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول الخطط والأهداف صانعي السياسة النقدية.

هـ. إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في انجاز هدف التضخم

2. الشروط الأولية لاستهداف التضخم:

تتمثل شروط الأولية (المسبقة) في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فاعلية أكبر في تطبيقه. وعلى عكس الشروط العامة، فان استهداف التضخم يمكن أن يكون فعالا في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه

توجد ثلاثة شروط أولية (prerequisites) لفاعلية سياسة استهداف التضخم هي:

أ. استقلالية البنك المركزي:

يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلي هذا التضخم المنخفض. وتعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر لسياسة النقدية لتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، وتشير ضمنا إلي عدم تمويل البنك المركزي إلي عجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي في الوقت نفسه عدم تقيد في بالتمويل اللازم للقطاع العام بالأسعار فائدة منخفضة أو إبقاء على سعر صرف اسمي معين، كما يجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي علي البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل

- يجب أن لا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من البنك المركزي كما يجب عدم إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية. وغن انعدام هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الإستهدافات الموضوعية، مع إجبار البنك المركزي على تكيف مع سياسته النقدية بحسب الظروف السائدة . يرى إيثار توتار انه ليس هناك تعريف تحليلي أو تجريبي لعبء التضخم التي عندها تفقد السياسة النقدية فعاليتها ، وتصبح عندها متكلفة تقريبا مع الأوضاع السائدة، فهو يرى أن الدولة التي فيها معدلات تضخم تتراوح بين 15-25 في المائة لمدت ثلاثة أو خمسة سنوات لا يمكنها الاعتماد على سياسة نقدية تستهدف معدل تضخم منخفضا ودائما ¹ .

¹ -عبد الرحمن جمعة: الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها وأسبابها وأثارها، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9، مجلد4 جامعة بغداد، 2012، ص28.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

ب. امتلاك استهداف وحيد:

يتمثل الشرط الثاني لتبني استهداف التضخم انعدام إستهدافات اسمية أخرى، مثل الأجور أو المستوى التشغيلي أو سعر الصرف الاسمي تتعارض مع تحقيق الاستقرار الأسعار في المدى الطويل . يعني هذا الشرط توفر واحد ووحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية ، يتمثل في معدل أو مدي مستهدف محدد لفترة زمنية محددة ، فعندما تختار الدولة نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ المعدل المستهدف وسعر الصرف الثابت في الوقت نفسه، إذا كان اقتصاد البلد يعرف حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال ، لتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون علي حساب تحقيق معدل تضخم منخفض ، الأمر الذي يؤثر في مصداقية السياسة النقدية . وعندما يتم تحديد معدل سعر الصرف العملة المحلية مقابل عملة الربط في دولة أخرى ، يترتب على ذلك قبول صانعي السياسة الاقتصادية داخل الدولة بمعدل التضخم في دولة أخرى ، كمعدل مستهدف للتضخم ، وعندما يحدث انخفاض في سعر صرف عملة بنك دولة نتيجة لارتفاع أسعار الواردات في الخارج مثلاً، يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم محلياً ، وهو ما يتعارض مع استهداف التضخم¹ .

وإذا حدث تضارب في الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة . ولتفادي هذا التضارب من المطلوب تبني نظام سعر صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه لتضخم الأولوية في حالة حدوث أي تعارض . لذ يكون إلاكثر أماناً لتفادي تلك المشاكل إلا تكون أي متغيرات اسمية مستهدفة ، مع النظر إلى أن هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والأساسي لسياسة النقدية .

ج. وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم ، ويعتقد جونسون (jonsson) انه يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة علي تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم، وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه، والتحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة . لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفاعلية في حالة انحراف المعدل عن قيمته أو مداه في المستقبل ، ولا بد أيضاً من أن تكون هناك أسواق مالية لرأسمال متطورة لاستخدام أنجع لتلك الأدوات لتظهر أثارها في نشاط اقتصادي ، فإذا حدثت انحرافات تضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب .

اقتصادية التضخم ، تختلف هذه الإستراتيجية عن إستراتيجية السياسة النقدية التقليدية التي تتعدد وتتضارب أهدافها النهائية في بعض الأحيان ، يمثل سعر الصرف و مجمعات القروض والمجمعات النقدية إستهدافات وسطية حيث لا توجد علاقة مستقرة بين الهدف النهائي الاستهداف الوسيط ، ينتقل أثار السياسة النقدية التي يمارسها البنك المركزي عبر قنوات إبلاغ علي الدائرة الحقيقية وعلى التضخم . تعتمد سياسة الاستهداف التضخم على

¹ -إسماعيل أحمد الشناوي: استهداف التضخم والدول النامية ، و جع سبق ذكره ، ص 16 .

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

النظرة المستقبلية أما السياسة الأخرى تعتمد على مبدأين هما : العلاقات السببية والارتباط بين الدائرة النقدية والحقيقية بواسطة قنوات الإبلاغ.¹

وقد تبنت بعض الدول سياسة استهداف التضخم لكنها لم تستوفي في احد الشروط المسبقة بفاعلية هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية في تحقيق التضخم المنخفض. ففي بداية تطبيق تشير دراسة ميشكين وشملت Mishikin and Schmidt hebble، إلى أن بعض الدول النامية تبنت استهداف التضخم مثل تشيلي التي استهدفت سعر الصرف خلال عقد التسعينيات في ظل تبنيها استهداف التضخم، وان بنك إنجلترا قد استهدف التضخم قبل حصوله على استقلاليته في إدارة السياسة النقدية، كما أن بعض البنوك المركزية لدول النامية لم تنشر تقارير دورية منضمة عن معدلات التضخم المحققة والمستهدفة حتى عام 2001.²

وإذا استوفت أي دولة هادفة لسياسة استهداف التضخم لشروط العامة بصفة كاملة ولشروط الأولية حتى بصفة جزئية فيمكنها تطبيق هذه السياسة في دولتها.

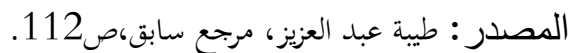
ثانياً- إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم.

قبل التطرق إلى الواقع العملي لسياسة استهداف التضخم لبد أن نشير في البداية إلى إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل -التي يوضحها المخطط 3-8- كهدف نهائي لسياسة النقدية كما يعد معدل أو المدى محدد من التضخم استهدافا وسببيا مباشرا يعكس الهدف النهائي بافتراض علاقة مباشرة ومستقرة بين الأدوات النقدية واستهداف الوسيط، يتم التنبؤ بها دون وجود قنوات إبلاغ لانتقال اثر الأدوات على نشاط اقتصادية التضخم، تختلف هذه الإستراتيجية عن إستراتيجية السياسة النقدية التقليدية التي تتعدد وتتضارب أهدافها النهائية في بعض الأحيان، يمثل سعر الصرف و مجتمعات القروض والمجتمعات النقدية إستهدافات وسطية حيث لا توجد علاقة مستقرة بين الهدف النهائي الاستهداف الوسيط، ينتقل أثار السياسة النقدية التي يمارسها البنك المركزي عبر قنوات إبلاغ علي الدائرة الحقيقية وعلى التضخم. تعتمد سياسة الاستهداف التضخم على النظرة المستقبلية أما السياسة الأخرى تعتمد على مبدأين هما : العلاقات السببية والارتباط بين الدائرة النقدية والحقيقية بواسطة قنوات الإبلاغ .

¹ - رجاء عبد العزيز بندر: مرجع سابق ذكره، ص 08

² - إسماعيل أحمد الشناوي : مرجع سابق، ص 17.

الشكل قم (02) : إستراتيجية البنك المركزي في استهداف التضخم .



1-الجهة المخول لها تعيين معدل التضخم المستهدف :

2-التفاعل مع أهداف السياسات الأخرى :

¹- معوني بوعلام و بو عمامة نصر الدين :مداخلة في السياسات المدعومة كإطار مرجعي لإصلاح جهاز المصرفي في الجزائر، موصفات وتقييم، 2008، ص05

² -إسماعيل احمد الشناوي ،استهداف التضخم والدول النامية ، ص17.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم .قد يسبب حجم أكبر من الدين العام توقعات مستقبلية بارتفاع معدل التضخم مما يخلق بعض الصعوبات للبنك المركزي في بلوغ البنك المركزي التضخم المستهدف في المدى القصير .

3-التعريف المفصل للمعدل المستهدف:

يعتمد التحديد الدقيق للمعدل المستهدف على الخطوات التالية :

أ.تصميم الأفق الزمني للاستهداف:

يعرف الأفق الزمني بطول عمر المرحلة الزمنية للوصول إلى الاستهداف المعلن سابقا والفترة التي يمكن السيطرة عليه، اختارت البلدان التي استهدفت التضخم طائفة متنوعة من الأفاق الزمنية يتعين عليها التوصل خلالها إلى أهدافها وذلك تبعا لمدى ارتفاع معدل التضخم عند البداية بالنسبة للمعدل المرغوب¹.

يرى "1995" Haziroland انه عندما يكون هناك اختلاف بين المعدل الحالي والمعدل المستهدف على البنوك المركزية وضع فترة تطبيق لحوالي سنتين تشتمل على فترات التأخر (التباطؤات الزمنية) لسياسة النقدية في انجاز المعدل المستهدف تفاديا لانتهاج أسلوب نتسارع لتحقيق التخفيض المطلوب في مستوى الأسعار ، يتأثر الأفق الزمني للاستهداف بعاملين هما :

-قدرة السياسة النقدية على مواجهة صدمات الطلب أو العرض الكلي قصيرة الأجل .

- نوع النظام استهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي إما صارما أو مرنا .

ب. تحديد مؤشر مناسب لتضخم :

يختلف الاختيار بين مؤشر الأسعار المستعمل في حساب معدل التضخم المستهدف من دولة إلى أخرى بسبب تباين المناهج في حسابه في هذه الدول ، يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الأكثر استخداما في قياس معدل التضخم بدلا من كمش الناتج المحلي الإجمالي ، إذا يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين معروف جدا لدى الجمهور مما يسهل فهم ولا يحتاج إلى قدر أكبر من المراجعة أو التعديل ويعكس أيضا التوازن بين عوامل المحددة للطلب والعرض الكلي للنشاط الاقتصادي كما لا يسمح بالأخذ بالحسبان التغيرات الكمية والتعديلات في هيكل الإنفاق.

ج.تحديد مستوى الاستهداف :

يعد تحديد الهدف الكمي للتضخم المستهدف لسمات المهمة لسياسة استهداف التضخم فمن الناحية العملية عدت دول معدلاتها المستهدفة لتضخم كأرقام أحادية منخفضة بينما من الناحية النظرية يبدو التضخم الصفري zéro inflation يعد نظيرا لاستقرار الأسعار كما يفترضه Ultima Thule كحالة أو وضعية عادية لاقتصاد رأسمالي²

¹ -العودة للأساسيات ،الاتجاه نحو استهداف التضخم بمجلد التمويل والتنمية العدد 2، المجلد 40، جوان 2003 ،ص،25.

² -طيبة عبد العزيز: مرجع سابق، ص113، ص114

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

حددت كل دولة التي استهدفت التضخم معدل يفوق الصفر بسبب الانحرافات الموجبة في حساب مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نتيجة دخول السلع الجديدة التي تؤدي إلى تعديل المستهلكين للأسعار النسبية بإحلال السلع المماثلة بأسعار ادني يدعم السلوك الوقائي للبنوك المركزية تجاه بعض الصدمات أو المخاطر الاقتصادية استهداف معدل تضخم غير صفري للأسباب التالية :

-تتطلب المرونة في الأسعار والأجور وجوب معدل تضخم موجب بسيط بإحداث تعديلات الضرورية في الأسعار النسبية

-إن وجود معدل تضخم يساوي الصفر لا يسمح بمعدلات فائدة حقيقية بانخفاض بما يكفي لكي ينشط الطلب -يستثني التضخم الصفري احتمال أن تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة عند ما تقترب أسعار الفائدة الاسمية من الصفر ،هذا ما يمنع البنك المركزي من تخفيض أسعار الفائدة في حالة الكساد مثل ما حدث مؤخرا في اليابان أين بلغت معدلات الفائدة الاسمية قصيرة الآجال الصفر بحلول منتصف 1990، مما أوقعها في الركود الاقتصادي. -يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي استطاعته تدمير النظام المالي ككل .يرى Stanley ficher انه توجد دراسات قليلة نسبيا عن الهدف الأمثل لمعدل التضخم، لذا تعد الحجج السابقة مبررا لكي يتراوح هدف التضخم بين 1-3%¹.

يذكر ²(1997) Debelles انه وضعت عموما أهداف تضخم حول 2% سنويا في العديد من الدول النامية،بينما يبقى هناك نقاش عام حول وجود استهداف الدول النامية في المدى المتوسط لمعدلات التضخم تكون أعلا منها في الدول الصناعية ،تلك التي تكون بين 4-8% سنويا حتى يسمح بهامش تحرك في مجال أوسع لمواجهة صدمات العرض الكلي (التغيرات في معدلات التبادل التجاري ،الضرائب غير المباشرة ،تغير نمط الإنتاج ، تكنولوجيا جديدة....).

د. الاختيار بين المعدل أو المدى المستهدف لتضخم .

اختارت العديد من الدول معدلات مستهدفة محددة،فابتداء من 2001 حددت المملكة المتحدة كوريا والنرويج معدلات ب 2.5% بينما اختارت دول أخرى مدى معين للاستهداف حول النقطة الوسيطة كنيوزيلندا

0-3%،هنغاريا5-7%، إسلندا 2.5%(+1-1.5%) في حين اعتمدت اسبانيا على سقف أو حد أعلا لتضخم .³

¹ -ستانلي فيشر .الحفاظة على استقرار الأسعار ،مجلة التمويل والتنمية ،العدد4،ديسمبر 1996،المجلد 34 ص.ص33-34

² -طبيبة عبد العزيز:مرجع سابق،ص115

³ -ناجي التوني . استهداف التضخم والسياسة النقدية ،ص7

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

4-المساءلة والشفافية والمصادقية :

يزيد نضام استهداف التضخم من المساءلة عن طريق تعزيز أكثر للشفافية ،تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية عندما تعلن للجمهور عن التغيرات الحاصلة والأسباب المؤيدة إلى تلك التغيرات في سياستها .تساعد المساءلة على توضيح ما إذا كانت الانحرافات المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي أو انحرافات كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية ، كما أن المساءلة تنقص من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية إذا حدثت لسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في اجل طويل

تعني الشفافية في الإعلان عن الهدف للجمهور أن البنك المركزي ملتزم بتحقيقه مع توضيح شكل واتجاه العلاقة بين أدواته المستخدمة ومدى اتساقها مع ذلك الهدف ،تخلق الشفافية ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الأسعار من خلال تفهمهم للمعدل المستهدف من قبل البنك المركزي وعدم إساءة الفهم ،ذا حدثت توقعات خاطئة للظروف المستقبلية مما ينتج عنه انحرافات عن المعدل أو المدى المستهدف .

يعتبر كسب ثقة الجمهور تعزيزاً لمصادقية السلطة النقدية عن طريق تحقيقها للأهداف المرجوة و تكوين رصيد تراكمي من النجاحات في هذا المجال¹ ، كما يعد الإعلان عن التنبؤات والتوقعات المستقبلية بشأن المعدل المستهدف وإبراز الافتراضات التي قامت عليها السلطة في تحديد هذا المعدل أمر ضروري لكسب المزيد من المصادقية.

5- تحديد توقعات التضخم.

يستخدم نظام استهداف التضخم التوقعات بصفة آلية بسبب طبيعة النظرة المستقبلية في تحديد المعدل المستهدف ،تغير السلطة النقدية أدوات السياسة النقدية قبل ارتفاع معدل التضخم عن المعدل المستهدف ،وفي حالة الاختلاف بين المعدلين تتخذ السلطة إجراءات وقائية لإزالة الفجوة بينهما .

تكون للبنك المركزي معلومات كافية تفيد عن مدى اقتراب معدل المتنبأ به عن المعدل المستهدف مما يمكنه من معرفة مقدار اتساع الفجوة وبالتالي يقوم بتفعيل أدواته بما يتماشى وتحقيق المعدل المستهدف

أن نجاح النظرة المستقبلية في تحقيق الهدف المعلن في المدى الطويل يجعل السياسة النقدية تبحث عن أدوات الممكن استخدامها بتحديداتها وكيفية استخدامها وبقدر وتوقيت مناسبين ،يتطلب هذا النجاح توفر العناصر التالية:

¹ -ناجي التوني .استهداف التضخم والسياسة النقدية ،مرجع سابق، ص ص 11،8.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

-معدل التضخم المتنبأ به من خلال نموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية الأساسية للاقتصاد القومي .

-تنبأت عن معدل التضخم من خلال نموذج إحصائي مثل النماذج المتجهة الارتباط الذاتي والمسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب كافة عملاء السوق المالي النقدي .

-دراسة اتجاهات تطور التغيرات الأساسية المالية والنقدية مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة والطلب على النقود وأسعار الأسهم والسندات وحالة سوق العمل .

-لا تهتم البنوك المركزية بالتقلبات القصيرة الأجل التي يمكن اعتبارها طارئة ومؤقتة خلال فترة زمنية معينة كصدمات العرض مثل ارتفاع الأسعار الطاقة في بعض المواسم

يتطلب اعتماد سياسة استهداف التضخم التنسيق أولاً بين الشروط الأولية والشروط العامة مع الأخذ بعين الاعتبار كل مراحل تطبيق هذا السياسة كأسلوب حديث الإدارة السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار في المدى الطويل بما يخدم تحقيق معدل نمو اقتصادي امثل و بلوغ مستويات تشغيل مرتفعة ، يظهر هذا التنسيق في الجدول رقم 01 من خلال إحداث التكامل بين الأطر المؤسسية والتنظيمية ومختلف العمليات التي تتطلبها تصميم سياسة استهداف التضخم.

الجدول رقم(01) : التنسيق بين الأطر المؤسسية و التنظيمية وإجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم

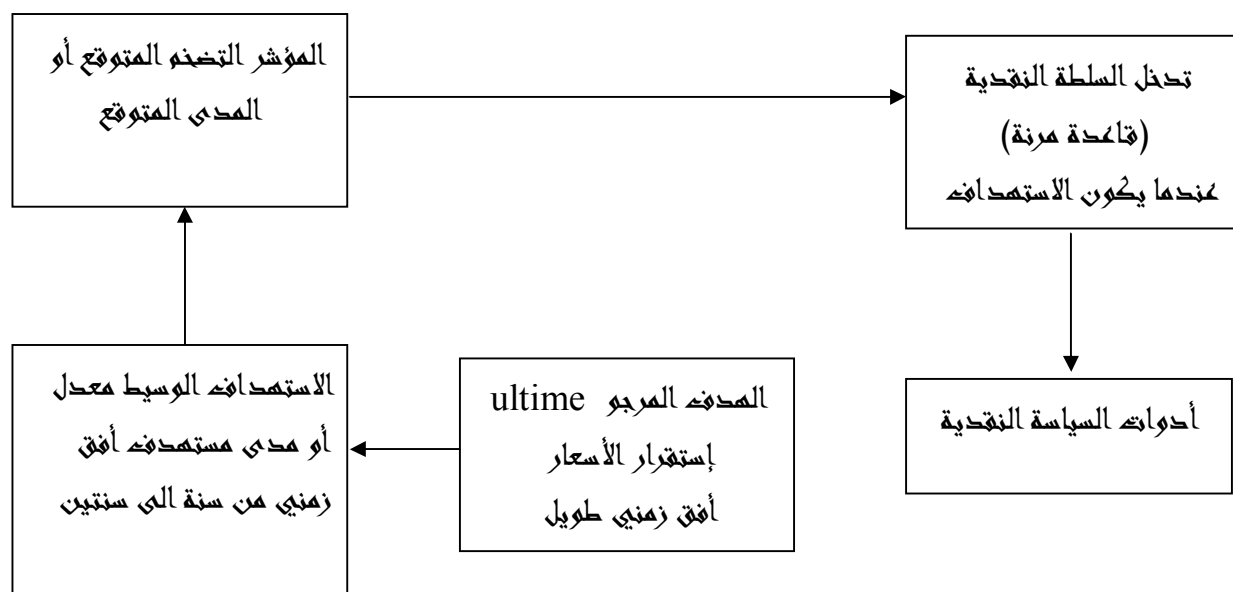
الإطار المؤسسي	
الإطار القانوني	يتمتع باستقلالية كاملة وتمثل أهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الأسعار أو أسعار صرف العملات، وعادة ما يكون للبنوك المركزية قيامه بتمويل العجز في الموازنات العامة مقيدا أو محظورا في كافة الأسواق الناشئة .
تصميم سياسة استهداف التضخم	
إعلان استهداف التضخم	يتم الإعلان من قبل الحكومة أو بشكل مشترك مع البنك المركزي، إلا إذا كان استقرار الأسعار محددًا بوضوح كهدف أساسي للبنك المركزي.
المدى الزمني لاستهداف معدل التضخم	غير محدد في الدول ذات معدلات التضخم طويلة المدى وسنوي في الدول التي تكون في حالة تراجع معدلات التضخم.
مؤشر الأسعار	يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلك في غالبية الأسواق الناشئة، ومؤشر التضخم الأساسي في الدول الصناعية .

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

مقاربة استهداف التضخم	يتم في غالبية الأسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة على استهداف هامش أو مدى معين يحد اعلي أو ادني للتضخم ، في حين تم في حالات محددة استهداف معدل محدد له .
الشفافية والمصادقية	بيانات صحفية حول التغيرات في السياسات ، وتقارير دورية حول توقعات مسار التضخم ، حوار وتواصل مع القطاع الخاص ، ومنشورات حول نماذج استقراء معدلات التضخم .
النواحي التنظيمية للبنوك المركزية	
آلية صنع القرار	اعتمدت عدة بنوك مركزية منظورا أكثر اتساعا ، وبنية تنظيمية لا مركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على أسس من التقييم النوعي .
لجان السياسة النقدية	يوجد لجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الاختصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالإجماع .
تنظيم البنك المركزي	تمت إعادة هيكلة البنوك المركزية في الأسواق الناشئة بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات ، والتنبؤ بالتضخم وتحليل السياسات .

المصدر: ناجي التوني: استهداف التضخم والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 6

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها
الشكل رقم (03): مراحل السياسة النقدية للاستهداف المباشر للتضخم



المصدر: طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص118.

الفصل الثاني — مدخل للسياسة النقدية وسياسة الاستهداف الاطار الجديد لها

خلاصة الفصل الثاني

تقوم السلطة النقدية بمجموعة من القواعد والتدبير من خلال تطبيق السياسة النقدية وذلك من اجل التأثير على المعروض النقدي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة، ومن اجل تحقيق استقرار داخلي يجب علينا إن لا نتجاهل أهمية تنسيق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية ولسياسة النقدية عدة أدوات كمية منها ونوعية تعبر لنا عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، وهناك عدة نظريات حول فعاليات السياسة النقدية ومن بينها الكلاسيكية والتي تفترض أن النقود حجاب لغطاء حقيقية أن السلع والمنتجات تتبادل مع السلع والمنتجات، إما النظرية الكينزية فإنها تثبت السياسة النقدية كهدف نهائي لتحكيم بين البطالة والتضخم وتأخذ بسعر الفائدة كهدف وسيط وتتضمن السياسة النقدية عدة أهداف وتختلف هذه الأهداف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ولسياسة النقدية عدة قنوات إبلاغ ومن أهمها قناة سعر الفائدة وسعر الصرف وأسعار السندات المالية الأخرى وقناة الائتمان

تعد سياسة استهداف التضخم إطار حديث نسبيا في إدارة البنوك المركزية لسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض معدلات التضخم

وتتبنى العديد من دول العالم في أوائل التسعينات سياسة نقدية جديدة فيها الأدوات النقدية وتستهدف تحقيق معدلات تضخم منخفضة في المستقبل وهي السياسة النقدية التي تسمى حاليا سياسة استهداف التضخم، ولتطبيق وتبني سياسة استهداف لابد من تطبيق شروط لضمان فعالية هذه السياسة منها شروط عامة وهي دلالة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه وشروط الأولوية دلالة على فعالية السياسة النقدية وتتضمن ثلاثة شروط وهي استقلالية البنك المركزي، امتلاك استهداف وحيد و وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، ويعلن عن استهداف التضخم في الحقيقة من قبل البنك المركزي لتوافق عليه الحكومة

الفصل الثالث

دور السياسة النقدية في الحد

من ضغط التضخم في الجزائر

خلال الفترة 1990 - 2013

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990. 2013

تمهيد:

إن تلك الخلفية النظرية تعتبر الأساس العلمي الذي يُعتمد عليه لدراسة ظاهرة التضخم من الناحية التطبيقية في واقع الاقتصاد الجزائري، الذي عرف ضغوطا تضخمية لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، نتج عنها آثار جسيمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن السلطات الجزائرية حاولت وبشتى الطرق المتاحة لديها للبحث في السبل الفعالة لمعالجة ظاهرة التضخم، فتبنت إجراءات العديد من السياسات كالسياسة النقدية، والسياسة المالية وغيرها.

وللبحث في موضوع الفصل الثالث والتطورات التي حدثت للسياسة النقدية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر

المبحث الأول: تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى ولا زال يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم اقتصاديات الدول النامية الأخرى، وعليه فإن تحليل وتشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أسبابها يعد أمراً معقداً للتحكم فيه، نظراً لتعقيد الظاهرة في حد ذاتها من جهة، وارتباطها بالعديد من الميكانيزمات من جهة ثانية.

من هذا المنطلق، سوف يركز المبحث الأول على مؤشرات قياس التضخم وأهم أسباب ظاهرة التضخم في الجزائر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري

أولاً - مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر. Consumer Price Index CPI

في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات ONS بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنوياً، موسمياً وشهرياً مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية.

إن سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد، كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر بنوعيتها في المدن والأرياف.

وفي الجزائر يضم مؤشر أسعار الاستهلاك CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية وتمثل في: (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، السكن، الأثاث ولوازم التأثيث، الصحة، النقل، الاتصال، الترفيه والثقافة والترفيه). ويتكون المؤشر من 256 سلعة وخدمة ويأخذ سنة 1989 كسنة أساس⁽¹⁾ ويحسب بواسطة مؤشر " لاسبير ".

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يفسر (تكلفة المعيشة) أو تغيراتها أو

¹ - بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009، ص 29.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

ميزانية الاستهلاك للأسر⁽¹⁾، وفي الولايات المتحدة وعدة دول أخرى يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة وسهولة حسابه سنويا، موسميا، وفي نهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.

الجدول رقم (02): التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2013:
(1989=100)

السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك CPI	المعدل %	السنوات	CPI	المعدل %
1990	120.2	20.2	2002	591.3	2.2
1991	150.8	25.5	2003	611.8	3.5
1992	197.5	31	2004	639.8	4.6
1993	240.2	21.6	2005	652.1	1.9
1994	316.3	31.7	2006	663.9	1.8
1995	406.2	28.4	2007	689.81	3.9
1996	488.8	20.3	2008	720.3	4.4
1997	518.4	6.1	2009	710.78	5.7
1998	550.7	6.2	2010	749.5	3.9
1999	562.6	2.1	2011	785,35	4.5
2000	558.7	0.6	2012	820.4	8.9
2001	578.3	3.5	2013	810.76	3.3

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على:

- Office National des Statistiques: **Indice des Prix à la Consommation**, a la consommation au niveau national de 1969 A 2013, www.ons.dz.05/05/2014
- Ministère De Finance, **Le Comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007**, Alger, Avril 2008, p17.

بملاحظة الجدول رقم (02) نجد أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة 20 سنة الأخيرة حوالي أكثر من سبعة أضعاف، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي خلال الفترة (1990-2013) قدره 13%، ويعكس هذا المعدل المرتفع ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، غير أن هذه التغيرات السنوية كانت متباعدة جدا خلال بعض السنوات، بحيث كانت لا تقل عن 20% خلال الفترة (1990-1996)، حيث بلغ أقصى نسبة له سنة 1994 بمقدار 31.7%، ويمكن إرجاع ذلك إلى رفع الدعم عن السلع المحددة في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث في أبريل 1994، لتصل نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك⁽²⁾ ثم تدرجت إلى حدود 6% وأقل من ذلك بكثير حتى وصلت أدنى مستوى لها في سنة 2000 فبلغت 0.6%، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 3.5% سنة 2001، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.2% سنة 2001، بسبب زيادة

¹ -Hamid BALI: **Inflation et mal-développement en Algérie**, OPU, 1993, p111.

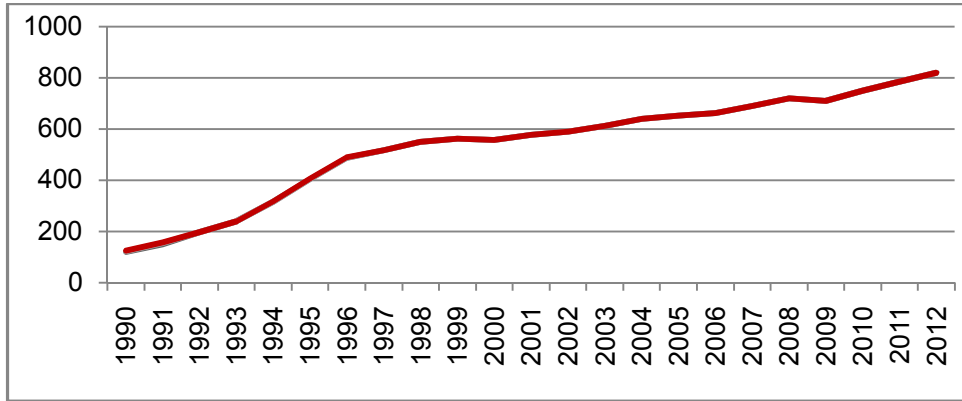
² - الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 209.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الدعم الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو في (2005-2009) وارتفعت الأجور كذلك ابتداء من سنة 2001، والارتفاع في معدل التضخم سنة 2001 يرجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن هذه الأسعار ارتفعت عالميا بشكل ملحوظ في نفس السنة، وتواصل معدلات التضخم ارتفاعها لتصل سنة 2009 إلى 5.7%. وكثير ما كان يرجع عدم استقرار الأسعار خلال هذه المرحلة إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة.

ولا شك أن انخفاض معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك عموما في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع، وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي.

الشكل رقم (04): تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر (1990-2013)



المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على معطيات الجدول رقم (02).

ثانياً- الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام⁽¹⁾:

على الرغم من فعالية مؤشر أسعار الاستهلاك في مراقبة الاتجاهات التضخمية إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب، سبق ذكرها، فضلاً عن كون القاعدة المعتمدة في حساب هذا المؤشر تعتبر ضيقة، وتعلق في الأغلب بالجزائر العاصمة.

¹- تومي صالح: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 293.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

أما الرقم القياسي الضمنيُ معدُّ من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الاقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام، ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، فإذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن المائة دل ذلك على وجود ضغوط تضخمية، وإن انخفض الناتج عن المائة عبر ذلك على انخفاض في مستويات الأسعار.

الجدول رقم (03): تطور مؤشر أسعار المستهلك CPI والمؤشر الضمني في الجزائر (1990-2000)

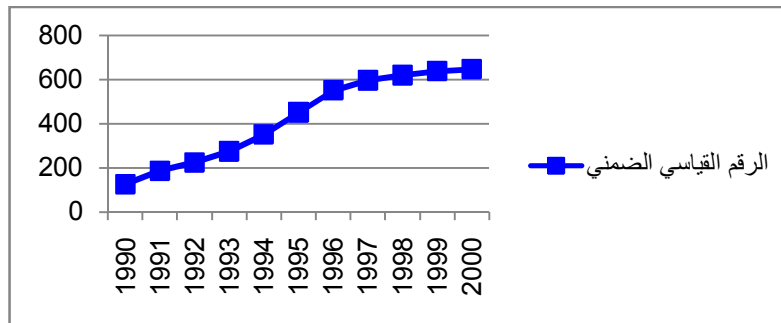
السنوات	الرقم القياسي الضمني %	السنوات	الرقم القياسي الضمني %
1990	127.3	2002	-
1991	188.4	2003	-
1992	226	2004	-
1993	275.7	2005	-
1994	352	2006	-
1995	452.3	2007	-
1996	552.3	2008	-
1997	596.5	2009	-
1998	620.2	2010	-
1999	639	2011	-
2000	647	2012	-
2001	-	2013	-

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على:

Office National des Statistiques, *Indice des Prix à la Consommation*, Collection Statistiques N° 113, Alger, 2004, pp32-45.

ويمكن تمثيل الرقم القياسي الضمني بناء على الجدول كما يلي:

الشكل رقم (05): تطور المؤشر الضمني في الجزائر (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة أن الرقم القياسي الضمني في الجزائر اتجه للتزايد بشكل مستمر خلال الفترة (1990-2000)، ويعكس ذلك التغيرات الفعلية والحقيقية التي حدثت في المستوى العام للأسعار خلال تلك الفترة إذ اقترن ذلك بالارتفاع المستمر في كمية النقود.

الجدول رقم (04): تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
التضخم%	20.2	25.5	31.0	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1	0.6	3.5	2.2
M2%	11.3	21.34	24.7	21.6	15.3	10.5	14.4	18.2	19.1	14.0	13.0	24.6	40.3

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على:

- الجدول رقم (02)

- بيانات الديون الوطني للإحصائيات ONS

- موقع بنك الجزائر على شبكة الانترنت: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2014/05/05

ويمكن ملاحظة أثر الزيادة الكبيرة التي حدثت في كمية النقود، ومساهمتها في اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الارتفاع، والتي تعود إلى أن الحكومة قامت بتغطية عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي الجديد، والتي انعكس على الارتفاعات المستمرة في معدل النمو لكل من الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويلاحظ من الشكل السابق تزايد وتيرة النمو في المؤشر الضمني وابتعاد الهوة بينه وبين المؤشر العام لأسعار المستهلك، بحيث أن التغيرات التي حدثت في هذين المؤشرين ابتداء من سنة 1996 ليست متماثلة ويعود ذلك أن النمو في مؤشر أسعار المستهلك أثر عليه انخفاض درجة التضخم المستورد، وجنوح مستوى الأسعار العالمية نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة، وحدث بعض الاستقرار الكلي، أما التضخمي المؤشر الضمني فيعود سببه بالدرجة الأولى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب احتوائه على أسعار السلع الوسيطة والإنتاجية من جهة، وإلى ارتفاع أسعار البترول التي يتضمنها هذا المؤشر في جانب أسعار الصادرات من جهة ثانية.

الجدول رقم (05): تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (2001-2009)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم%	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3
M2%	15.6	11.4	11.2	18.6	21.5	16.0	3.2	15.4	19.9	/	/

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، دبي، ص 398.

-Banque d'Algérie: Evolution économique et monétaire en Algérie, **rapport2008**, juillet2009, p 147. Et **Rapport 2009**, juillet 2010, p169.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

يتبين من الجدول أعلاه الارتفاع في كمية النقود مع بداية 2001 وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذلك برنامج دعم النمو، ويلاحظ أن معدلات التضخم كانت متذبذبة بن الانخفاض والارتفاع حيث بلغت 1.8% سنة 2006 ووصلت إلى 5.7% سنة 2009، وبلغت في سنة 2011 النسبة 19.9%.

المطلب الثاني - أسباب ومصادر التضخم في الجزائر

إن دراسة أسباب التضخم لبلد معين أمر معقد ومركب، لما يستلزمه من التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعلى كل حال فإن من أهم الأسباب والمصادر التي تؤدي إلى تحريك الأسعار نحو الأعلى وظهور بذلك القوى التضخمية، هو المناخ الذي توفره البيانات النقدية والمالية والاقتصادية المختلفة التي تطبقها الدولة من جهة، والطرق التجارية والتقلبات العشوائية في حجم ونوعية التجارة الدولية من جهة أخرى، وإذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أن أغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس في ذات الوقت على التوازنات المالية الداخلية للبلد، بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، ثم إن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادة المتتالية في الطلب الكلي، بالإضافة إلى هذا، فإن حجم وهيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة من شأنها أيضا التأثير في الاتجاهات التضخمية.

وعلى ضوء هذه الخلفية فإن لأسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري خصوصية معينة ينفرد بها عن اقتصاديات الدول الرأسمالية، مما يستوجب علينا الفهم السليم لهذه الأسباب وهو أمر هام لاكتشاف الحلول المناسبة لمكافحته، ذلك أن لكل تفسير للأسباب نتائج تتعلق بمقتضيات وأدوات السياسة الملائمة لكبح التضخم واقتلاع الجذور المسببة له، ويمكن تحليل ومناقشة أهم الأسباب المكونة للضغوط التضخمية في الجزائر كما يلي:

أولا - ارتفاع الطلب:

زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة للإعانات الاستهلاكية الضمنية وارتفاع نمو النقد المعروض والذي جاء أساسا بسبب تمويل المؤسسات العمومية بواسطة البنوك التجارية وسد العجزات المالية الضخمة باللجوء إلى الحلول النقدية، أي إلى زيادة إصدار النقد¹، وبصفة عامة يمكن إرجاع ارتفاع الطلب في الاقتصاد الجزائري للعوامل التالية:

طبيعة الإصدار النقدي والعجز المالي، مستوى الأجور، النمو الديمغرافي

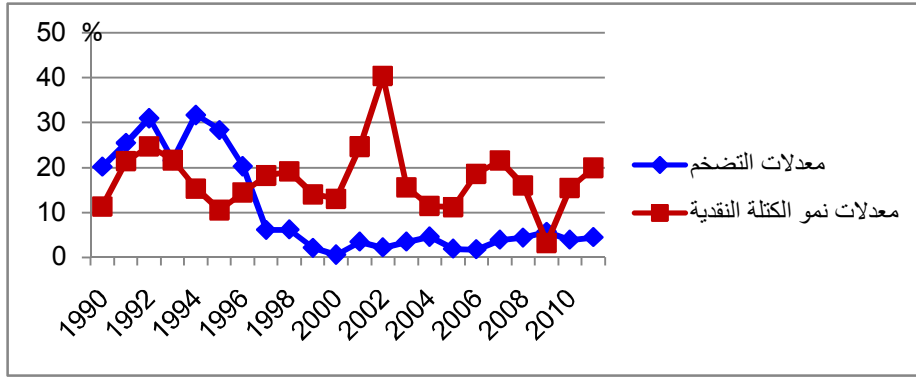
¹ - كريم الشاشي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 08.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

- الإفراط في الإصدار النقدي:

تعتبر النقود في الكثير من الأحيان وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد، لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

الشكل رقم (06): تطور معدل نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر في الفترة (1990-2011)



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدولين رقم (04 و 05)

تطورت الكتلة النقدية في الجزائر خلال 22 سنة في الفترة 1990-2011 بمعدل متوسط سنوي قدره 18.96%، وما يمكن ملاحظته أن الكتلة النقدية بدأت بالتزايد في الفترة 1990-1994 نتيجة لتطبيق سياسة نقدية توسعية نتج عنها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ثم بدأ العرض النقدي يتباطأ نسبيا ابتداء من سنة 1994 بسبب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، حيث كان من بين أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة 1994-1998 هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق إتباع سياسة تقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الموازنة العامة، تجميد أجور العمال^(*)، تقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية، إذ سمح التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق إلى تحقيق الهدف، فوصل بذلك معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2000 إلى 13.03%، إلا أنه تزايد معدل نموها في سنة 2001 ليصل إلى 22.3% مع الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية إلى غاية 2004، وعادت الكتلة النقدية الانخفاض

* - تجميد الأجور: وتتركز هذه الوسيلة في عدم السماح للأجور بالارتفاع، ويحدث ذلك بصفة خاصة، عندما لا تتمكن الحكومات من التوصل إلى اتفاق مع نقابات العمال حول زيادة الأجور.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013
في سنتي 2004 و 2005 لتصل إلى 11.44% و 10.94% على التوالي، لكن مع بداية سنة 2006 رجعت لترتفع مرة أخرى حيث بلغت 17.14% وذلك مع بداية برنامج دعم النمو في الفترة 2005-2009.
وعادة يعتبر تضخما ما تولد عن الإصدار النقدي نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي وتفاقم المديونية العمومية.. إلخ، ولذا لا بد أن يكون الإصدار النقدي في الدولة مبنيا على أساس مقابلات الكتلة النقدية (قروض للاقتصاد، مستحقات على الخزينة، الاحتياطيات من العملة الأجنبية والذهب).

أي أن المصادر الثلاث للإصدار النقدي قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد، وذلك مثلما حدث في فترة التسعينات، من خلال سياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي والديون التي منحت للخزينة العمومية، وهذا ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي ساهمت بدورها في رفع الأسعار⁽¹⁾.

كما نجد أن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخمية، بحيث تؤثر مستويات الإنفاق العام تأثيرا مباشرا على مكونات السيولة المحلية ويعتبر التوسع في الإنفاق العام أحد مكونات الإنفاق الكلي.

- مستوى الأجور:

إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية نظرا لما هو معروف من زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند أصحاب الأجور.
وفي الجزائر يمثل الأجور وعائلاتهم جزءا معتبرا من فئة المستهلكين للسلع والخدمات، إذ أن طلبهم على السلع والخدمات محدد بدخلهم المتحصل عليها، وأن كل زيادة في أجورهم تؤثر على مستوى الأسعار، لأن كل زيادة في الأجر تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك النهائي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تملس ضغطا على جانب الطلب، وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية في السنوات الأخيرة في أغلب القطاعات الصناعية والخدمية بزيادة الأجور كقطاع التربية وقطاع التعليم العالي والصناعة والصحة والأمن.... إلخ، واستجابت الحكومة لمعظم تلك المطالب مما يعني انه قد يسبب ذلك في اتجاه الأسعار نحو الارتفاع نظرا لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات.

¹ -Abdelmadjid BOUZIDI: Les années 90 de l'économie algérienne, édition Enag, Alger, 1999, pp 52,53.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

الجدول رقم (06): تطور معدل نمو الأجور الاسمية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2005)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو الأجور الاسمية	6.7	4.4	10.2	5.6	8.7	11.3	6.2
التضخم %	2.1	0.6	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في الأجور الاسمية يتناسب طرديا مع تغير معدل التضخم، إذ تم اللجوء إلى الخزينة العمومية لتغطية الزيادات المقررة في الأجور نتيجة عجز بعض المؤسسات عن دفع أجور عمالها، فعملية وصف المؤسسات العمومية وتصنيفها قامت بها وزارة المساهمة وترقية الاستثمار في مارس 2003 تبين الوضع التالي:

من بين 910 مؤسسة عمومية اقتصادية كانت 380 مؤسسة فقط قادرة على البقاء وتمثل 42%، أما المؤسسات الأخرى فكانت تعاني صعوبات أو في حالة اختلال وإما منهارة، ومن جهة أخرى فإن القطاع العمومي مازال يعاني من فقدان مناصب الشغل في الوقت الذي مازال حجم الأجور يزيد، ففي سنة 2004 ارتفعت تكاليف المستخدمين بنسبة 18.6% إذ انتقلت من 329.9 مليار دينار إلى 391.4 دينار، ويعود الارتفاع بصفة أساسية إلى رفع الأجر الأدنى المضمون وإلى قيام بعض شركات تسيير المساهمات بمراجعة الاتفاقيات⁽¹⁾.

- النمو الديمغرافي:

بالإضافة إلى الزيادات في الأجور هناك عامل آخر يسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وهو عامل النمو الديمغرافي، حيث يظهر التضخم حين تتجه أعداد سكان الدولة إلى التزايد بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان، كما أنه بزيادة عدد السكان يزداد الإنفاق استجابة لمطالبات المجتمع.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005، ص38.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

الجدول رقم (07): تطور السكان في الجزائر (1990-2011)

السنوات	عدد السكان (مليون)	معدل النمو %	السنوات	عدد السكان	معدل النمو -2000-2011
1990	25	-	2002	31.3	1.65%
1991	25.6	2.4	2003	31.8	
1992	26.3	2.7	2004	32.6	
1993	26.9	2.2	2005	32.9	
1994	27.4	1.8	2006	33.4	
1995	28.3	3.2	2007	34.0	
1996	28.8	1.7	2008	34.6	
1997	29	0.6	2009	35.2	
1998	29.3	1.03	2010	35.9	
1999	30	2.3	2011	36.6	
2000	30.4		2012	/	
2001	30.8		2013	/	

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2000، 2003، 2005، 2009، 2010، 2011، 2012

ثانيا- ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية هو انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة، وإنتاجية الأراضي وغيرها.

بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية نجد ارتفاع تكلفة الأجور أيضا الذي يعد من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف، فالارتفاع المستمر في معدلات الأجور بالزيادة يؤثر في معدلات الإنفاق ويسبب كذلك نقض العرض الإنتاجي، أي تقلص العرض الكلي بسبب ضعف الإنتاجية⁽¹⁾، بمعنى أنه عندما تتزايد معدلات الأجور دون أن يواكب ذلك ارتفاع مناظر في مستوى الإنتاجية، فإن تكلفة الإنتاج تتزايد وتتسبب فيما بعد في زيادة إضافية في المستوى العام للأسعار، هذا لأن الزيادات في الأجور لا تعكس أبدا الزيادة في الإنتاجية في أي حال من الأحوال⁽²⁾.

¹ - Hamid BALI: op.cit, p 150.

² -Andrew GILLESPIE: **Maxi Fiches de Economie**, DUNOD, Paris, 2007, p93.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

وفي الاقتصاد الجزائري، نجد أن الأجور تمثل جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40% و70% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات، ونتيجة لسياسة العمالة والدخول المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، فإن المؤسسات كانت تتحمل أي زيادة في الأجور بالإضافة إلى أي فائض في العمالة، وبدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، أو تخفيض من معدلات أرباحها، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار.

ولقد أسهمت الأجور في إحداث ضغوط الأسعار في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بحوالي 17% خلال الفترة 1989-1993 بينما هبطت الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12%⁽¹⁾.

كما تعزى زيادة الأجور في الجزائر إلى:

✓ الزيادة في العمالة حيث زادت أعداد الموظفين في الخدمة العمومية في المتوسط بنسبة 3.3% في سنة 1995، وما يمكن ملاحظته أن الأجور زادت بنسب كبيرة جدا في العشر سنوات الأخيرة في جملة من القطاعات الحكومية كقطاع التربية والتعليم العالي وسلك الأمن والحماية المدنية وغيرها من القطاعات، مما ساهم في ارتفاع الطلب وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية.

✓ الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية للزيادة في الأجر المتوسط وكذا في الحد الأدنى للأجور.

ونجد كذلك ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج في عنصر ارتفاع التكاليف، فبالإضافة إلى تكلفة اليد العاملة هناك تكلفة المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، واهتلاك وسائل الإنتاج، حيث تُكوّن تضخما مستوردا نتيجة وجود تضخم في الدول التي تستورد منها هذه المواد.

كل هذه العوامل ساعدت على ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى انزلاق سعر صرف العملة الوطنية وهذا ما وقع في سنة 1994 بعد أن خفضت قيمة الدينار إلى 40% مما ترتب عليه آثارا ضارة تمثلت في رفع تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة⁽²⁾.

ثالثا- الأسباب الهيكلية:

في الجزائر وعلى غرار معظم البلدان النامية، لا يمكن دراسة أسباب عدم استقرار الأسعار دون التطرق إلى العوامل الهيكلية، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من عوامل مختلفة تعتبر من أهم منابع المحدثات للتضخم، أولى هذه العوامل تتمثل في ضعف مرونة العرض الغذائي أمام الطلب المتزايد، وثاني هذه العوامل تكمن في العوامل الخارجية وعلاقة

¹ - كريم الشاشي وآخرون: مرجع سابق، ص 81.

² - نفس المرجع السابق، ص 10.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي، أما العامل الثالث فيعود أساسا إلى وجود حالة التخلف، وقصد الإحاطة بمختلف العوامل الهيكلية السابقة الذكر وإبراز مساهمتها في إحداث التضخم في الاقتصاد الجزائري فسوف يتناول هذا العنصر ثلاث فروع كالتالي:

- نقص العرض الغذائي، - التضخم المستورد، - التخلف الاقتصادي

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر

أولا. الآثار الاقتصادية:

1. أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:

لعل أفدحَ آثار التضخم في الجزائر هو تقويضه للطبقة المتوسطة من خلال تقليص مدخرات هذه الفئة الاجتماعية، والتي تضيع في محاولة عبثية للحاق بارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

ومن المعلوم أن أفراد المجتمع يوزعون دخولهم النقدية بين الاستهلاك وتكوين المدخرات التي يلجئون إليها في فترات معينة مثل حدوث طارئ ما أو محاولة الاستثمار أو مشروع لتحسين ظروف المعيشية ك شراء مسكن أو سيارة أو غير ذلك، لكن قد يلجأ أيضا الأفراد إلى هذه المدخرات في حالة ارتفاع الأسعار أي عندما يزداد معدل التضخم، والجدول التالي يبين لنا تطور مستوى الدخل المتاح والاستهلاك والادخار في الجزائر خلال الفترة (1990-2009).

¹ - كمال بن يخلف: مرجع سابق، ص 174، ولقد اعتمد على المرجع: رمزي زكي وآخرون: التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، بيروت، 1986، ص 227.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

الجدول رقم (08): تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر (1990-2009)

(مليار دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدخل المتاح	328.1	430.6	603.3	712.4	850.4	1093.8	1297.3	1490.6	1661.2	1810.6
الإتفاق الاستهلاكي الخاص	320.4	410.2	547.0	644.4	843.3	1100.9	1331.9	1417.4	1546	1661
الادخار	7.7	20.4	56.3	68	7.1	7.1-	34.6-	73.2	115.2	149.6
معدل التضخم%	20.2	25.5	31.0	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدخل المتاح	1833.2	2016.8	2301.9	2608.0	2968.0	3299.4	3304.2	3735.3	4254.5	4622.4
الإتفاق الاستهلاكي الخاص	1714.2	1847.7	1989.3	2126.3	2371.0	2553.0	2695.5	2963.8	3338.7	3748.0
الادخار	119.0	169.1	312.6	483	610.1	702.2	608.7	771.5	915.8	874.4
معدل التضخم%	0.6	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على:

- Office National des Statistiques, **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 a2004**, Alger, 2005, pp62-106.
- Office National des Statistiques, **Statistiques économiques, Produit Intérieur Brut (SCN)**, www.ons.dz.01/05/2014.
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص 198.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن الأسرة الجزائرية تخصص نسبة عالية من دخلها المتاح للجانب الاستهلاكي، بينما لا يحظى الادخار إلا بنسبة ضئيلة جدا من الدخل المتاح، فمثلا في سنة 1990 قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ 328.1 مليار دينار، 97.65% منه خصص للاستهلاك بينما الادخار كان نصيبه نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 2.35% فقط.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن سنة 1995 عرف معدل التضخم نسبة 28.4% وهي نسبة مرتفعة جدا، مما أثر سلبا على مدخوات الأفراد وكان هذا نتيجة لتحرير الأسعار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه بالرغم من المعدل المرتفع للتضخم سنة 1992 والمقدر بـ 31% إلا أنه لم يكن له نفس الأثر على الاستهلاك والادخار، ويعزى ذلك إلى أن الأسعار آنذاك كانت مدعمة من طرف الدولة، فيتضح من خلال الجدول السابق أن الادخار كان سالبا بمقدار 7.1 مليار دينار و34.6 مليار دينار سنتي 1995 و1996 على التوالي، وهو ما يعني أن العائلات تقوم باستهلاك يفوق مستوى دخولها المتاحة مما يدفعها إلى استخدام مدخواتها السابقة من أجل تغطية هذا الاستهلاك، والادخار سالب قد يعني كذلك الاستدانة.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

والملاحظ أيضا أنه في سنوات 2000 إلى 2009 بقي مستوى الاستهلاك مرتفعا وأكبر بكثير من مستوى الادخار، مما يعني أن الأسر الجزائرية ظل استهلاكها مرتفعا نتيجة لازدياد الطلب على المنتجات الاستهلاكية والغذائية المرتفعة السعر في ظل تضخم مرتفع.

2. أثر التضخم على الاستثمار:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت ليس ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلّة المخاطر مثل الخدمات السياحية والتجارية ومشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الأراضي والعقارات، وبناء المنازل الفاخرة.

فمعدلات النمو للاستثمار في القطاع الصناعي تبين لنا اتجاه المستثمرين نحو قطاعات أخرى دون قطاعات الإنتاج السلعي، ففي الفترة 2000-2004 كان معدل نمو الإنتاج الصناعي الغذائي سالبا حيث وصل إلى -19.4% وفرع النسيج نسبته -5.9% بينما نمت معدلات قطاعات أخرى، كقطاع الماء والطاقة حيث وصل المعدل إلى 5.3% وقطاع المحروقات 3.4%، والصناعات الحديدية والمعدنية 7.1%⁽¹⁾.

وبالمقابل ساعدت معدلات التضخم المسجلة في تلك الفترة على نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاعات الإنتاج السلعي، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية، ساهم في تدهور مستوى الإنتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة، فكانت النتيجة النهائية إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية.

ثانيا- آثار التضخم على المجتمع الجزائري:

بالنسبة للجزائر فإن من أهم الآثار التي تسجل في الفترة محل الدراسة، هو ذلك التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، والتي تدرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخل المحدودة وغير القادرة على مسايرة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار، مما يخلف حالة من الغضب الاجتماعي على الدولة بسبب الضغوط التضخمية. وسوف نحاول دراسة هذه الآثار في النقاط التالية:

1- أثر التضخم على توزيع المداخيل

يلعب التضخم دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية، عندما يساعد الأقلية منهم بزيادة مداخيلهم أكثر من الزيادة الحاصلة في معدل التضخم، وعندما يلحق ضررا بالأغلبية عندما تقل الزيادة الحاصلة في مداخيلهم الاسمية عن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم، بمعنى أن التضخم يؤدي إلى تزايد

¹ -La Banque d'Algérie: **Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, 2005, p164.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013
الدخول المتغيرة (كالمنظمين ورجال الأعمال وتجار الجملة والوسطاء)، وفي نفس الوقت تناقص الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة (المعاشات والموظفين...).

وفي هذا الإطار وبهدف معرفة مدى اختلاف تأثير التضخم على توزيع الدخول بين الأفراد في المجتمع الجزائري، يمكن الاعتماد على بيانات الجدول التالي الذي يوضح تطور الدخول الخاصة بالأسر الجزائرية.

الجدول رقم (09): تطور مداخيل الأسر في الجزائر في الفترة (1990-2009)

(مليار دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مرتبات الأجراء	172.6	223.5	321.6	365.9	429.2	532	664.7	720.7	781.1	820.7
مداخيل المستقلين	125.5	175.8	237.7	271.9	341.8	486	619	635.9	723.3	792.9
تحويلات الأسر	76.5	90.4	133.2	167.2	186.9	238	237.2	285.4	344.2	402.7
الدخل الخام	374.6	489.7	692.5	805	957.9	1256	1520.3	1642	1848.6	2016.3
التضخم%	20.2	25.5	31.0	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مرتبات الأجراء	866.1	956.9	1030.7	1129.1	1229.6	1356.51	1493.8	1720.7	2118.1	2370.2
مداخيل المستقلين	825.4	938.2	1224.3	1355.6	1524.6	1661.81	1861.4	-	-	-
تحويلات الأسر	431.3	501.4	546.4	622	772	841.4	-	-	-	-
الدخل الخام	2122.8	2396.5	2801.4	3106.7	3526.2	3859.72	-	-	-	-
التضخم%	0.6	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على:

-الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نتائج 2004-2006، رقم 37، نشرة 2008، ص 18.

- سنوات 2002-2005، بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص 198.

-Office National des Statistiques, Statistiques Sociales, Masse Salariale, www.ons.dz.07/04/2014

استنادا إلى بيانات الجدول السابق يمكن استخلاص أهم ملامح أثر التضخم الحاصل في الجزائر على فئات الدخول المختلفة. نلاحظ من الجدول أن رواتب الأجراء قد ارتفعت بشكل ملحوظ من 172.6 مليار دينار سنة 1990 إلى 223.5 مليار دينار سنة 1991 أي بمعدل نمو قدره 29.49%، وفي المقابل نجد أن مداخيل المستقلين قد تغيرت بـ 40% مقابل معدل تضخم 25.5%، وقد استمرت كلا من رواتب الأجراء ومداخيل المستقلين في النمو بعد سنة 1991 حتى سنة 1996، لكن معدل النمو في مداخيل المستقلين كان أكبر من معدل نمو الرواتب والأجور، كما ارتفعت القدرة الشرائية بشكل طفيف خلال هذه السنة نتيجة انخفاض معدل التضخم إلى 20.3% ليصل في سنة 1997 إلى 6.1% حيث انخفض بشكل ملحوظ، ونتيجة لهذا فقد انخفض

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

معدل نمو رواتب الأجراء ومداخيل المستقلين إلى 8.42% و2.97% على التوالي، أما في سنة 1998 فقد شهد معدل نمو المداخيل المستقلة ارتفاعا حيث بلغ 13.74% مقابل معدل تضخم 6.2% الذي انخفض إلى 0.6% سنة 2000 وهو أدنى معدل للتضخم عرفته الجزائر خلال تلك السنوات، إلا أن معدل نمو رواتب الأجراء عرف استقرارا نسبيا سنتي 1999 و2000 في 5%، وبعودة معدل التضخم إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة، فقد صاحبه ارتفاع معدلات نمو المداخيل المستقلة والتي يلاحظ أنها أكبر من معدلات نمو الرواتب في حالة معدلات التضخم المرتفعة، حيث بلغ نمو المداخيل المستقلة سنة 2005 ما نسبته 29.64% بينما نمو الأجور والرواتب بلغ 7.94%.

أما تحويلات الأسر فقد عرفت تذبذبا خلال التسعينات، حيث ارتفعت من 76.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 90.4 مليار دينار سنة 1991 أي بمعدل نمو قدره 18.16% ثم ارتفعت إلى 47.34% سنة 1992، لتعلن انخفاضها إلى 25.52% سنة 1993، حيث وصلت في سنة 1994 إلى 11.78% لترتفع مرة أخرى في سنة 1995 إلى 27.64%.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن رواتب الأجراء قد تضاعفت خلال الفترة 1990-2006 حوالي 8 مرات بينما تضاعفت مداخيل المستقلين في ذات الفترة حوالي 14 مرة.

2- تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة

إن من أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية تلك التصرفات والعادات التي تفشت في المجتمع، خاصة لدى الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية، مثل الرشوة والفساد الإداري والمالي وكل صور البيروقراطية، إذ عمت هذه التصرفات معظم الإدارات والقطاعات خاصة العمومية منها، وأصبحت الملجأ الوحيد لبعض أصحاب الدخول الثابتة لتعويض الانخفاض الحاصل في دخولهم الحقيقية جراء المستويات العالية للتضخم⁽¹⁾.

3- اتساع نمط الاستهلاك التفاخري والترفي

من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري المشار إليه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين الذين يعملون بمبدأ تقديم الرشوى وعمولات سرية، ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة القانونية المتعارف عليها دوليا في هذا المجال، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة تزامنا مع وفرة السلع وارتفاع الأسعار وتزايد إمكانيات الاستيراد الناتجة عن تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع

¹ - نفس المرجع، ونفس الصفحة.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990. 2013

الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والإعلام التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية.

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في الجزائر (1990-2012)

إذا كان الرأي الغالب قد انتهى إلى أن المحافظة على الاستقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي النهائي للسياسة النقدية ، فان فعاليتها ترتبط بمدى تحقيقها لهذا الهدف ، وقبل تناول فعالية السياسة النقدية في الفترة 1990-2012 نتطرق إلى توجيهات التي عرفت بها السياسة النقدية في الجزائر .

المطلب الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة ،لذا عمدت السلطات الجزائرية الاهتمام بها كإحدى السياسات الفعالة في الحد من التضخم وباعتبار أن العامل النقدي من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة الإفراط النقدي وسوء استغلال الموارد المالية في الاقتصاد

أولاً- معالم السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1994.

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي المالي الجزائري ودور السياسة النقدية ،أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية ،كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال لاستخدام الأدوات غير مباشرة في التأثير على الكتلة النقدية،يمثل مجلس النقد والقرض السلطة النقدية¹

حسب ما نصت عليه المادة 44 من القانون 90-10،ويخول له القيام بعدة مهام حسب منصت عليه المادة 62من الأمر 03-11التي بينت أن تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها تعتبر من مهام المجلس ، كما تحدد هذه السلطة الأهداف النقدية ومجاميع القروض²

عمل القانون 90-10على رد الاعتبار للسياسة النقدية إذ ارجع القرارات النقدية من الدائرة الحقيقية إلى الدائرة النقدية كما أعطى استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة مع إجبارها على إعادة استرجاع الديون التي عليها إلى البنك المركزي

سمح رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض إلى تحديد أفضل لمعالم السياسة النقدية سواء من حيث الأهداف أو الاستهدافات الوسيطة أو أدوات تدخل البنك المركزي مثل ما نصت عليه المادة 55 من القانون 90-10 بما يتعلق بالاستهدافات الوسيطة والمواد من 69 إلى 93 فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية خاصة منها الأدوات غير المباشرة القائمة على اعتبارات السوق .

¹ --تم تعديل هيكل ومهام هذا المجلس في الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003.

² --توجد عدة مهام للمجلس يمكن الاطلاع عليها في نفس المادة من نفس الأمر .

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

حصلت عدة تطورات نقدية منذ 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، فيمكن التفريق بين ثلاثة توجيهات مختلفة، تمثل الفترة الأولى بالسنوات التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع والهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة¹.

إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت على تطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي انشأ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، ويظهر المسح النقدي للفترة 1990-1994 التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

ثانيا - توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 1994-2012

على عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات اعلي خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، تزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 والذي نص على تحقيق عدة أهداف من بينها بالحد من توسع الكتلة النقدية بتخفيضها من 21.5% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، حيث تمتد المرحلة الثانية لتوجه السياسة النقدية إلى غاية سنة 2000 أين بلغ معدل نمو M2 نسبة 13%. نلاحظ من خلال الجدول -10- تباطؤ نمو العرض النقدي في الفترة 2000/1994 M2 ماعدا سنة 1998 أين بلغ نمو M2 نسبة 47.2 %

حيث وصل نمو M2 سنة 1995 أدنى مستوى 10.5 مقابل معدلات نمو منخفضة سنتي 1999-2000 ب 1، 12 و 13، 2 على الترتيب يؤكد هذه النتائج فعليا التوجه الجديد للسياسة النقدية لما حققته من تخفيض معدلات التضخم إلى 5 سنة 1998 ليبلغ ذروته الدنيا ب 3، 0 سنة 2000، تدعم نسب السيولة في الاقتصاد هذا التوجه حيث انخفضت ب 9 نقاط سنة 1996 مقارنة بسنة 1994 إلى 5% سنة 1988 ليبلغ ذروته الدنيا ب 0.3% سنة 2000. تدعم نسبة سيولة الاقتصاد هذا التوجه أكثر حيث انخفضت ب 9 نقاط سنة 1996 مقارنة بسنة 1994

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر : مرجع سابق ص 61.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990. 2013
الجدول (10) : المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1994-2000 الوحدة : مليار دينار

بنودا لمسح النقدي	1990	1991	1992	1993	1994
صافي الأموال لأجنبية	6.5	24.3	22.6	19.6	60.4
صافي الأموال المحلية	336.5	391.9	793.3	607.4	663.3
الائتمان المحلي	441	485.7	625.1	747.6	774.4
صافي الائتمان للحكومة	167	159.9	159.1	527.4	468.6
الائتمان للاقتصاد	247	325.8	465.2	220.2	305.8
بنود أخرى (صافي)	77.5-	93.8-	131.8-	140.2-	111.1-
النقد - أشباه النقود M2	343	416.2	515.9	627	723.7
النقد M1	270.1	325.9	369.7	446.5	476
أشباه النقود	72.9	90.3	146.2	180.5	247.7
ودائع CNEP	85.5	98.2	118.2	132	141.9
الالتزامات السائلة M3	428.5	514.4	634	759	865.6

المصدر : كريم الشاشي و آخرون ، مرجع سابق ص 55

IMF.Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix , p62

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

الجدول (11) : المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000 الوحدة : مليار دينار

بنود المسح النقدي	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صافي الأموال الأجنبية	362	134	350.62	280.7	169.6	775.9
صافي الأموال المحلية	773.3	781.1	733.5	1315.4	1619.7	1249.3
الائتمان المحلي	967.2	057.4	1179.7	1629.4	1998.6	1671.1
صافي الائتمان للحكومة	401.6	280.5	425.9	723.2	847.9	677.4
الائتمان للاقتصاد	565.6	776.8	753.8	906.2	1150.7	993.7
بنود أخرى(صافي)	194.0-	276.3-	411.5-	259.8-	324.9-	372.1-
النقد و شبه النقد M2	799.6	915	2.1084	1596.1	1789.4	2025.2
النقد M1	519.1	589.1	672.8	826.4	905.2	1048.1
أشباه النقد	280.5	326.0	411.4	769.7	884.2	977
ودائع CNEP	148.9	165.4	177.9	/	/	/
الالتزامات المسائلة M3	948.5	080.4	1262.1	/	/	/

المصدر : كريم الشاشي و آخرون ، مرجع سابق ص 55

IMF.Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix , p62

الجدول (12) : المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2003 الوحدة : مليار دينار

بنود المسح النقدي	2001	2002	2003
صافي الأموال الأجنبية	1310.8	1755.7	2342.7
صافي الأموال المحلية	1164.5	1150.1	1015.2
الائتمان المحلي	1647.8	1845.5	1803.6
صافي الائتمان للحكومة	569.7	478.7	423.4
الائتمان للاقتصاد	1878.1	1266.8	1380.2
بنود أخرى(صافي)	446.1-	622.6-	686.8-
النقد و شبه النقد M2	2475.2	2905.8	3357.9
النقد M1	1238.5	1416.3	1630.4
أشباه النقد	1236.7	1489.5	1727.5

المصدر : كريم الشاشي و آخرون ، مرجع سابق ص 55

IMF.Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix , p62

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

تتمثل الفترة 2001-2003 مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الدعم الانتعاش الاقتصادي الذي امتد من أبريل 2001 إلى أبريل 2004 حيث تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بصفة كبيرة خلال هذه المدة .

ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول التي وصلت الى 28.9 دولار للبرميل للسنة 2003 حيث قدرت سنتي 2001 و 2002 متوسط سعر 24.9 و 25.2 دولار للبرميل على الترتيب ¹

عرف المجمع النقدي M2 تراجعاً في نمه بنسبة 15.6% سنة 2003 حيث قدر بـ 3357.9 مليار دينار مقابل 2905.8 مليار دينار سنة 2002 بمعدل نمو 17.5% بعدما كان 22.2% سنة 2001 ، يعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف و التوسع بحيث تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي و التشغيل وفق معدل تضخم متوقع الذي يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة القادمة .

إن اعتماد برنامج للإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية في حدود 14% خلال فترة البرنامج -إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة 1994-2000 إنما ينم عن طرح النظرية النقدية المعاصرة التي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية يتم التحكم فيها من خلال إتباع سياسة نقدية انكماشية بتخفيض معدل نمو الكتلة النقدية .

تبنّت السلطة النقدية سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إبتداءً من 2001 إلى جانب تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية إبتداءً من 1997 و تحسن مستوى ميزان المدفوعات و إعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية و كذا تحسن السيولة المصرفية و تراكم مخزون الادخار من طرف الخزينة العمومية ، تهدف هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم ، تعود أصول هذا الطرح إلى النظرية الكينزية التي ترى أن الانتقال من الانكماش الاقتصادي يكون عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال المتمثل في دعم الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الاستهلاكي ، لذي نرى أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يخرج عن هذا الطرح .

¹:-CNES. Monnaie et financement de l'économie national ,Dossier documentaire. Mars 2005. P 121

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013
إذا أردنا أن ندرس مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2003 لابد في البداية أن نحدد الأهداف النهائية وكذا الإستهدافات الوسيطة ثم نحلل مدى تحقيقها من قبل السلطة النقدية .

المطلب الثاني : الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

حددت المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، تتعدد هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل على هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم في المقام الأول الى جانب تحقيق التشغيل الكامل أما هدف استقرار الأسعار و الحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعل في المقام الثاني .

تتميز أهداف السياسة النقدية حسب هذه المادة من القانون 90-10 بالخصائص التالية :

- تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية
 - تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي و التشغيل مع استقرار الأسعار
 - عدم إعطاء الأولوية لهدف الاستقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية
- عرفت الفترة 1989-1997 تحرير واسع للأسعار مما أدى إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك إلى 309.91 سنة 1994 معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29.04% في نفس السنة التي فرض فيها صندوق النقد الدولي على الجزائر رفع الدعم على الأسعار بصفة تدريجية .
- لذا كان من المفروض أن يكون تحقيق الاستقرار في الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية إبتداء من سنة 1990 ، كما أن تبني سياسة نقدية انكماشية صارمة دليل على إن هدف الاستقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي الذي تتراجع معدلاته في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية ، كما أن الفترة 2001-2003 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية لا تستوجب أن يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو النمو الاقتصادي بصفة مستقرة و مستمرة ، نجد أن الأمرين الرئيسيين المعدلين للقانون 90-10 أبقيا على نفس مهمة البنك المركزي من خلال المادة 35 من الأمر 03-11 التي أكدت ثانية أن هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية .

يمكن أن نتساءل على مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة في تحقيق الأهداف التي حددتها المادة 35 من القانون 90-10

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

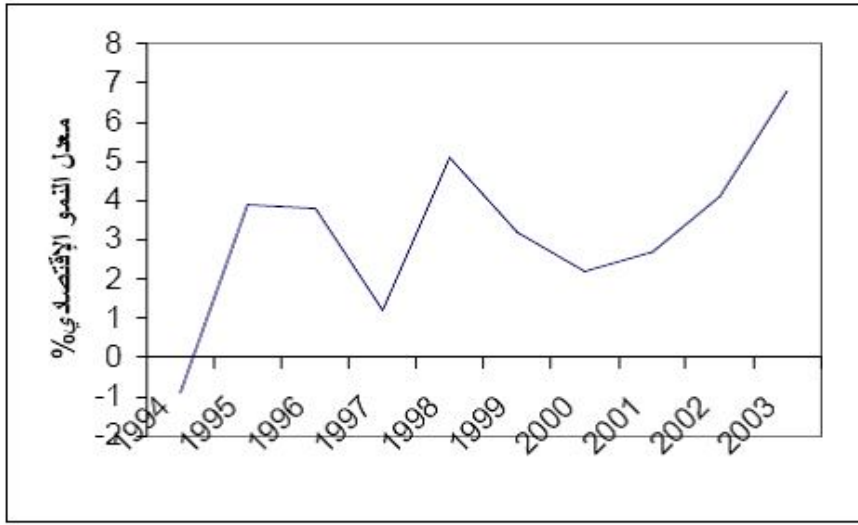
أولا - النمو الاقتصادي ، التشغيل و التوازن الخارجي كأهداف للسياسة النقدية

1-هدف النمو الاقتصادي :

إذا اعتبرنا أن معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية فإننا نلاحظ تذبذب في تلك المعدلات خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (07) : معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2003)

الوحدة : %



يبين لنا الشكل رقم 07 أن معدل النمو الاقتصادي كان سالبا سنة 1994 ليرتفع إلى 3.9% في السنة الموالية ثم يشهد إلى غاية 1997 تناقصا ثم عرف قفزة نوعية سنة 1998 بالرغم من الصدمة البترولية التي حدثت في تلك السنة للاقتصاد الوطني ، سجل الاقتصاد الوطني معدلات نمو منتظمة و متزايدة ابتداء من 2001 تزامنت مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ، توجد عدة مبررات تؤكد على عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد خلال هذه الفترة و بالتالي يسقط هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية ، إذا علمنا أن منطلق النمو يأتي من الاستثمار و تحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر مما يعني تفعيل الطلب الكلي الفعال عن طريق سياسة نقدية توسعية ، لكن بلوغ معدل التضخم إلى حدوده القصوى سنتي 1994-1995 استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي بدلا من تنشيطه ، كما أن جمود الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بنفس الوتيرة لزيادة الطلب الكلي مما ينتج عنه التضخم في الاقتصاد .

اتسمت فترة الدراسة بتحولات جذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق مما خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي ملائمة .

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

إذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر بصفة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ، فإن هذا الأمر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري حيث أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد قد زادت بنسبة 38.8% سنة 1994 إلا أنه تم تسجيل معدل نمو سالب خلال هذه السنة ، مما يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع و الخدمات نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي من تحسين إنتاجيته .

سجلت الفترة 2001-2003 نمو منتظم للاقتصاد الذي ارتفع بأكثر من أربعة نقاط خلال هذه الفترة ، لا تبرر هذه النتائج أن يكون هدف النمو هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية ، فإذا بحثنا عن مصدر هذا النمو نجده محصورا في قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8% سنة 2003 مقابل 3.7% سنة 2002 ، كما نجد أن قطاع الفلاحة عرف تذبذبا في النمو حيث حقق نموا سلبا سنة 2002 قدره -1.3% مقابل معدل نمو ب 13.2% و 17% سنتي 2001 و 2003 على الترتيب .

عرف معدل نمو الإنتاج في القطاع الصناعي العمومي معدلات سالبة ابتداء من سنة 1998 حيث سجل خلال هذه السنة نموا سلبا ب 0.8% ، أما سنة 2003 عرف تراجعاً في النمو ب 3.3% أما القطاع الإنتاجي الخاص فقد سجل معدلات نمو موجبة و متذبذبة و مقبولة في نفس الوقت ، فبعدما كان معدل النمو عند مستوى 3% سنة 2001 قفز هذا النمو إلى مستوى 6.6% سنة 2002 ليتراجع في سنة 2003 إلى 2.9%

2- هدف التشغيل :

يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق نمو اقتصادي ، لذا فإن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة التي وصلت إلى 24.8% سنة 1994 لترتفع إلى 28% سنة 1995 لتبلغ ذروتها سنة 2000 بمعدل 29.5% ، يعد ارتفاع هذه المعدلات شيء منطقي إذ تبرره السياسة الانكماشية المطبقة للغاية 2000 مما ينعكس سلبا على طلب الكلي و الاستثمار و العمالة إلى جانب وجود تفاوت بين معدل النمو السكاني و معدل النمو الاقتصادي المتذبذب ، بدأت معدلات البطالة في تراجع ابتداء من سنة 2001 و التي تزامنت مع بدا تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث تمثل النظرية الكينزية المرجع الفكري في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي و الفعال و يتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقترب من حالة العمالة الكاملة¹

¹ -صالح مفتاح: أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000 ص238.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

تبقى معدلات البطالة مرتفعة رغم انخفاضها في الفترة 2001-2003 مما يعني أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات و طول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية و عدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و عدم تشجيع الاستثمار الخاص .

3- هدف التوازن الخارجي.

يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 90-10، إذا يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف.

وضع برنامج التعديل الهيكلي هدف استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي، قامت الجزائر بإعادة جدولة 17 مليار دولار من ديونها الخارجية على مدى السنوات الأربعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وهذا لتخفيض الضغوط الخارجية نتيجة ارتفاع أعباء خدمة الدين إلى 82.2% سنة 1993، سمح هذا الوضع بارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلة سنة 1994 إلى جانب الدعم الاستثنائي المقدم لميزان المدفوعات من قبل صندوق النقد الدولي مما نتج عنه انخفاض خدمات الدين إلى 47.2% في هذه السنة، كان من المفروض أن يعرف الحساب الجاري تحسن ملحوظ خلال السنوات الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح إلا أنه حدث حرق فائضا في 1993 نسبة 1.9% من إجمالي النتائج المحلي، يرجع هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول في خلال هذه السنوات وارتفاع تكاليف الاستيراد بعد تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات سنة 1995.

عرف ميزان المدفوعات فائضا سنة 1997 قدره 0.3 مليار دولار ليشهد عجزا سنتي 1998-1999 بسبب تدهور أسعار البترول في الأسواق الدولية، سجل وضع ميزان المدفوعات فائضا قدره سنة 2000 ب7.6 مليار دولار ليستقر عند نفس مستواه سنة 2003، يعود سبب هذا التحسن في ميزان المدفوعات إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 2003 إلى 28.5 دولار أمريكي للبرميل.

نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات لم يستقر وبقى متذبذب نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، لذا فالسياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي يخضع بالأساس إلى تغير الوضع الدولي

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

يعرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري بحوالي 50% في مارس وأفريل 1994 ليصل 36 دينار لكل دولار أمريكي ثم يرتفع في نهاية السنة إلى 49.9 دينار لكل دولار، استقر الصرف ابتداء من سنة 2000 ليعرف تحسن سنة 2003، نستنتج أن السياسة النقدية لم تتمكن من تحقيق هدف العملة خارجا لذا ينبغي ألا نحملها تحقيق هذا الهدف في المرحلة الانتقالية.

ثانيا : استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية في الجزائر

تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد سوق تحرير الأسعار الذي كان سنة 1989 ليعرف تحريرا واسعا خلال الفترة 1994-1998، نجد أن معدل التضخم ارتفع من 9.3% سنة 1989 إلى 29.78% سنة 1995، كما ركز برنامج التثبيت الاقتصادي على تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى اقل من 10%1. رأينا أن أسباب التضخم متعددة لكن باستطاعة السياسة النقدية معالجة الأسباب النقدية مباشرة والأسباب الأخرى بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد، نلاحظ انخفاض معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج الاصطلاح الاقتصادي مع المؤسسات النقد الدولية نتيجة الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازي، تمت هذه الإجراءات في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقد من قبل الأعوان الاقتصاديين.

حقق هذا البرنامج نتائج إيجابية حيث قلص معدل التضخم إلى 5% سنة 1998 ليستمر انخفاضه إلى 0.3% سنة 2000، أدى انخفاض معدل التضخم خلال سنة 1997 إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة مما يسمح بتعبئة المخدرات المالية لتمويل الاستثمار وبالتالي تحقيق معدلات نمو مقبولة، ولا يعد التحكم في الأسباب النقدية المنشأة للتضخم كافيا لتحقيق استقرار دائم في الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي ما لم يتم القضاء على السباب الأخرى التي تبقى تمثل تهديدا على الاستقرار، لذا يتطلب أحداث إصلاحات هيكلية في مستوى العرض الكلي مما يسمح بتبرير أي توسع نقدي مادام انه يؤدي إلى خلق سلع وخدمات.

تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق استقرار الأسعار للفترة 1994-2003، لذا يعد هدف استقرار الأسعار الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية على عكس الأهداف الأخرى، أما إجمالا فلا يمكن أن نقول أن السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق كل أهدافها. أن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد في فعاليتها وهو هدف استقرار الأسعار، وبالتالي نستنتج أن فعالية السياسة النقدية تقلص كلما تعدت إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم خاصة إذا كانت تمر بمرحلة انتقالية .

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990.2013

كما أن السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق هدفين متضاربين تفقد فعاليتها مقارنة بسياسة أخرى تهدف إلى تحقيق هدفين غير متضاربين، إن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فعالية أكبر لهذه السياسة وهو ما لم يدرج في قانون النقد والقرض 90-10 الأمرين المعدلين 01-01 و 03-11 حتى نضمن فعالية أكبر للسياسة النقدية، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين هدفها النهائي والأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية .

بعدما رأينا مدى فعالية أهداف السياسة النقدية ننتقل لدراسة مدى فعالية الاستهدافات الوسيطة لها التي تعكس تلك الأهداف.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: فعالية أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2012.

وضع قانون النقد والقرض القطاع المالي والمصرفي وبشكل نهائي في مسار انتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، ففي هذا السياق أدخلت تعديلات جذرية على طريق عمل القطاع المالي تماشيا مع الإصلاحات الأخرى الموجهة نحو السوق وتمثلت العناصر الأساسية لهذا التمويل استخدام أدوات سياسة نقدية القائمة على اعتبارات السوق، وتحرير أسعار الفائدة ومعدلات الحساب الجاري والرأسمالي من هنا نتقل إلى فعالية الأدوات الغير مباشرة لهاته السياسة.

أولا - سياسة معدل إعادة الخصم

للمحافظة على سيادة معدل الفائدة كان البنك المركزي يتدخل لتصحيح الوضع من خلال احد أدوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل إعادة الخصم بحث لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقروض اللازمة، ولا يكون لهذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سيادة أسعار الفائدة سالبة

الجدول رقم(13): تطور معدل إعادة الخصم ونسب معدل التضخم للفترة 1990-2009 الوحدة%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل إعادة الخصم	10.5	12.5	11.5	11	15	14	13
معدل التضخم	17.87	25.89	31.67	20.54	29.5	29.78	18.69

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004-2009
معدل إعادة الخصم	11	9.5	8.5	6.5	6	5.5	5	4
معدل التضخم%	5.73	4.95	2.64	0.34	4.23	1.42	2.09	4.5

المصدر: C.N.E.S rapport. regards sur la politique monétaire on Algérie. 26^{ème} session plénière. Mars. 2005 .

نلاحظ أن معدل إعادة الخصم وصل إلى حد أقصى سنة 1994 ب 15% مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعد 1995 نلاحظ تراجع في هذا المعدل فمن 14% من نفس السنة إلى 8.5% لسنة 1999 ثم إلى 5% في سنة 2003 ويستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2009. وهذا يعبر بوضوح على الصرامة والتضييق على معدل إعادة الخصم حتى يتم التحكم فيه جيدا ،أما بالنسبة للتضخم كانت نتائجه في تزايد

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013
من 1990 وكانت نسبته 17.87% إلى غاية سنة 1992 وكان معدل التضخم 31.67% حيث انه انخفض في سنة 1993 إلى 20.54% ولكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث انه عاد إلى الارتفاع لمدة السنتين الموالتين إلى 29.50%-29.78% ومن 1996 إلى غاية 2009 نلاحظ انخفاض في معدل التضخم حيث انه وصل كحد أدنى 0.34% ولم يتجاوز 6%.

ثانيا: سياسة الاحتياط الإجباري

تم تطبيقه في أواخر 1994 لعدم تحكم البنك المركزي في سيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية قبل سنة 1994 مما جعله يضيف أداة أخرى من أدوات السياسة النقدية لتحكم الأفضل في السيولة ليتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في قرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية الذي بدأ تطبيقه في أواخر 1994 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام الأدوات الغير مباشرة ، حيث قدر هذا المعدل سنة 2000 ب 5% ثم تم تخفيضه إلى 4% في فيفري 2001 ثم إلى 3% في ماي 2001¹، وتم رفعه إلى 6.5% في ديسمبر 2002 بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي فائض السيولة المعروضة². يبقى الاحتياطي النقدي الإلزامي من أفضل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في الدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على المعروض النقدي .

ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية إذ استعملت بحزم، وبالتالي كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون (04-20) المؤرخ في 12-03-2004، وبالفعل إذا اقتصر الأمر على ذلك وتكون الفقرة "ج" من المادة 62 (03-11) كمافية كإطار قانوني .

ابتداء من أبريل 2001 دخلت حيز التنفيذ والتي لا تختلف كفاءتها العملية عما هو معمول به في الدول الأخرى، ولذلك نجد هذه النسب انتقلت من 3% في فيفري سنة 2001³، ثم إلى 4.25 % لسنة 2002 ، وارتفع إلى 6.25% في سنة 2003، ثم إلى 6.5% لسنة 2004⁴، وبقيت هذه النسبة بدون تغيير لمدة 03 سنوات أي السنوات 2005، 2006، 2007، ولم يتم تغيير هذه النسبة، إلى غاية ديسمبر 2007 وفقا لتعليمية رقم (07-13) المؤرخة في 24-12-2007 التي عدلت التعليمية رقم (04-02) المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري، حيث ارتفعت النسبة من 6.5% إلى 8% أي بمعدل زيادة يقدر ب 23%، وكان

¹ - بن يوسف سليم: مسار الإصلاحات النقدية وانعكاساتها على الاقتصاد في الجزائري للفترة 1990-1999 رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 68.

² - محمد لكصاصي: التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، سنة 2003، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2004.

³ - التعليمية رقم (01-01) المؤرخة بتاريخ 15-6-2001 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني .

⁴ - التعليمية رقم (04-02) المؤرخة بتاريخ 13-05-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني .

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013
التغيير الأخير الذي أدلى به بنك الجزائر في التعليم رقم (09-03) المؤرخة بتاريخ 25-02-2009، المعدلة والمكملة للتعليم رقم (02-08) المؤرخة بتاريخ 11-03-2008 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني، هذه التعليم أثبتت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر بينوك مقابل الاحتياطي الإجباري ب 0.5 % مقابل 0.75 التي كانت سابقا .

وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشيطة تماشيا والتطور الاحتياطي الحر للبنوك، والارتفاع المسجل في نسبة الاحتياطي القانوني الناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية، وعلى ضوء ذلك وصلت ودائع البنوك باسم الاحتياطي القانوني إلى 122.6 مليار دج في 2002 مقابل 43.5 مليار دج في نهاية 2001 و 157.3 مليار دج في 2004، و 171.5 مليار دج في نهاية 2005، ثم 186.1 مليار دج في نهاية 2006، ثم 284.8 مليار دج في 2007، و 395 مليار دج و 773.5 مليار دج في سنتي 2008 و 2009 علي الترتيب، وغم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري من 4.25% إلى 8%

وباقتطاع فعلي علي فائض السيولة المصرفية منذ السداسي الأول لسنة 2003 إلا أنه لا يمكن اعتبارها كأداة "التنظيم النهائي" للسيولة المصرفية علما أن نسبتها بقيت ثابتة لمدة 03 سنوات، وانه قد يكون لهذه الأداة علي الأكثر دور معدل تلقائي غير أن تخفيض هذه النسبة لم يكن كافيا لامتنصاف الفائض الهائل للسيولة، وتحميدها عند النسبة 6.5% ثم 8% في حين قد تصل إلى 15%، ومع ذلك يبقى الاحتفاظ بهذه الأداة ذو عبئ لأنها تقتضي تعليم جديدة كل مرة .

ثالثا - سياسة السوق المفتوحة

أنشأت السوق النقدية ف الجزائر في جوان 1989 وعرفت اهتماما أكبر بعد صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية وتفعيل نشاطها من خلال إصدار التعليم (91-08) المؤرخة في 14 اوت 1991 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية والتعليم (95-28) المؤرخة في 22 أفريل 1995 المتعلقة بإعادة تنظيم السوق النقدية، اتخذت إجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والمستثمرين.

يتدخل البنك المركزي بعدة أدوات في السوق النقدية وهذا لإعطائها الفعالية لتوجيه السياسة النقدية، حددت التعليم (95-28) ثلاث أدوات هي: نظام الأمانات، نظام المزايدات، وسياسة السوق المفتوحة.

حددت المادة 76 من قانون النقد والقرض 90-10 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

قروض، كما حددت المادة إجمالي عمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بأن لا تتعدى 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.

نجد أن البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانونا إنجاز عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بتدخل البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء أو البيع. تم العمل بهذه الأداة لأول مرة في 30 ديسمبر 1996 شملت شراء البنك المركزي لسندات عامة قصيرة الأجل بمبلغ إجمالي قدره 4 ملايين د ج بمعدل فائدة متوسط يقدر ب 14.94%¹، لم تستخدم هذه الأداة مرة ثانية إلى حد 2009 .

نلاحظ أنه رغم إدراج قانون 90-10 هذه الأداة ضمن الأدوات الغير مباشرة لإدارة السياسة النقدية إلا أنها طبقت في أواخر 1996، كما أن الوضعية المالية للخبزينة العمومية تعيق عمليات السوق المفتوحة نظرا لما تتمتع به من فائض سيولة. تتحدد فعالية عمليات السوق المفتوحة بوجود معاملات واسعة النطاق على السندات العمومية من حيث الحجم والتداول وأن تكون هناك تقاليد راسخة في التعامل بالسندات، إن انعدام هذه العوامل يحول دون فعالية هذه الأداة في التأثير على حجم الكتلة النقدية وبالتالي علي التضخم .

إن تطور وضعية سيولة البنوك خلال سنتي 2002 و 2003 أدى إلى وجود سيولة مصرفية مفرطة نتيجة تحسين صافي الأصول الخارجية، فرض على البنك المركزي أن يقوم بامتصاص هذا الفائض عن طريق أداة جديدة في أبريل 2002 لكي تدعم الأدوات غير المباشرة الأخرى للسياسة النقدية، تتمثل هذه الأداة في مناقصات القروض حيث تمكن البنك المركزي من امتصاص ما مقداره 100 مليار دينار في أبريل 2002 من السيولة الزائدة لتصل عملية امتصاص السيولة إلى 129.7 مليار د ج في ديسمبر 2002 ثم ترتفع إلى 250 مليار د ج في نهاية 2003²، أصبحت هذه الأداة فعالة في إطار انعدام لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر ابتداء من 2001

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

نبحث الكثير من الدول في تطبيق هذه السياسة في دولها ككندا مثالا، بريطانيا، و الأرجنتين بحيث حققت معدلات أو مدى مستهدف خلال فترة زمنية وجيزة فاعتمدت على تخفيض معدلات التضخم إلى أدنى مستوياته لذا فالذي يهمنا هو معرفة الوضع الحالي لدولتنا فهل لديها الإمكانيات لتطبيقها لهذه السياسة أم أنها واجهتها صعوبات، فمن هنا تمت دراستنا لهذا الموضوع في الفترة التالية 1990 إلى غاية 2013.

¹ - شمول حسينة: أثر استقلالية البنك المركزي علي فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001، ص 177.

² - طيبة عبد العزيز: مرجع سابق، ص 182.

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

أولاً-إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم.

من إمكانيات تطبيق هذه السياسة هي الإعلان عن الأهداف الرقمية وهو الشرط الأول لإمكانيات تطبيقها، بحيث تظهر في الشروط العامة التي ذكرناها سابقا التي تركز بوضوح معدل أو المدى المستهدف من التضخم خلال إعلان سلطة نقدية أو الحكومة أو الائتلاف معا أو حتى هيئات أخرى عن الهدف الرقمي أو المدى المحدد لمعدل التضخم في فترة زمنية محددة

-إلا أننا لأنجد هذا الشرط متوفر ولا تلتزم بيه السلطة النقدية في الجزائر، فالقانون (90-10) لم ينص، أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر على تحديد معدل التضخم أو مدى مستهدف خلال إطار زمني معين، ويعد هذا الشرط كافيا للحكم على أن دولتنا لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل أما الشرط الثاني يتمثل في التزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي لسياسة النقدية في المدى الطويل حيث أن قانون النقد والقرض يبين عدة أهداف لسياسة النقدية، من بينها هدف استقرار الأسعار، أي أنه لم يجعل التحكم والسيطرة على التضخم هو الهدف الأساسي على الرغم من تعهد السلطة النقدية بتحقيقه، ويعد هذا الشرط أيضا غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة استهداف التضخم

بحيث تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ لمعرفة معدل التضخم لذا يجب عليه ويستدعى ذلك منه تشكيل بنك للمعلومات يحتوي على معطيات وبيانات عن كل المتغيرات التي تمكنه من تحديد ورصد معدل تضخم على مدى بعيد، ويجب عليه أيضا أن يملك هذه المعلومات عن المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، ويتطلب منه إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن وضعية المتغيرات الاقتصادية المستقبلية التي لها تأثير في تضخم.

وتعد زيادة الشفافية، وإخضاع البنك المركزي للمسألة، و اعتماد النشرة المستقبلية في تقدير معدل تضخم من شروط أساسية لقيام هذه السياسة، كما يتعين عليه تعزيز الشفافية وهيئة مسألة يخضع لها البنك المركزي فالشفافية لوحدها لا تكفي، وهذه الهيئة لا توجد في الجزائر لتطبيقها ومسألتها عن مدى تحقيقه لأهداف، لذا يتعين تحديد هيئة معينة يكلف بهذه المهمة سواء تمثلت في الحكومة أو في البرلمان أو هيئة أخرى مستقلة يعينها رئيس الجمهورية

كما لا تجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف بحيث لا توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم لتحقيق المدى المستهدف من تضخم

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

لذا من المطلوب إحداث إصلاحات على أسلوب سياسة نقدية والعمل على إيجاد نماذج إحصائية قياسية تربط اتجاهات التضخم بسلوكيات سلطة نقدية من خلال تغير أدواتها .

تعتبر اغلب شروط العامة غير محققة ،فمنستنتج إذن انه لا يمكن لسلطة النقدية أن تعتمد على سياسة استهداف التضخم ،مع انه في برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام (1994-1998) الذي طبقته الجزائر أشار إلى استهداف من خلال اعتماده إلى معدلات تضخم تقارب معدلات سائدة في دول الصناعية المتقدمة .

فلا تكفي هذه الإصلاحات وحدها ولا حتى الشوط العامة إذا توفرت ،فيمكن عن طريق إصدار تشريعات قانونية أن تحقق كل شروط عامة الأمر الذي يجعل إمكانيات تطبيق لسياسة اقتصادية أن تكون قائمة لنجاح سياسة استهداف التضخم نضرا إلى الصعوبات التي تحول دون تطبيق الفعال لهذه السياسة .

ثانيا- تحديات تطبيق سياسة استهداف التضخم

هناك أسباب توجه السلطة النقدية في حال استهدافها للتضخم من تحقيق سياستها بفاعلية أكبر تتمثل هذه أسباب في عدم توفر شروط أولية للاستهداف ،إلى جانب ذلك هناك صعوبات تتعلق بطبيعة الاقتصاد .

تعتبر استقلالية البنك المركزي من بين الشروط الأولية لاستهداف التضخم بحيث ترتبط هذه الاستقلالية بجانب الممارسة أكثر من الجانب القانوني ،نجد إن تجربة الجزائر حديثة نسبيا في الممارسة الميدانية للاستقلالية ،رغم أن القانون (90-10) أعطى استقلالية جيدة من الناحية القانونية ففي سنة 2003 لم يتم تطبيق المادة 78 من القانون 90-10 التي تنص على إمكانية منح البنك المركزي للخزينة تسهيقات سنوية لتتعدى في حدها الأقصى 10% من الإيرادات العادية للدولة .

إذا نجد أن تسهيقات الخزينة بلغت 144.6% سنة 1992 مقارنة بسنة 1991 و234.5% لسنة 1993 مقارنة بالسنة السابقة، ثم بدأت في التناقص المستمر من سنة إلى أخرى بحيث بلغت في عام 1997 نسبة 51% مقارنة بالإيرادات العادية لسنة 1996¹، وبعد تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات إلى البنوك العمومية مثالا عن تدخلها في المهام التي يمارسها البنك المركزي .

فإذا أرادت السلطة النقدية في المستقبل أن تطبق سياسة استهداف عليها أن ترسخ بصفة أكبر الاستقلالية القانونية والممارسة الميدانية عما هي عليه الآن خاصة إذا علمنا أن هذه الاستقلالية اهتزت وزحمت بعد صدور الأمر (03-11)

¹ . الطاهر لطرش :مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر مكانة سياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى الاقتصاد

الفصل الثالث - دور السياسة النقدية في الحد من ضغط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

فيتعين على السلطة النقدية في الجزائر عدم استهداف سعر الصرف إذا أرادت أن تطبق بفعالية سياسة استهداف التضخم، أي أنها تعمل على تحرير سعر الصرف تقويمه، ويجب عليها أيضا أن تكون قادرة على التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل من خلال تشكيل نموذج قياسي يربط أدواتها بمعدل التضخم مما يعطي لها القدرة على التأثير في المعدل المستهدف عند انحرافه بواسطة أدواتها النقدية .

يعتمد الاقتصاد الجزائري على إنتاج الثروات الباطنية التي تشكل حل صادراتها مما يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث أن جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن مما لا يستطيع إستيعاب الصدمات الخارجية مما يؤثر على معدل التضخم في المستقبل، إن عدم تطور الأسواق المالية والنقدية وعدم كفاءة النظام المصرفية تأثير سلبي على معدل التضخم المستهدف باعتبار أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص المواد المالية في القطاعات ذات المر دودية كما أنه الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتمويل الاستثمارات، فيترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة للتوسيع النقدي غير مرغوب فيه المنشأة للفجوات التضخمية، كما أن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية على الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية ومنه إلى التضخم.

إن نجاح سياسة استهداف التضخم مرتبطة بتدليل هذه الصعوبات بإعطاء استقلالية كبيرة للسلطة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار باعتباره الهدف الوحيد والأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل من خلال إصدار التشريعات التي تعزز الاستقلالية من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسة الميدانية، كما يعد بناء نماذج تنبئة بمعدل التضخم وعلاقته بأدوات السياسة النقدية أهم خطوة لنجاح هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، إن إحداث إصلاحات في المنظومة لمصرفية كفيل بإحداث السلطة النقدية عن طريق أدواتها أثر على النشاط الاقتصادي¹.

¹ طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 186-187

خلاصة الفصل الثالث

لقد تجلّى من خلال هذا الفصل أن الجزائر على غرار دول العالم الثالث عانت من موجات تضخمية، تُرجمت بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ومن خلال التعرض لهاتين الظاهرتين في الاقتصاد الجزائري ودراسة مدى فعالية السياسة النقدية التقليدية سياسة الاستهداف الجديد لها في كبح معدلاته وذلك باستخدام أدواتها المختلفة تبين ما يلي:

فيما يخص تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر، رجح استمرار ارتفاع الأسعار من خلال مؤشرات قياس التضخم، وتبين لنا مدى سلبية الآثار التي خلفها التضخم على الاقتصاد الجزائري والذي ارتبط ارتباطا كبيرا بالعجز الموازي، فتشخيص هذا الأخير جلى لنا أنه احد الأسباب الرئيسية لإحداث الضغوط التضخمية وذلك بسبب الاعتماد على التمويل التضخمي (الإصدار النقدي).

ولضبط معدلات التضخم في الجزائر، تم دراسة محاور السياسة النقدية من خلال التطرق إلى أدوات السياسة النقدية ومدى فعاليتها خلال الفترة 1990-2013، ثم دراسة متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر كإطار جديد للسياسة النقدية ومدى تلاؤم الواقع الاقتصادي لها.

الحاتمة

تعتبر الجزائر على غرار باقي دول العالم النامي من الدول التي عرفت الاقتصاد الموجه لم تُستثن من الأخذ بتجربة الإصلاحات الاقتصادية، من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث اعتمدت العديد من السياسات الاقتصادية الكلية، لتحقيق الهدف المرتجى في تلك الفترة، ألا وهو السيطرة على الاختلالات الاقتصادية، ومن بين هذه السياسات تبرز السياسة النقدية المطبقة في الجزائر.

لقد سعت الجزائر لاستهداف التضخم من أجل التخفيض من معدلاته، فمن هنا جاءت الدراسة لتحليل مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر ومساهمتها في ضبط معدلات التضخم من خلال مقارنة بين تقليدية أدوات السياسة النقدية وحدثات سياسة استهداف التضخم.

إذ أن هذا البحث احتوى على ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول الأسباب والعوامل المنشأة للتضخم وكذلك تطرقنا إلى مؤشرات قياس التضخم باعتبار أنها تعبر عن حركة صعودية لمستوى الأسعار بحيث تعطى دلالة ملائمة لقياس تقلبات قيمة النقود، ثم قمنا بتحليل أنواع و الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن التضخم.

درسنا في الفصل الثاني مفهوم السياسة النقدية وسياسة الاستهداف الإطار الجديد لها حيث قدمنا تعريف وأدوات السياسة النقدية وكذلك، كما حددنا في هذا الفصل أهداف وقنوات إبلاغ هذه السياسة، لتوصل إلى مفهوم سياسة استهداف التضخم وما يترتب عليها من مزايا وعيوب ثم قمنا بتحليل متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم، شروط وإجراءات تطبيق هذه السياسة.

وفي الفصل الأخير خصصنا دراسة حالة لهذا الموضوع مطبقة في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) بمقارنة سياسة النقدية تقليدية وسياسة استهداف التضخم وواقعها في الجزائر، بحيث تم تشخيص مشكلة التضخم في الجزائر باعتماد على مؤشرات قياس التضخم في الاقتصاد الجزائري وأهم أسبابه والآثار الناجمة عن ذلك وقمنا بتحليل مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال تطور مسارها وأهدافها النهائية كذا الاستهدافات الوسيطة لسياسة النقدية، وختمنا فصلنا هذا بدراسة مدى إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2012.

نتائج البحث.

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية التي تمثل الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية:
-اختلفت العديد من مدارس الفكر الاقتصادي حول مفهوم وتعريف التضخم والذي نتج عنه اختلاف في السياسات المعالجة له، ولكن هناك تعريف متفق عليه لظاهرة التضخم الذي يعبر عن ظاهرة نقدية مظهره الارتفاع المستمر والتصاعدي لمستوى العام للأسعار الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض خلال فترة زمنية معينة.

- ولتضخم أسباب رئيسية والتي من أبرزها زيادة الطلب الكلي وذلك بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، انخفاض العرض الكلي وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج.
-تحدد فعالية السياسة النقدية بمدى تحقيق أهدافها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ولا تعد السياسة النقدية التقليدية فعالة فيما يتعلق بالأهداف النهائية ما عدا في تحقيق استقرار الأسعار، كما تعد الاستهدافات الوسيطة الكمية أقل فعالية لعدم ارتباطها الجيد بالهدف النهائي، وكما تعد بعض أدوات السياسة النقدية في الجزائر جد فعالة كالاحتياطي الإلزامي وسياسة مناقصة القروض.
-نعني بسياسة استهداف التضخم أنه أسلوب مطور لإدارة بنوك المركزية لسياسة النقدية من خلال تركيز على معدل التضخم.

-من أجل تطبيق سياسة استهداف لبد من وجود استقلالية في البنك المركزي.
-يمكن لسياسة النقدية المنتهجة في الجزائر من خلال اعتماد على برامج إصلاح اقتصادي بأن يحد من التضخم عن طريق تطبيق سياسة نقدية انكماشية صارمة كما يمكن استهداف التضخم في الجزائر في المستقبل.
-لا يمكن استخدام سياسة استهداف التضخم في الجزائر لعدم استثناء الشروط العامة والشروط الأولية، فإذا أرادت السلطة النقدية تطبيق هذا الأسلوب في المستقبل عليها أن تجعل اقتصادها يقوم كلياً على مبادئ اقتصاد السوق من تحرير أسعار السلع والخدمات، تحرير أسعار الفائدة، تحرير سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية وحرية حركة رؤوس الأموال

-الاقتراحات والتوصيات.

-ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية.

- ضرورة إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط معدل التضخم المستهدف بأدوات السياسة النقدية الذي يعتمد على النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم.
- ضرورة إعطاء البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.
- ضرورة تفعيل الأدوات النقدية الغير مباشرة خاصة ما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة.
- عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً. المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. إبراهيم لطفي عوض: ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري " دراسة اقتصادية تحليلية"، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، مصر، 2002.
2. احمد رمضان نعمة الله وآخرون: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3. أسامة بن محمد باحنشل: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
4. إسماعيل عبد الرحمن و حربي محمد موسى عريقات: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
5. أكرم حداد ومشهور هذلول: النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
6. البكري أنس وصافي وليد: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
7. توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
8. تومي صالح: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
9. جمال خريس وآخرون: النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
10. جون ماينرد كينز: النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991.
11. حربي محمد موسى عريقات: مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
12. حسام داود وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
13. خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
14. رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار سينا للنشر، القاهرة، مصر، 1992.
15. رمزي زكي: انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التسموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.

16. سامويلسون نوردهاوس: علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.
17. سامي خليل: اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
18. سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم والنظريات الأساسية)، الكتاب الأول، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994.
19. سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة)، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994.
20. سيد البواب: عجز الموازنة العامة للدولة "النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج"، دار البيان، القاهرة، مصر، 2000.
21. السيد متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
22. السيد محمد السريني وعلي عبد الوهاب نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
23. صالح خصاونة: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
24. ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي "المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
25. ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي "المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
26. طارق فاروق الحصري: التحليل الاقتصادي الكلي "نظرة معاصرة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.
27. عاطف وليم أندراوس: السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
28. عبد الرحمن يسرى أحمد: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
29. عبد الرحمن يسري: مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
30. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
31. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات والمستحدثات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
32. عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
33. غازي حسين عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
34. غازي عناية: تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1991.

35. فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007.
36. فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2007.
37. فؤاد مرسي: التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
38. كامل بكري وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
39. مجدي عبد الفتاح سليمان: علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
40. مجدي محمود شهاب: اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
41. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
42. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
43. محمد صالح القريشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
44. محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
45. محمد عزت غزلان: الاقتصاد الكلي "الحسابات، النظرية، السياسة"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
46. محمد عزت محمد إبراهيم غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
47. محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
48. محمود يونس وعبد النعيم مبارك: مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
49. مصطفى رشدي شبيحة: اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
50. ناظم محمد الشمري ومحمد موسى الشروف: مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2008.
51. نبيل الروبي: نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.
52. الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
53. هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي: عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002.

54. هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

2.المذكرات العلمية

1. بن يوسف سليم: مسار الإصلاحات النقدية وانعكاساتها علي الاقتصاد في الجزائري للفترة 1990-1999 رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
2. تومي صالح: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
3. شملول حسينة: أثر إستقلالية البنك المركزي علي فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001.
4. الطاهر لطرش: مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر مكانة سياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى الاقتصاد السوق في الجزائر 2004.
5. لامية بكوش: استخدام طرق القياس الاقتصادي في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2009.
6. لبنى محمد عبد اللطيف أحمد: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة، مصر، 1990.
7. هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدي: عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهةها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بجامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002.

3.المقالات العلمية

1. أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي: التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، السنة 15، العدد 42، ربيع 2008.
2. أحمد فتحي عبد المجيد وبشار أحمد العراقي: التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، السنة 15، العدد 42، ربيع 2008.
3. صالح العصفور: الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد التاسع عشر، السنة الثانية، يوليو 2003.

4. صالح العصفور: الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد التاسع عشر، السنة الثانية، يوليو 2003.

5. فلاح خلف الربيعي: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية حول التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، تشرين الأول 2006.

6. فلاح خلف الربيعي: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية حول التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، تشرين الأول 2006.

4. تقارير

1. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2009
2. بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، دبي، ص 398.
4. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، سنوات 2009، 2005، 2003، 2000، 2010، 2012، 2011
5. كريم الناشبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005
7. موقع بنك الجزائر على شبكة الانترنت: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2014/05/05

5. القوانين والأوامر

1. التعليمية رقم (02-04) المؤرخة بتاريخ 13-05-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني .
2. التعليمية رقم (01-01) المؤرخة بتاريخ 15-16-2001 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني .
3. تم تعديل هيكل ومهام هذا المجلس في الامر 11-03 المؤرخ في 26/08/2003.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية

Livres

1. Bernard BERNIER et Yves SIMON: Initiation à la macroéconomie, 8e édition, DUNOD, 2001

2. Gregory N.MANKIW: Macroéconomie, 3e édition, DE Boeck,Paris, 2003
3. Gregory N.MANKIW: Macroéconomie, 3e édition, DE Boeck,Paris, 2003
4. Michael BURDA et Charles WYPLOSZ: Macroéconomie, 4e édition, DE Boeck, 2005
5. Samuelson PAUL and Nordhaus WILLIAM D: Economics,14thed, McGraw-Hill-Inc,Singapore, 1992
6. William j.BAUMOL and Alan S.BLINDER : Economics (principle and policy), South western, United American,2004.

Rapports

1. (SCN),www.ons.dz.01/05/2014 IMF.Algeria : Selected Issues and Statistical Appendix C.N.E.S rapport. regards sur la politique monétaire on Algérie.26èmesession plénière. Mars. 2005
2. Andrew GILLESPIE: Maxi Fiches de Economie, DUNOD, Paris, 2007
3. Banque d'Algérie: Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport2008, juillet2009. Et Rapport2009, juillet
4. Bernard BERNIER et Yves SIMON: Initiation à la macroéconomie, 8e édition, DUNOD, 2001
5. CNES. Monnaie et financement de l'économie national ,Dossier documentaire. Mars 2005.
6. Hamid BALI: Inflation et mal-développement en Algérie, OPU, 1993
7. La Banque d'Algérie: Rapport 2004 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 2005
8. Michael BURDA et Charles WYPLOSZ: Macroéconomie, 4e édition, DE Boeck, 2005
9. Ministère De Finance, Le Comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007, Alger, Avril2008, p17.
10. Office National des Statistiques, Indice des Prix à la Consommation, Collection Statistiques N0 113, Alger, 2004, pp32-45.
11. Office National des Statistiques, Statistiques économiques, Produit Intérieur Brut
12. Office National des Statistiques:Indice des Prix à la Consommation,a la consommation au niveau national de 1969 A 2013,www.ons.dz.05/05/2014
13. www.ons.dz.05/05/2014, 1969 A 2013,

Revues

1. Abdelmadjid BOUZIDI: Les années 90 de l'économie algérienne, édition Enag, Alger, 1999
2. Karim DJOUDI: Dette publique algérienne, Bulletin Economique ,N°6 Novembre/Décembre 2007.
3. William j.BAUMOL and Alan S.BLINDER : Economics (principle and policy), South western, United American,2004.

تم بحمد الله